



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم صفرو
جماعة صفرو

سجل مداوولات المجلس الجماعي
لمدينة صفرو المجتمع في إطار
دورته العادية لشهر ماي 2021
يوم الخميس 06 ماي 2021.



محضر

مداولات المجلس الجماعي لمدينة صفرو
المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2021
يوم الخميس 06 ماي 2021 " الاجتماع الأول "

عقد المجلس الجماعي لمدينة صفرو اجتماعه الأول يومه الخميس 06 ماي 2021 من أجل عقد الجلسة الفريدة للدورة العادية لشهر ماي 2021 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة برئاسة السيد " نور الدين لمزابي " النائب الثالث للرئيس وبحضور السيد عبد الله أمغار، قائد بالملحقة الإدارية ستي مسعودة.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 35
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 35
- عدد الأعضاء الحاضرين الاجتماع الأول : 08

وهم السادة :

- 1- نور الدين لمزابي : النائب الثالث للرئيس
- 2- أمين أحمد كمال : النائب الخامس للرئيس
- 3- أحمد احمد الشريف : كاتب المجلس
- 4- عبد الحق شاكرا العلوي : عضو بالمجلس
- 5- عبد الحي ونزار : عضو بالمجلس
- 6- المصطفى علوي محمدي محرز : عضو بالمجلس
- 7- محمد العمراني : عضو بالمجلس
- 8- عبد الله كراكي : عضو بالمجلس

- الأعضاء الذين تخلفوا عن حضور الاجتماع الأول 27

وهم السادة:

- 1- جمال الفلاي : رئيس المجلس الجماعي لصفرو

- 2- عبد السلام بوهدون
3- محمد الداوي
4- امحمد الحيوني
5- إلهام شريقي
6- فاطمة الواحي
7- كريمة اسماعيلي علوي
8- بدر أحمري
9- زكرياء ونزار
10- مينة مزاورو
11- عبد الكريم البزيوي
12- فؤاد بوشامة
13- كريم شفيق
14- عبد الناصر القشابي
15- عبد العالي نبيل
16- رضوان الفرودي
17- عبد اللطيف بوشارب
18- لمياء العزيمي
19- فوزية أحصاد
20- عبد العزيز التقي العلوي
21- الولي العدلوني
22- سعاد لغماري
- : النائب الأول للرئيس
: النائب الثاني للرئيس
: النائب الثالث للرئيس
: النائبة السادسة للرئيس
: النائبة السابعة للرئيس
: نائبة كاتب المجلس
: رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية
والشؤون المالية والبرمجة.
: نائبه
: رئيسة اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية
الاقتصادية
: نائها
: رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير و
إعداد التراب والبيئة وتنظيم السير
والجولان
: نائبه
: رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية
البشرية
: نائبه
: رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق
العمومية و الخدمات
: نائبه
: عضوة بالمجلس
: عضوة بالمجلس
: عضو بالمجلس
: عضو بالمجلس
: عضوة بالمجلس

- 23- محمد ليكاتي : عضو بالمجلس
- 24- امحمد ازلماض : عضو بالمجلس
- 25- حسان حيضر : عضو بالمجلس
- 26- عبد السلام اليماني : عضو بالمجلس
- 27- عبد اللطيف معزوز : عضو بالمجلس

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في موعد الاجتماع الأول المنعقد يومه الخميس 06 ماي 2021 من أجل عقد الجلسة الفريدة للدورة العادية لشهر ماي 2021، وطبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات رفع السيد نور الدين لمزابي النائب الثالث للرئيس هذا الاجتماع الذي ترأسه على أساس أن يتم توجيه استدعاء ثاني إلى السادة أعضاء المجلس الجماعي يشاربه إلى موعد انعقاد الاجتماع الثاني من الدورة العادية لشهر ماي 2021.



محضر

مداولات المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2021 يوم الأربعاء 19 ماي 2021 " الاجتماع الثاني "

عقد المجلس الجماعي لمدينة صفرو اجتماعه الثاني يومه الأربعاء 19 ماي 2021 من أجل عقد الجلسة الفريدة للدورة العادية لشهر ماي 2021 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة برئاسة السيد " نور الدين لمزابي " النائب الثالث للرئيس وبحضور السيد زكرياء الشريفي، قائد بالملحقة الإدارية بنصفار.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 35
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 35
- عدد الأعضاء الحاضرين الاجتماع الثاني : 07

وهم السادة :

- 1- نور الدين لمزابي : النائب الثالث للرئيس
- 2- أمين أحمد كمال : النائب الخامس للرئيس
- 3- أحمد احمد الشريف : كاتب المجلس
- 4- عبد العزيز التقي العلوي : عضو بالمجلس
- 5- فوزية أحصاد : عضوة بالمجلس
- 6- الولي العدلوني : عضو بالمجلس
- 7- عبد الله كراكي : عضو بالمجلس

- الأعضاء الذين تخلفوا عن حضور الاجتماع الثاني: 28

وهم السادة:

- 1- جمال الفلالي : رئيس المجلس الجماعي لصفرو
- 2- عبد السلام بوهدون : النائب الأول للرئيس

- 3- محمد الداسي : النائب الثاني للرئيس
- 4- امحمد الحيوني : النائب الثالث للرئيس
- 5- إلهام شريقي : النائبة السادسة للرئيس
- 6- فاطمة الواحي : النائبة السابعة للرئيس
- 7- كريمة اسماعيلي علوي : نائبة كاتب المجلس
- 8- بدر أحمري : رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
- 9- زكرياء ونزار : نائبه
- 10- مينة مزاورو : رئيسة اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية الاقتصادية
- 11- عبد الكريم البزيوي : نائبها
- 12- فؤاد بوشامة : رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير و إعداد التراب والبيئة و تنظيم السير والجولان
- 13- كريم شفيق : نائبه
- 14- عبد الناصر القشابي : رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية
- 15- عبد العالي نبيل : نائبه
- 16- رضوان الفرودي : رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات
- 17- عبد اللطيف بوشارب : نائبه
- 18- لمياء العيزي : عضوة بالمجلس
- 19- فوزية أحصاد : عضوة بالمجلس
- 20- عبد العزيز التقي العلوي : عضو بالمجلس
- 21- الولي العدلوني : عضو بالمجلس
- 22- سعاد لغماري : عضوة بالمجلس
- 23- محمد ليكاتي : عضو بالمجلس

- 24- امحمد ازلماض : عضو بالمجلس
- 25- حسان حيضر : عضو بالمجلس
- 26- عبد السلام اليماني : عضو بالمجلس
- 27- عبد اللطيف معزوز : عضو بالمجلس
- 28- عبد الحق شاكرا العلوي : عضو بالمجلس

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في موعد الاجتماع الثاني المنعقد يومه الأربعاء 19 ماي 2021 من أجل عقد الجلسة الفريدة للدورة العادية لشهر ماي 2021، وطبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات رفع السيد نور الدين لمزابي النائب الثالث للرئيس هذا الاجتماع الثاني الذي ترأسه معلنا أن المجلس سيجتمع من أجل عقد دورته العادية لشهر ماي بالمكان نفسه وفي الساعة نفسها بعد اليوم الثالث الموالي من أيام العمل، وعلى هذا الأساس ستكون مداورات المجلس صحيحة كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين.



محضر

مداولات المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2021 يوم الثلاثاء 25 ماي 2021 " جلسة فريدة "

عقد المجلس الجماعي لمدينة صفرو دورته العادية لشهر ماي 2021 وذلك يوم الثلاثاء 25 ماي 2021 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة برئاسة السيد " جمال الفلاحي " رئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد عبد الرحيم سلهاجي باشا مدينة صفرو والسيد لكبير مركوش قائد الملحقة الإدارية حبونة كما حضرها بصفة استشارية السيد خالد كادي مدير المصالح بالجماعة والسيد محمد بن شقرون رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات والشؤون القانونية والاجتماعية.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 35

- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 35

- عدد الأعضاء الحاضرين : 30

وهم السادة :

1- جمال الفلاحي

2- عبد السلام بوهدون

3- محمد الداسي

4- نور الدين لمزابي

5- امحمد الحيوني

6- أمين احمد كمال

7- إلهام شريقي

8- فاطمة الواحي

9- أحمد احمد الشريف

- 10- كريمة اسماعيلي علوي
- 11- المصطفى علوي محمدي محرز
- 12- بدر أحمري
- 13- محمد العمراني
- 14- عبد العزيز التقي العلوي
- 15- عبد الحي ونزار
- 16- شفيق كريم
- 17- الولي العدلوني
- 18- عبد الحق شاكر العلوي
- 19- عبد اللطيف بوشارب
- 20- عبد الله كراكي
- 21- سعاد لغماري
- 22- امحمد ازلماض
- 23- عبد الناصر القشابي
- 24- زكرياء ونزار
- 25- عبد الكريم البزيوي
- 26- مينة مزاورو
- 27- رضوان الفرودي
- 28- محمد ليكاتي
- 29- فؤاد بوشامة
- 30- نبيل عبد العالي

عدد الأعضاء المتغيين بعذر: 5

- 1- لمياء العيزي
- 2- فوزية أحصاد
- 3- حسان حيضر
- 4- عبد اللطيف معزوز
- 5- عبد السلام اليماني

افتتح السيد جمال الفلاحي رئيس المجلس الجماعي لمدينة صفرو أعمال الدورة العادية لشهر ماي 2021 المنعقدة في جلسة فريدة يومه الثلاثاء 25 ماي 2021 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة طبقا لما تنص عليه مقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وفي هذا الصدد أشار إلى أن النصاب القانوني للمجلس لم يكتمل في موعد الاجتماع الأول يومه الخميس 06 ماي 2021 وكذا في موعد الاجتماع الثاني الذي كان مقررا يومه الأربعاء 19 ماي 2021.

وتطبيقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات فإن هذه الجلسة الفريدة من الدورة العادية لشهر ماي 2021 تنعقد بمن حضر من أعضاء المجلس مبرزا أنها آخر دورة عادية في ولاية هذا المجلس، وبعد ذلك قام بتلاوة نقط جدول أعمال هذه الدورة العادية لشهر ماي 2021 الذي يتضمن خمسة نقط وهي على الشكل التالي:

- 1- تقرير إخباري حول أعمال رئيس المجلس الجماعي ما بين الدورتين العاديتين.
- 2- تقديم ملخص محضر الدورتين السابقتين.
- 3- الدراسة والتصويت على دعم الجمعيات برسم السنة المالية 2021.
- 4- الدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة خاصة بإنجاز المطرح المراقب لصفرو.
- 5- الدراسة والتصويت على تصفية حسابات خصوصية متعلقة بمشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية (مقترحة من طرف السلطات الإقليمية).

وقبل الشروع في مداولة نقط جدول الأعمال أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض في إطار نقطة نظام، حيث قال: بأن لديه ملاحظة فيما يخص جدول الأعمال.

- أولاً: توصلنا يوم الخميس 16 ماي بجدول أعمال محدد ونهائي، وهذا يعني أنه قد سلك جميع المساطر بما في ذلك استشارة سلطات الوصاية أي مصالح العمالة، وبالتالي فقد أصبح جدول أعمال غير قابل للتعديل.

الملاحظ السيد الرئيس فبعد أن لم يكتمل النصاب القانوني في الاجتماع الأول للمجلس، توصلنا بعد ذلك بجدول أعمال الاجتماع الثاني المقرر يومه الأربعاء 19 ماي 2021 فوجدنا بإضافة نقطة خامسة بجدول الأعمال تتعلق بتصفية حسابات خصوصية وبالتالي فلا علاقة لهذه النقطة بجدول الأعمال الذي حددتم وبعثتم به إلى السيد العامل، هذا من جهة.

- ثانياً: بالنسبة للنقطة الثانية الواردة بجدول الأعمال فلم أفهم السيد الرئيس، كلنا نتوفر على مستوى من القراءة وكلنا على درجة من الوعي ونعرف القانون التنظيمي وكذا النظام الداخلي للمجلس وقد سبق أن أثرنا ملاحظة من قبل حين تضمن جدول أعمال إحدى الدورات السابقة نقطة تشير إلى تقديم ملخص للدورتين السابقتين، وقد أثرنا هذه الملاحظة في الدورة السابقة ولم تقدموا أي جواب عن هذا التساؤل حيث أن المادة 106 من القانون الداخلي للمجلس تشير إلى أنه في بداية كل دورة يقدم ملخص محضر الدورة السابقة، وهذا يعني الحديث عن محضر دورة سابقة، فإذا أغفلتم عدم تقديم ملخص محضر الدورة السابقة فكمن من نقطة سابقة لم نتوصل بمحضرها فقد كان عليكم استدراكها في جدول الأعمال، فإذا كان هناك ملخصاً أن يتم تقديم ملخص الدورة السابقة، مضيفاً لدي ملاحظة أخرى أثيرها دائماً وهي تتعلق بالمادة 105 من القانون الداخلي للمجلس المتعلقة بتسليم المحاضر، ونظراً لنهاية المدة الزمنية المحددة للتدخل أوقف السيد الرئيس كلمة المتدخل على أنه بإمكانه أخذ الكلمة مرة ثانية في إطار التداول في جدول الأعمال.

وفي معرض جوابه أفاد السيد الرئيس، إلى أن السيد امحمد ازلماض مصر على أخذ الكلمة في إطار نقطة نظام ولو في آخر دورة، مضيفاً أنه سبق أن أجيب على كل الإشكالات التي طرحها السيد امحمد ازلماض وبالتالي فالجواب عن ذلك يبقى نفس الجواب. القانون الداخلي يشير إلى تقديم ملخص الدورة السابقة، وهذا حق للمجلس من أجل الاطلاع على ملخص للدورة السابقة، وزيادة في الفائدة أردنا من جهتنا من باب استدراك الأمور اطلاع المجلس على ملخص دورة سابقة الذي لم يقدم، وهذا غير مفروض علينا، فالمطلوب هو تقديم ملخص محضر

دورة سابقة واحدة، فالفرض هو ملخص محضر دورة واحدة ونحن أضفنا نافلة فما المانع في ذلك وبالتالي فليس هناك قانون يمنع ذلك، مشيرا إلى أن القانون يفرض تقديم ملخص محضر الدورة السابقة، فإذا أضفت معلومة أخرى لإحاطة المجلس علما بها فلا شيء يمنع ذلك، ثم افاد أنه لا داعي للتعليق على هذا الموضوع كثيرا.

● النقطة الأولى: تقرير إخباري حول أعمال رئيس المجلس الجماعي ما بين الدورتين العاديتين:

- في البداية أفاد السيد الرئيس إلى أن هذا العرض الإخباري حول أعمال الرئيس يتمحور دائما حول الأنشطة الدولية والوطنية والجهوية والمحلية، مبرزا أنه بحكم ظروف وباء جائحة كورونا كوفيد 19 التي يعيشها العالم، فالأنشطة الدولية تعرف فتورا باستثناء بعض اللقاءات التي تتم عبر وسائط " MULTI MEDIA " منصات عن بعد فقد كانت هناك لقاءات تتعلق بالمنظمات الدولية التي تهتم بالمجال البيئي، وقد تمت في إطار مواكبة هذه الأنشطة من أجل استمرار الجماعة في المساهمة أو المشاركة في هذه الأنشطة.

- بالنسبة للأنشطة الوطنية، فقد اقتصر على القيام بثلاث زيارة إلى وزارة الطاقة والمعادن والبيئة تمحورت حول موضوع المطرح العمومي المراقب من أجل تدقيق وتعميق النقاش حول الاتفاقية الخاصة بإنجاز مشروع المطرح العمومي المراقب لصفرو التي سبق أن عرضت على أنظار المجلس كما كانت هناك زيارة إلى مقر صندوق التجهيز الجماعي تمحورت حول تمويل مشاريع التأهيل الحضري.

- بالنسبة للأنشطة الجهوية فقد اقتصر على حضور مجموعة من الاجتماعات المتعلقة باللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار بخصوص مجموعة من المشاريع التي طرحها بعض المستثمرين بجماعة صفرو.

- بالنسبة للأنشطة المحلية، فبطبيعة الحال فهي تتمحور حول الأنشطة العادية للرئيس المتعلقة بالمتابعة الحثيثة لتنفيذ المشاريع على رأسها مشاريع التأهيل الحضري، تصفية مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا الاستقبالات العادية المندرجة في إطار التسيير اليومي للجماعة.

- بالنسبة للأنشطة الوطنية وإحاطة المجلس علما فمشاركة جماعة صفرو في مشروع دعم نجاعة أداء الجماعات وهو مهم مجموعة من الجماعات، تشرف عليه المفتشية العامة لإدارة التراب الوطني وهذا المشروع هو بمثابة مسابقة بين الجماعات، وقد سبق للجماعة في المرحلة الأولى أن حظيت بمنحة تقدر ب 130 مليون سنتيم، وفي إطار المرحلة الثانية فقد احتلت جماعة صفرو مركزا مهما إذ توجد من بين الجماعات 10 الأوائل، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سوء التدبير الذي يتهم به هذا المجلس وهذا الرئيس، مؤكدا أن جماعة صفرو توجد من بين الجماعات العشر (10) الأوائل الذي تشرف عليه المفتشية العامة للإدارة الترابية.

وبعد ذلك قدم السيد الرئيس بطاقة تعريفية تتعلق بتحسين أداء الجماعات الترابية:

- بطاقة تعريفية تتعلق بتحسين أداء الجماعات الترابية:



بطاقة حول برنامج تحسين أداء الجماعات الترابية (PAPC)

الهدف من البرنامج : برنامج تحسين الأداء بالجماعات الترابية يأتي في إطار تعزيز قدرة الجماعات الترابية على نجاعة الأداء من أجل الانتعاش الاقتصادي و التنمية المحلية ، ويكفل استمرارية و تحسين جودة الخدمات العمومية المحلية من خلال المنح التحفيزية
شركاء البرنامج :

- المديرية العامة للجماعات الترابية .
- البنك الدولي.
- الوكالة الفرنسية للتنمية.

شروط البرنامج : يعتمد هذا البرنامج في تقييمه على مكونين أساسيين الأول يستند على 5 شروط دنيا إلزامية مرتبطة في جوهرها باحترام مجموعة معينة من الأحكام القانونية و التنظيمية، إضافة إلى المكون الثاني و الذي يستند على 24 مؤشر أداء) يمكن تصنيفها حسب المحاور التالية.

رقم المحور	التسمية	عدد مؤشرات المحور	التقييط حسب كل محور
1	الحكامة و الشفافية	5	16
2	ادارة النفقات	4	15
3	ادارة الموارد	4	19
4	الموارد البشرية	2	10
5	الادارة البيئية والاجتماعية	4	16
6	جودة الخدمات المقدمة للمواطن	5	24
المجموع		24	100

وقد شاركت الجماعة في هذا البرنامج حيث حصلت على 73 في المائة من مجموع النقط وبذلك صنفت من بين الجماعات العشر الأوائل حسب تصريح وزارة الداخلية.

تدخلي سيكون خارج الموضوع وقد طرحت هذا التساؤل، بعد ذلك تدخل السيد الرئيس موضحا للمتدخل بأنه ليس هناك شيء يمكن طرحه خارج الموضوع وأن تدخله يجب أن ينصب على جدول الأعمال، ثم تدخل السيد بدر أحمرى مؤكدا أن هذا يعتبر ملفا اجتماعيا ثم أوضح السيد الرئيس أن هذا الملف لا علاقة له بالدورة التي بصدها المجلس وهو خارج عن الموضوع ثم أكد السيد بدر أحمرى أن هذا الملف هو ملف اجتماعي والأشخاص المعنيون به يوجدون في حالة عطالة وبالتالي يجب علينا مناقشة هذا الموضوع وكمجلس وكسلطة علينا إيجاد حل للمفهم.

- تدخل السيد الرئيس فأفاد بأننا نواكب أولئك الأشخاص ونتابع ملفهم وإذا كانوا بحاجة إلى المجلس سنطرح ملفهم. وبداية طرح ملفهم مرتبطة بطرح النقطة المتعلقة بتصفية حسابات خصوصية. وهنا تدخل مرة أخرى السيد بدر أحمرى موضحا أن ما يريد قوله هو أنه كمجلس وكسلطة علينا إيجاد حل لملف الاسكافيين المتواجدين بحي الشباك تدخل السيد الرئيس موضحا أننا لا ننتظر طرح هذا الملف من طرف أحد الإخوان للتحرك من أجل إيجاد الحل لفائدة هؤلاء الحرفيين، فنحن نجتهد من أجل إيجاد الحل المناسب لفائدتهم. وهنا تدخل السيد بدر أحمرى مشيرا إلى أنه لا يقصد انتظار طرح هذا الملف من طرفه من أجل إيجاد الحل وإنما هذا الطرح هو من باب التذكير.

- بعد ذلك شكر السيد الرئيس المتدخل على هذا التذكير

- تدخل السيد امحمد أزماض طالبا إجابة عن النقطة الخامسة الواردة بجدول الأعمال.

- ردا على ذلك أفاد السيد الرئيس بأنه إذا أراد الإجابة عن ذلك سيجيب، وإذا لم يرد فلن يجيب عنها. وأنه ليس مفروضا عليه الإجابة مؤكدا أنه لن يجيب عن ذلك لأن هذا الشيء يسمى الاجترار وأنه لا يستطيع فهم بعض الأمور. مضيفا، فعندما نتكلم عن الدورات فإننا نتكلم عن الدورات العادية والاستثنائية، ثم توجه إلى المتدخل على أنه يعرف القانون بحكم أنه كان في فترة سابقا مشرعا عندما كان ممثلا بالبرلمان وأنه على معرفة بالحيثيات القانونية، مضيفا أن القانون في بعض الأحيان يحتاج الى تفسير وبالتالي فما المقصود بملخص الدورة، هل يقصد به ملخص الدورة العادية أو ملخص الدورة الاستثنائية ولذلك فهذه نقاشات تثار، مشيرا إلى أنه عندما نتكلم عن دورتين فالمسألة تتعلق بدورة عادية ودورة استثنائية، ثم طلب من المتدخل بأن لا يقرأ عليه أي شيء وأنه ليس له الحق للقيام بذلك. طالبا منه أن يقرأ لنفسه في منزله. مضيفا بأنه يأخذ بخاطره وأنه مبتلى بهذه المسألة «الله يشافي وعافي» وهنا

● النقطة الأولى: تقرير إخباري حول أعمال رئيس المجلس الجماعي ما بين الدورتين العاديتين:

- في البداية أفاد السيد الرئيس إلى أن هذا العرض الإخباري حول أعمال الرئيس يتمحور دائما حول الأنشطة الدولية والوطنية والجهوية والمحلية، مبرزا أنه بحكم ظروف وباء جائحة كورونا كوفيد 19 التي يعيشها العالم، فالأنشطة الدولية تعرف فتورا باستثناء بعض اللقاءات التي تتم عبر وسائط " MULTI MEDIA " منصات عن بعد فقد كانت هناك لقاءات تتعلق بالمنظمات الدولية التي تهتم بالمجال البيئي، وقد تمت في إطار مواكبة هذه الأنشطة من أجل استمرار الجماعة في المساهمة أو المشاركة في هذه الأنشطة.

- بالنسبة للأنشطة الوطنية، فقد اقتصر على القيام بثلاث زيارة إلى وزارة الطاقة والمعادن والبيئة تمحورت حول موضوع المطرح العمومي المراقب من أجل تدقيق وتعميق النقاش حول الاتفاقية الخاصة بإنجاز مشروع المطرح العمومي المراقب لصفرو التي سبق أن عرضت على أنظار المجلس كما كانت هناك زيارة إلى مقر صندوق التجهيز الجماعي تمحورت حول تمويل مشاريع التأهيل الحضري.

- بالنسبة للأنشطة الجهوية فقد اقتصر على حضور مجموعة من الاجتماعات المتعلقة باللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار بخصوص مجموعة من المشاريع التي طرحها بعض المستثمرين بجماعة صفرو.

- بالنسبة للأنشطة المحلية، فبطبيعة الحال فهي تتمحور حول الأنشطة العادية للرئيس المتعلقة بالمتابعة الحثيثة لتنفيذ المشاريع على رأسها مشاريع التأهيل الحضري، تصفية مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا الاستقبالات العادية المندرجة في إطار التسيير اليومي للجماعة.

- بالنسبة للأنشطة الوطنية ولإحاطة المجلس علما فمشاركة جماعة صفرو في مشروع دعم نجاعة أداء الجماعات وهو يهم مجموعة من الجماعات، تشرف عليه المفتشية العامة لإدارة التراب الوطني وهذا المشروع هو بمثابة مسابقة بين الجماعات، وقد سبق للجماعة في المرحلة الأولى أن حظيت بمنحة تقدر ب 130 مليون سنتيم، وفي إطار المرحلة الثانية فقد احتلت جماعة صفرو مركزا مهما إذ توجد من بين الجماعات 10 الأوائل، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سوء التدبير الذي يتهم به هذا المجلس وهذا الرئيس، مؤكدا أن جماعة صفرو توجد من بين الجماعات العشر (10) الأوائل الذي تشرف عليه المفتشية العامة للإدارة الترابية.



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم صفرو
جماعة صفرو

بطاقة حول برنامج تحسين أداء الجماعات الترابية (PAPC)

➤ **الهدف من البرنامج :** برنامج تحسين الأداء بالجماعات الترابية يأتي في إطار تعزيز قدرة الجماعات الترابية على نجاعة الأداء من أجل الانتعاش الاقتصادي و التنمية المحلية ، ويكفل استمرارية و تحسين جودة الخدمات العمومية المحلية من خلال المنح التحفيزية

➤ **شركاء البرنامج :**

- المديرية العامة للجماعات الترابية .
- البنك الدولي.
- الوكالة الفرنسية للتنمية.

➤ **شروط البرنامج :** يعتمد هذا البرنامج في تقييمه على مكونين أساسيين الأول يستند على 5 شروط دنيا إلزامية مرتبطة في جوهرها باحترام مجموعة معينة من الأحكام القانونية و التنظيمية، اضافة إلى المكون الثاني و الذي يستند على 24 مؤشر أداء) يمكن تصنيفها حسب المحاور التالية.

رقم المحور	التسمية	عدد مؤشرات المحور	التقييط حسب كل محور
1	الحكامة و الشفافية	5	16
2	ادارة النفقات	4	15
3	ادارة الموارد	4	19
4	الموارد البشرية	2	10
5	الادارة البيئية والاجتماعية	4	16
6	جودة الخدمات المقدمة للمواطن	5	24
المجموع			100

وقد شاركت الجماعة في هذا البرنامج حيث حصلت على 73 في المائة من مجموع النقط وبذلك صنفت من بين الجماعات العشر الأوائل حسب تصريح وزارة الداخلية.

تدخلي سيكون خارج الموضوع وقد طرحت هذا التساؤل، بعد ذلك تدخل السيد الرئيس موضحا للمتدخل بأنه ليس هناك شيء يمكن طرحه خارج الموضوع وأن تدخله يجب أن ينصب على جدول الأعمال، ثم تدخل السيد بدر أحمري مؤكدا أن هذا يعتبر ملفا اجتماعيا ثم أوضح السيد الرئيس أن هذا الملف لا علاقة له بالدورة التي بصدها المجلس وهو خارج عن الموضوع ثم أكد السيد بدر أحمري أن هذا الملف هو ملف اجتماعي والأشخاص المعنيون به يوجدون في حالة عطالة وبالتالي يجب علينا مناقشة هذا الموضوع وكمجلس وكسلطة علينا إيجاد حل للمفهم.

- تدخل السيد الرئيس فأفاد بأننا نواكب أولئك الأشخاص ونتابع ملفهم وإذا كانوا بحاجة إلى المجلس سنطرح ملفهم. وبداية طرح ملفهم مرتبطة بطرح النقطة المتعلقة بتصفية حسابات خصوصية. وهنا تدخل مرة أخرى السيد بدر أحمري موضحا أن ما يريد قوله هو أنه كمجلس وكسلطة علينا إيجاد حل لملف الاسكافيين المتواجدين بحي الشباك تدخل السيد الرئيس موضحا أننا لا ننتظر طرح هذا الملف من طرف أحد الإخوان للتحرك من أجل إيجاد الحل لفائدة هؤلاء الحرفيين، فنحن نجتهد من أجل إيجاد الحل المناسب لفائدتهم. وهنا تدخل السيد بدر أحمري مشيرا إلى أنه لا يقصد انتظار طرح هذا الملف من طرفه من أجل إيجاد الحل وإنما هذا الطرح هو من باب التذكير.

- بعد ذلك شكر السيد الرئيس المتدخل على هذا التذكير

- تدخل السيد امحمد أزماض طالبا إجابة عن النقطة الخامسة الواردة بجدول الأعمال.

- ردا على ذلك أفاد السيد الرئيس بأنه إذا أراد الإجابة عن ذلك سيجيب، وإذا لم يرد فلن يجيب عنها. وأنه ليس مفروضا عليه الإجابة مؤكدا أنه لن يجيب عن ذلك لأن هذا الشيء يسمى الاجترار وأنه لا يستطيع فهم بعض الأمور. مضيفا، فعندما نتكلم عن الدورات فإننا نتكلم عن الدورات العادية والاستثنائية، ثم توجه إلى المتدخل على أنه يعرف القانون بحكم أنه كان في فترة سابقا مشرعا عندما كان ممثلا بالبرلمان وأنه على معرفة بالحيثيات القانونية، مضيفا أن القانون في بعض الأحيان يحتاج إلى تفسير وبالتالي فما المقصود بملخص الدورة، هل يقصد به ملخص الدورة العادية أو ملخص الدورة الاستثنائية ولذلك فهذه نقاشات تثار، مشيرا إلى أنه عندما نتكلم عن دورتين فالمسألة تتعلق بدورة عادية ودورة استثنائية، ثم طلب من المتدخل بأن لا يقرأ عليه أي شيء وأنه ليس له الحق للقيام بذلك. طالبا منه أن يقرأ نفسه في منزله. مضيفا بأنه يأخذ بخاطره وأنه مبتلى بهذه المسألة «الله يشافي وعافي» وهنا

● النقطة الثانية: تقديم ملخص محضر الدورتين السابقتين:

في البداية أوضح السيد الرئيس أن هذه النقطة تتعلق بتقديم ملخص الدورة العادية لشهر فبراير 2021 المنعقدة بتاريخ 03 فبراير 2021، وملخص الدورة الاستثنائية المنعقدة شهر فبراير 2021 بتاريخ 25 فبراير 2021.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة الى السيد امحمد أزماض في اطار نقطة نظام حيث قال:

السيد الرئيس بأن هذه الدورة التي نجتمع في إطارها هي آخر دورة وهي ليست آخر دورة علما أنكم تعرفون أن المادة 36 من القانون التنظيمي تعطيكم الحق في طلب عقد دورة استثنائية، كما تعطي الحق لثلث المجلس وللأغلبية في طلب عقد دورة استثنائية. وفي نفس الإطار فالمادة 37 تعطي الحق للسيد العامل في طلب عقد دورة استثنائية.

وفيما يخص ملخص محضر الدورة وغير ذلك، فلو كنتم تضبطون وتفعلون القانون وتسلمون المحاضر طبقا لمقتضيات المادة 150 داخل أجل 15 يوما وتوفرنا عليه لما طلبنا ملخص ملخص الدورة. ولو كنتم تطبقون مقتضيات المادة 107 من القانون الداخلي للمجلس التي تنص على تعليق ملخص المقررات التي يتخذها المجلس فلن نطلب ذلك. إذن المحاضر لا نتسلمها ولو كنا نتسلمها فلن نطلب الملخصات. الآن تقول بالنافلة، فالقانون الداخلي فهو واضح حيث تنص المادة 106 منه: « في بداية كل دورة يقدم ملخص محضر الدورة السابقة من قبل كاتب المجلس أو نائبه » مشيرا إلى أنه يمكن لعضو بالمجلس أن يطلب نسخة من المحضر ولا يقول بالنافلة، و « يمكن تقديم ملخص دورات أو دورة سابقة » نحن نؤكد الأمور من أجل تطبيق القانون السليم وهذا ليس إلا. السيد الرئيس نحن لا نضع الحجر في الحذاء بل بالعكس فنحن نذكر من باب «ذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين» وخاصة فيما يتعلق بالقوانين الجاري بها العمل والمعمول بها. فإذا كنا ضمن الجماعات العشر الأوائل فنحن يجب أن نكون ضمن الجماعات المائة 100 في التطبيق السليم للقانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، وكذا القانون الداخلي للمجلس وشكرا السيد الرئيس المحترم.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد بدر أحمري حيث قال: لدي تساؤل وهو خارج عن

الموضوع ويتعلق بمحلات الاسكافيين الكائنة بحي الشباك، نريد أن نعرف أين وصل هذا الملف. فهؤلاء الأشخاص نشاطهم الحرفي متوقف هذه مدة تزيد عن 7 أو 8 أشهر وهم واعون بظروف جائحة كورونا « والله كان في عونهم » هنا تدخل السيد الرئيس مشيرا للمتدخل: هل هذا التدخل يعتبر نقطة نظام أم ماذا؟ أجاب السيد بدر أحمري قائلا: منذ البداية قلت بأن

تدخلي سيكون خارج الموضوع وقد طرحت هذا التساؤل، بعد ذلك تدخل السيد الرئيس موضحا للمتدخل بأنه ليس هناك شيء يمكن طرحه خارج الموضوع وأن تدخله يجب أن ينصب على جدول الأعمال، ثم تدخل السيد بدر أحمري مؤكدا أن هذا يعتبر ملفا اجتماعيا ثم أوضح السيد الرئيس أن هذا الملف لا علاقة له بالدورة التي بصدها المجلس وهو خارج عن الموضوع ثم أكد السيد بدر أحمري أن هذا الملف هو ملف اجتماعي والأشخاص المعنيون به يوجدون في حالة عطالة وبالتالي يجب علينا مناقشة هذا الموضوع وكمجلس وكسلطة علينا إيجاد حل للمفهم.

- تدخل السيد الرئيس فأفاد بأننا نواكب أولئك الأشخاص ونتابع ملفهم وإذا كانوا بحاجة إلى المجلس سنطرح ملفهم. وبداية طرح ملفهم مرتبطة بطرح النقطة المتعلقة بتصفية حسابات خصوصية. وهنا تدخل مرة أخرى السيد بدر أحمري موضحا أن ما يريد قوله هو أنه كمجلس وكسلطة علينا إيجاد حل لملف الاسكافيين المتواجدين بحي الشباك تدخل السيد الرئيس موضحا أننا لا ننتظر طرح هذا الملف من طرف أحد الإخوان للتحرك من أجل إيجاد الحل لفائدة هؤلاء الحرفيين، فنحن نجتهد من أجل إيجاد الحل المناسب لفائدتهم. وهنا تدخل السيد بدر احمري مشيرا إلى أنه لا يقصد انتظار طرح هذا الملف من طرفه من أجل إيجاد الحل وإنما هذا الطرح هو من باب التذكير.

- بعد ذلك شكر السيد الرئيس المتدخل على هذا التذكير

- تدخل السيد امحمد أزلام طالبا إجابة عن النقطة الخامسة الواردة بجدول الأعمال.
- ردا على ذلك أفاد السيد الرئيس بأنه إذا أراد الإجابة عن ذلك سيجيب، وإذا لم يرد فلن يجيب عنها. وأنه ليس مفروضا عليه الإجابة مؤكدا أنه لن يجيب عن ذلك لأن هذا الشيء يسمى الاجترار وأنه لا يستطيع فهم بعض الأمور. مضيفا، فعندما نتكلم عن الدورات فإننا نتكلم عن الدورات العادية والاستثنائية، ثم توجه إلى المتدخل على أنه يعرف القانون بحكم أنه كان في فترة سابقا مشرعا عندما كان ممثلا بالبرلمان وأنه على معرفة بالحيثيات القانونية، مضيفا أن القانون في بعض الأحيان يحتاج الى تفسير وبالتالي فما المقصود بملخص الدورة، هل يقصد به ملخص الدورة العادية أو ملخص الدورة الاستثنائية ولذلك فهذه نقاشات تثار، مشيرا إلى أنه عندما نتكلم عن دورتين فالمسألة تتعلق بدورة عادية ودورة استثنائية، ثم طلب من المتدخل بأن لا يقرأ عليه أي شيء وأنه ليس له الحق للقيام بذلك. طالبا منه أن يقرأ لنفسه في منزله. مضيفا بأنه يأخذ بخاطره وأنه مبتلى بهذه المسألة «الله يشافي وعافي» وهنا

اشتد النقاش بين السيد الرئيس والسيد امحمد أزلماض ثم أشار السيد الرئيس لهذا الأخير بأنه يخرق القانون وأنه ليس من حقه الكلام الآن ولو أنه كان يقرأ القانون فلن يقوم بهذه الفوضى. فقد ظللت تقرأ القوانين وعلى الرغم من ذلك تخرق القانون. هنا تدخل السيد امحمد أزلماض قائلاً: لو لم تكن تخرق القوانين ما كنت لتصل للجرائم المالية ثم تدخل السيد الرئيس قائلاً: هذه الوقاحة ديالك أسي امحمد والتي تثير فيها دائماً هذا الموضوع، فهذه تعتبر وقاحة وقيحة مشيراً إليه بأنه إنسان فاشل وضحك عليه، وتم الجري عليه. مضيفاً ظللت تجري أنت والدينصورات التي معك ولا زلت في مكاني أكمل فترة انتدابي وأتواجد أمامك في آخر دورة لهذا المجلس وهذا رغماً عنك. تدخل امحمد أزلماض قائلاً: أنت رئيس علينا ولا تعرف القانون، تدخل السيد الرئيس قائلاً: إذا عرفته أنت فهذا يكفي. وهنا اشتد مرة أخرى الأخذ والرد في الكلام بين السيد الرئيس والسيد امحمد أزلماض.

- ثم تناول الكلمة السيد الرئيس موضحاً أن مسألة المحاكم المالية فتلك الشكاية تقدمت بها أنت وأصحابك ولا تعرف موضوعها ولا تعرف عن ماذا تقدم الشكاية والآن يتم استدعاءك ليعرفوا موضوع الشكوى. فبعد أن قدمت الشكاية فان من الطبيعي أن يحرك المسطرة القضائية. مضيفاً بأن هذا الموضوع تحمله أكثر مما يحتمل. وهنا اشتد النقاش بين السيد الرئيس والسيد امحمد أزلماض.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي حيث قال: هذا ليس موقعا لكي يعلمنا أي أحد أو نعلمه القانون، وأنت أسي امحمد تعديت الحدود. وهنا أيضاً اشتد الكلام بينه وبين السيد امحمد أزلماض ثم قال المتدخل لا زلت في الدنيا وهذا أمر الله. طالبا من هذا الأخير أن يسكت وأن عليه أن يستحي من هذه الأمة كلها. وهنا اشتد الكلام مرة أخرى بين المتدخل و السيد امحمد أزلماض. ثم أفاد المتدخل لهذا الأخير على أنه كان بالمجلس الإقليمي وتمت إقالته ، مضيفاً أنه على الإنسان أن يستحي شيئاً ما. وأنه قد تعدى الحدود. ثم أوضح أنه لما أخذ نقطة نظام قلت بأن هذا الوقت ليس وقتاً للتعلم، مشيراً لهذا الأخير الى أنه إذا كان هناك أحد بهذا المجلس قليل الأدب فهو أنت. مؤكداً بأنه أخذ نقطة نظام في إطار ممارسة حقه. ثم اشتد الكلام مرة أخرى بينهما، وبعد ذلك أوضح بأنه حين يتقدم مجهول بشكاية والتي سبق للسيد الرئيس أن أوضح هذه النازلة فمن الضروري أن تقوم السلطة بعملها تبعا للشكاية التي توصلت بها، مضيفاً بأن مئات الجماعات متابعة وهذا ما اعتبره أمراً

عاديا جدا. ثم أشار إلى هذا الأخير بأنه لم يعد جالسا على مقعده وقد أزاحوه منه، ثم مرة أخرى اشتد الكلام بينهما.

مسك سجل الحضور

تطبيقا لمقتضيات المادة 67 من القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية،
والمادة 23 من القانون الداخلي للمجلس. أمسك السيد الرئيس في نهاية هذه الدورة العادية
لشهر ماي 2021 المنعقدة في جلسة فريدة بتاريخ 25 ماي 2021، فأعلن عن أسماء أعضاء
المجلس الذين تغيبوا بدون عذر عن حضور أشغال هذه الدورة وعددهم خمسة (5) وهم
السادة:

1- لمياء العيزي

2- فوزية احصاد

3- حسان حيضر

4- عبد اللطيف معزوز

5- عبد السلام اليماني

إلا أنه بعد عرض السيد الرئيس أمرهم على المجلس، فقد قبل هذا الأخير بإجماع أعضائه
الحاضرين اعتبارهم متغيبين بعذر دون استثناء أي عضو من الأعضاء المذكورين سلفا.
ونتيجة لذلك يكون السادة الأعضاء الآتية أسماؤهم:

1- لمياء العيزي

2- فوزية احصاد

3- حسان حيضر

4- عبد اللطيف معزوز

5- عبد السلام اليماني

متغيبين بعذر عن حضور أشغال هذه الدورة العادية لشهر ماي 2021.



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم صفرو
جماعة صفرو
= / =

ملخص الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 03 فبراير 2021:

النقطة	المقرر المتخذ
3- إلغاء اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.	رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها إلغاء اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.
4- تحويل اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.	رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها تحويل اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.
5- تحويل اعتمادات مالية لتغيير تسمية مشروع مبرمج سابقا.	رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها تحويل اعتمادات مالية لتغيير تسمية مشروع مبرمج سابقا.
6- توزيع الدعم للجمعيات برسم السنة المالية 2021.	قرر المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل النقطة المتعلقة بلائحة توزيع الدعم للجمعيات برسم السنة المالية 2021 إلى دورة أخرى.
7- تعديل دفتر التحملات المتعلق بكراء محلات المركب التجاري باب المربع غير المخصصة لإعادة الإيواء.	قرر المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل النقطة المتعلقة بتعديل دفتر التحملات المتعلق بكراء محلات المركب التجاري باب المربع غير المخصصة لإعادة الإيواء.
8- مشاريع قرارات للتخطيط والتخلي لفتح طرق عمومية.	وافق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على قرارات تصفيف طرق بكل من وداية إفران وودادية باسم الله في إطار مشاريع التخطيط والتخلي لفتح طرق عمومية.
9- مشروع تعديلي للقرار الجبائي.	وافق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل النقطة المتعلقة بمشروع تعديلي للقرار الجبائي.

ملخص الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 25 فبراير 2021:

النقطة	المقرر المتخذ
1- إلغاء اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.	رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها إلغاء اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.
2- تحويل اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.	رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها تحويل اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.
3- تحويل اعتمادات مالية لتغيير تسمية مشروع مبرمج سابقا.	رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها تحويل اعتمادات مالية لتغيير تسمية مشروع مبرمج سابقا.
4- مشروع تعديلي للقرار الجبائي.	رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع تعديلي للقرار الجبائي.
5- تعديل دفتر التحملات المتعلق بكراء محلات المركب التجاري.	رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها تعديل دفتر التحملات المتعلق بكراء محلات المركب التجاري.
6- مشروع الاتفاقية الخاصة بإنجاز المطرح المراقب لصفرو.	رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع الاتفاقية الخاصة بإنجاز المطرح المراقب لصفرو.
7- إمكانية تولية المتجر رقم 68 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.	رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها إمكانية تولية المتجر رقم 68 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.
8- طلب تنازل عن المتجر رقم 51 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.	رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها طلب تنازل عن المتجر رقم 51 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.

● النقطة الثالثة: الدراسة والتصويت على دعم الجمعيات برسم السنة المالية

2021:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض في إطار نقطة نظام حيث قال: فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بدعم الجمعيات. هنا تدخل السيد الرئيس مشيرا إلى المتدخل بألا ينسى جرائم الأموال. فأجاب هذا الأخير، لما يجيب الضعيف يصبح ضعيفا مضيئا أن هذه النقطة لم نسمعها في ملخصك علما أن مقررا اتخذ بشأنها في الدورة ما قبل السابقة لكي تدرج في جدول أعمال الدورة السابقة فلم تدرجها لأنك طاغية ولا تحترم مقررات المجلس، وقد عملت على إدراجها خلال هذه الدورة علما أنك تعمل بها السياسة علما أيضا بأن هناك مذكرة، وعلى السيد الباشا أن يتكلم في هذا الموضوع، فهناك مذكرة صادرة عن وزير الداخلية، فأنت "راضم" في وزير الداخلية، و"راضم" في أزماض الذي يعلمك القانون، و"راضم" في المواطن وتريد أن تفعل ما تريد، فعلى السيد الباشا أن يتحمل مسؤوليته بخصوص هذه النقطة لأن هناك مذكرة صادرة عن وزارة الداخلية تتعلق بدعم الجمعيات الرياضية والثقافية، فهل السيد الرئيس احترم توجيهات تلك الدورية؟ وشكرا.

- في معرض جوابه قال السيد الرئيس "الله يبقي الستر" هنا تدخل امحمد ازماض قائلا: هل لاحظتم كيف يجيب الضعيف؟ لأنه لا يجد ما يجيب به. قال السيد الرئيس، لا نجيب المخلوعين. هنا تدخل مرة أخرى السيد امحمد ازماض طالبا من السيد الرئيس أن يجيبه بالقانون، ولماذا لم يدرج هذه النقطة في الدورة السابقة؟ حيث اتخذ المجلس مقررا في شأنها مضيئا، يا الرئيس، يا الطاغية. لا تحترم مقررات المجلس. تدخل السيد الرئيس مشيرا للمتدخل بأنه عليه أن يحترم عباد الله بعد أن انتهى من كلمته في إطار نقطة نظام، فهذه قلة احترام. ثم تدخل السيد امحمد ازماض مرة أخرى طالبا من السيد الرئيس أن يجيبه قانونيا مضيئا، فلما أقول لك ماذا تقول المادة؟ فعليك أن تجيبني بالقانون. هنا تدخل السيد الرئيس مشيرا إلى المتدخل بأن تدخله في إطار نقطة نظام قد انتهى، وأنه يمارس الطغيان وفي نفس الوقت يتهم الناس بالطغيان، مضيئا قبل دراسة هذه النقطة فالقانون يمنع تقديم الدعم لأي جمعية ينتمي إلى أعضائها عضو بالمجلس أو أحد فروعها أو أصوله أو زوجته، وفي إطار هذا الإجراء أوضح السيد الرئيس بأنه يطبق مقتضيات الدورية الصادرة عن وزير الداخلية. هنا تدخل السيد عبد العزيز التقي العلوي قائلا: نحن لن نسأل أحدا ومن يريد أن

يطعن فيمكنه فعل ذلك، مضيفا فهل في كل نقطة نتحمل تعليقه؟ فهل نأتي فقط لتحمله؟ فنحن لم نعد قادرين على تحمل كلامك. تدخل السيد الرئيس طالبا من أي عضو بالمجلس أن يعلمه إذا كان منتميا لأية جمعية أو أحد فروعها أو أصوله أو زوجته مشيرا إلى أنه على كل واحد يتحمل مسؤوليته في هذا الباب، كما أن السيد الباشا سيقوم بإجراءاته إذا صادق المجلس على اللائحة المتعلقة بتوزيع الدعم على الجمعيات إذ سيتم حذف الجمعية من لائحة الدعم إذا ثبت انتماء عضو بالمجلس إليها أو ابنه أو أحد فروعها أو أصوله أو زوجته وهذا ليكون الجميع على دراية بهذا المعطى.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد أزماض، قائلا: وبهدوء، فأنا أقول لكم السيد الرئيس بأن دعم الجمعيات الرياضية والثقافية فهو موضوع مسطرة صادرة عن وزير الداخلية موجهة إلى السادة العمال والولاة وإيكم، فهل احترمت تلك المقتضيات؟ وهل الاعتمادات المرصودة متوفرة ومصادق عليها من طرف السيد العامل، وهذا ما نطلب أن تجيبنا عنه مضيفا، قبل المرور إلى هذه العملية، الأقسام المختصة التي تتوصل بطلبات الاستفادة من الدعم. فهل هذه الجمعيات تتمتع بالصفة القانونية؟ وهل تتوفر فيها الشروط؟ وهل تتوفر على وصل الإيداع؟

- تدخل السيد الرئيس موضحا للمتدخل، أنه حينما يفتح النقاش بخصوص هذه النقطة يمكنه مناقشة كل الأمور التي تقدم بها، ثم أفاد أن رئاسة المجلس توصلت برسالة من السيد العامل حول موضوع دعم الجمعيات بتاريخ 11 ماي 2021، وهذه الرسالة تتكلم عن جمعية مرضى القصور الكلوي كما توصلت الرئاسة أيضا برسالة من السيد الباشا في نفس الموضوع، وقد أوضح أن الجماعة لم تتوصل لحد الساعة بأي دورية جديدة في هذا الشأن. هنا تدخل السيد امحمد أزماض، مشيرا إلى السيد الباشا، هل هذه المؤسسة تقصى من عملية التوصل بالدوريات التي تصدرها الوزارة؟ فلماذا تقصون مدينة صفرو؟ فهل نحن قاصرين؟ أرسلوا إلينا الدوريات فالسيد الوزير يطلب منكم إحالتها على الجماعات. لا تحتقرونا.

- تدخل السيد الرئيس، فأفاد أن رئاسة المجلس توصلت برسالة صادرة عن السيد الباشا موضوع جدول أعمال هذه الدورة تشير إلى ما يلي:

"نظرا لحاجتها الملحة أن تخصص اعتمادات لهذه الجمعيات:

- جمعية العناية بمرضى القصور الكلوي.

- جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم.

- جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة السلة.

وبخصوص الدوريات أوضح السيد الرئيس أنه في بعض الأحيان يكون السبق لمنصات التواصل الاجتماعي في نشر أغلب الدوريات وقد تأخذ وقتا لتصل إلى الجماعة لأنها توجه تحت إشراف السلم الإداري، ولا تصبح سارية التنفيذ إلا بعد التوصل بها عن طريق السلم الإداري.

- وبعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث قال: إن الدورية التي يتكلم عنها السيد امحمد ازماض فهي موجودة وقد صدرت بتاريخ 21 شتنبر 2020 حول موضوع: إعداد وتنفيذ ميزانية الجماعات الترابية برسم سنة 2021 تشير إحدى مقتضياتها إلى الحالة التي تهم جماعة صفرو التي تعرف عجزا في الميزانية .

- بالنسبة لتغطية عجز الميزانية، فالدورية تشير إلى أنه فيما يخص الميزانية، التي تعرف عجزا ماليا وجب إيلاء عناية خاصة لترشيد النفقات ذات الطابع الإجباري، وفي هذه الحالة فإن أي طلب متعلق بمراجعة المخصصات المالية الموجهة لتغطية عجز الميزانية يجب إرفاقه بمذكرة تبين سبب وأصل العجز المالي المسجل وتوضح بشكل مفصل العجز الناجم عن المتأخرات وكذا العجز المتعلق بالنفقات الإجبارية للسنة المالية.

كما وجب التذكير إلى أنه منذ السنة المالية 2019 وفي إطار تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري أضحي تسيير المنح التكميلية المخصصة لموازنة الميزانية، وكذا منح الدعم المتعلق بالأنشطة الثقافية والرياضية والفنية من اختصاص السيدات والسادة الولاية والعمال، وبعد الانتهاء من تلاوة هذه المقتضيات الواردة بالدورية الصادرة شهر شتنبر 2020 أفاد أنه لا يمكن ألا تكون هذه الدورية متوفرة لدى المصالح الجماعية. هنا تدخل السيد الرئيس مؤكدا أن هذه الدورية فهي متوفرة لدى الجماعة وقد تم هضمها من خلال تنفيذ مقتضياتها، مضيفا اعتقدت أنكم تتكلمون عن دورية جديدة قد تكون صدرت شهر أبريل أو شهر مايو، وللتوضيح فقد أشيع في وقت من الأوقات بأن وزارة الداخلية سحبت تقديم الدعم من الجماعات الترابية، وقد أثارت هذه العملية نقاشات كبيرة الشيء الذي دعا وزارة الداخلية إلى تفسير هذا الموضوع، فالأمر يتعلق بالجهات التي لا يندرج ضمن اختصاصاتها تقديم المنح وإنما تعمل على إبرام اتفاقيات، أما الجماعات الترابية فتقديم الدعم المالي للجمعيات فهو يدخل ضمن صلاحيات المجلس الجماعي بمقتضى القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكر العلوي، في إطار نقطة نظام حيث أوضح أن المذكرة التي أثارها السيد فؤاد بوشامة في تدخله فقد صدرت فعلا، وقد كانت

موضوع توضيحات من طرف وزارة الداخلية وبحكم تتبعنا لمنصات التواصل الاجتماعي، فقد لمسنا هذه القراءة المتعلقة بالجماعات الترابية التي يندرج ضمن صلاحياتها توزيع الدعم على الجمعيات، فمنطوق المذكرة يشير إلى دعم الأنشطة المخصصة ولم تقل بالجمعيات التي تشتغل في المجال الرياضي أو الثقافي، وبالتالي فهذه قراءة تأويلية لمنطوق نص المذكرة وإذا صادق المجلس على لائحة توزيع الدعم ربما لن تحظى بمصادقة السلطة الرقابية في إطار ممارسة مهامها الرقابية على أعمال المجلس. مسألة أخرى، أتوفر الآن على نسخة من لائحة توزيع الدعم على الجمعيات التي توصلنا بها قبل انعقاد هذه الجلسة، فهل هناك نسخة أخرى محينة ونهائية والتي ستقترح على المجلس لمناقشتها، فإذا كانت متوفرة فقد كان من اللازم التوصل بها قبل أن يلتجئ كل واحد إلى طريقته لأن اللجنة المعنية فهي محط نقاش وهذا بين قوسين والتي لازلنا نناقش قانونيتها ، ولكن في نهاية المطاف فهل هناك لائحة نهائية فإن وجدت يجب أن توزع علينا الآن؟ وصراحة فقد كان من المفروض أن توزع علينا من قبل، وشكرا السيد الرئيس.

- بعد ذلك تناول الكلمة السيد نور الدين لمزابي قائلا: هذا هو السبب الذي جعل التأكيد على أن الجماعات الترابية لا يندرج ضمن صلاحياتها إبرام اتفاقيات الشراكة مع الجمعيات الرياضية على أساس أن هذا الاختصاص يعود للجهات، وبالتالي فدعم الجمعيات يبقى من صلاحيات المجلس. والجهة تختص بإبرام اتفاقيات في هذا الشأن.

- تدخل السيد الرئيس فأوضح، أنه نظرا للاجتماع المشترك الذي انعقد بين لجنتين مفترضتين وهما لجنة المالية ولجنة التنمية البشرية أتوفر على لائحتين وهذا نتيجة لعدم حصول اتفاق بين اللجنتين مما دعا كل لجنة إلى أن تقدم لائحة لدعم الجمعيات خاصة بها، وبالتالي فما هي اللائحة التي سنعرضها للنقاش؟ أم أننا سنعرض للنقاش اللائحتين معا؟

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد بدر احمري، حيث أشار إلى أن السيد الرئيس ذكر بأنه يتوفر على لائحتين موضحا أنه عقد اجتماع مشترك بين اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية واللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية فقد اشتغلنا بشكل عادي وقمنا بإعداد اللائحة بشكل جماعي إلا أنه لم يحصل التفاهم على بعض النقاط، إنما ترك الإخوان لائحة واحدة، ومن بعد ذلك فأنا لم أقم بإعداد أية لائحة ولم أقم بتغيير أي شيء واللائحة التي تركها الإخوان هي المعمول بها، فالموظف الذي حضر الاجتماع فهو موجود معنا. ذكرتم السيد الرئيس

أن هناك لائحتين وأنا لم أهيئ أية لائحة، فاللائحة التي اشتغلت اللجنتين على إعدادها فهي اللائحة الوحيدة الموجودة، وللتأكيد فأنا لم أغير أي شيء.

- تدخل السيد الرئيس فأشار للسيد بدر احمري بأن اللائحة التي أعدها هي التي أدت إلى طرح هذا الإشكال، وبعد ذلك طرح السيد الرئيس السؤال التالي: ما هي اللائحة التي سيتم اعتمادها؟ هل اللائحة التي أعدها السيدان زكرياء ونزار والسيد عبد الناصر القشابي أم اللائحة التي أعدها السيد بدر احمري؟

- تناول الكلمة السيد زكرياء ونزار، فأشار إلى اعتماد اللائحة التي صادقت عليها اللجنة من بعد الاجتماع، وبالتالي ليست هناك لائحة لزكرياء ونزار، فقد حصل اتفاق وبالتالي فهناك لائحة واحدة يتوفر عليها الموظف.

- تناول الكلمة بعد ذلك السيد امحمد ازماض قائلاً: للخروج من هذه الإشكالية السيد الرئيس، أنتم تضعون رهن إشارة اللجان الموظفين وأدوات العمل وكل شيء، وفي هذه الحالة يمكن للموظف الذي حضر الاجتماع المشترك للجنتين يمكنه أن يقول لنا ما هي اللائحة التي اعتمدت داخل اللجنة.

- بعد ذلك طلب السيد الرئيس من الموظف محمد بنشقرور أن يقدم توضيحات حول هذه النازلة، حيث أفاد هذا الأخير أنه عقد اجتماع لثلاث مرات، وفي الاجتماع الأخير الذي عقد يوم الجمعة انسحب مجموعة من الأعضاء المنتمين للجنتين الدائمتين، وبعد ذلك أتى السيد بدر احمري رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وقال لي: بصفتي رئيساً للجنة المالية فأنا سأعد اللائحة، فقلت له بأن هذا الأمر غير ممكن، وبعد مرور تقريبا مدة ساعة زمنية أتى السيد زكرياء ونزار والسيد عبد الناصر القشابي والسيد فؤاد بوشامة والسيد عبد الكريم البزيوي فأعطوني مجموعة من الاقتراحات. وفي عشية نفس اليوم أتى السيد بدر احمري فقال لي بأنه متمسك بما قاله صباحا، وقد قلت له بأنني سأكون مضطرا إلى إعداد لائحتين، وعلى إثر ذلك استشرت في الأمر مع السيد الرئيس فقلت له بأنني سأقوم بإعداد لائحتين، ويبقى المجلس سيد قراره.

- بعد ذلك تناول الكلمة السيد بدر احمري حيث أفاد: أن بعض ما جاء في تدخل السيد محمد بنشقرور صحيح والبعض الآخر غير صحيح، مضيفا، لقد عقدنا اجتماعا مشتركا كلجنتين وقمنا بتوزيع الدعم المالي على الجمعيات إلا أن التفاهم لم يحصل فيما بيننا، فانسحب بعض الإخوان. وقد طلبوا من السيد محمد بنشقرور بأن لا يبدل أي شيء باللائحة،

ثم انصرفنا جميعا، مؤكدا أنا لم أبدل أي شيء.وقد قلت لهذا الأخير أن نكمل اجتماعنا فقال لي بأن ذلك غير ممكن.فانصرفنا إلى حالنا.بعد ذلك اتصل بي محمد بنشقرن فأخبرني بأن الإخوان قد التحقوا به فقاموا بتبديل بعض الأمور، وأمام هذه الحالة التحقت به فقلت له بأن يعتمد اللائحة التي تم اعتمادها خلال الاجتماع وهي مكتوبة بخط الإخوان وليست بخطي، وبالتالي فأنا لم أقم بتبديل أي شيء باللائحة، وهذا احتراما للإخوان، ولنكون واضحين.

- بعد ذلك تناول الكلمة السيد زكرياء ونزار موضحا أن هناك اختلاف بسيط بين اللائحتين، ويبقى المجلس سيد قراره بالتصويت على ما يراه فيه مصلحة للجميع.

- تدخل السيد نور الدين لمزابي، فأوضح أن الانسحاب كان غير مبرر، ولماذا؟ ففي رأي عندما لم يحصل الاتفاق بين الإخوان فقد كان من المفيد المرور إلى عملية التصويت.

- تدخل السيد الرئيس مشيرا إلى أن السيد امحمد ازماض قبل قليل اتهم السيد الرئيس بأنه يقوم بالسياسة في هذا الموضوع إلا أن الواضح أنني لم أتدخل فيه بتاتا، وقد وقع الاختلاف على مبلغ ألف وألفين درهم.

- وبعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العالي نبيل، نائب رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية لتلاوة تقرير اللجنة، والذي جاء على الشكل التالي:

السيد الرئيس

السيد الباشا

السيدات والسادة الأعضاء

الحضور الكريم

• العرض:

بعد التأكد من عدم اكتمال النصاب القانوني في الموعد المحدد للاجتماع المشترك بين اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة واللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية يومه الاثنين 03 و 17 مايو 2021 وكذا يوم الجمعة 21 مايو 2021 على الساعة العاشرة صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل موعد الاجتماع لمدة ساعة واحدة تطبيقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس، وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، فقد باشرت اللجنتان أعمالهما بمن حضر من أعضائهما وذلك بهدف دراسة النقطة المدرجة بجدول أعمال المجلس خلال هذه الدورة العادية لشهر مايو 2021 والمتعلقة بالدراسة والتصويت على دعم الجمعيات برسم السنة المالية 2021.

وفي هذا الصدد، واعتباراً للأهمية التي تكتسبها هذه النقطة، وما أفرزته من نقاشات جادة ومسؤولة فإن اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية وبعد دراسة جميع الملفات المعروضة من أجل الدعم والتي تبين من خلال جميع المعطيات:

- أولاً، أن بعض الملفات غير مكتملة أو انتهت مدتها القانونية ولم يتم تجديد مكاتبها رغم التواصل مع رؤسائها.

- ثانياً، هناك ملاحظة النقص وتقليص مبالغ الدعم للجمعيات.

- ثالثاً، تم الأخذ بعين الاعتبار الجمعيات الإنسانية النشيطة والتي تستحق الدعم، ولهذه الأسباب وغيرها تم اقتراح لائحة دعم الجمعيات على الشكل التالي، وهي التي توجد بين أيدي السادة أعضاء المجلس.

وفي الأخير، ذكر أن اللائحة التي يتوفر عليها هي اللائحة التي صادق عليها أغلبية أعضاء اللجنتين وتتعلق بلائحة اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية.

وللمجلس الموقر واسع النظر

- وفيما يلي لائحة توزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2021 المقترحة

من طرف اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية:

بعد الانتهاء من تلاوة تقرير اللجنتين أشار السيد الرئيس إلى أن اللائحة التي ستعرض للداول هي اللائحة المقدمة من طرف اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية، وبعد ذلك فتح باب النقاش.

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض حيث قال: فيما يخص هذه النقطة فقد كنت واضحا بخصوصها والمتعلقة بالجمعيات في إطار نقطة نظام، ففي الدورة ما قبل الدورة السابقة ترجيت الإخوان لتأجيل هذه النقطة وبالفعل فقد قرر المجلس تأجيلها إلى الدورة المقبلة شريطة أن نجتمع أنا والسيد نور الدين لمزابي على شكل لجنة أولا لدراسة الملفات القانونية وتصنيف أولوية الفرق التي هي بحاجة إلى الدعم سواء منها الرياضية أو الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي إلا أن هذا الأمر لم يتم، ولم تدرج هذه النقطة في الدورة السابقة، مضيفا أنا قراءتي صريحة السيد الرئيس، فقد قلت ربما أن هناك مراسلة تتعلق بدعم الجمعيات مما دعا السيد الرئيس إلى حذفها ولكن تفاجأت بإدراجها خلال هذه الدورة العادية لشهر مايو، السؤال المطروح لما يتوصل المجلس بدعم الجمعيات فالمجلس هو الأول وليست اللجنة فما الذي يجب أن يفعله المجلس؟ فالمصلحة المختصة التابعة للجماعة عليها أن تنظر في طلبات الجمعيات وتعمل على مدارسة ملفاتها القانونية بتنسيق مع السلطات ممثلة في السيد الباشا والسادة رؤساء الملحقات الإدارية للنظر في مدى قانونية ملفاتها، وليس القيام بهذه العملية من طرف اللجنة المختصة، وقد استمعنا قبل قليل إلى تقرير اللجنة إلى أن ملفات بعض الجمعيات قد انتهت مدتها القانونية.

ثانيا، فيما يخص دعم الجمعيات، فيجب أن يقدم إلى الجمعيات التي تستحقه وأقول لكم بصريح العبارة فأنا ضد منح الدعم لفريق الوداد الرياضي الصفيروي لكرة القدم بسبب سوء التسيير، وعدم موافقتنا كما نحين (الجهة والمجلس البلدي) بالتقارير المالية والأدبية، وهنا أتوجه إلى المصلحة المعنية فهل توصلت بأي تقرير مالي في دورة. إذن فهذا الشيء غير وارد.

ثالثا، النتائج المحققة نحن نتوفر على فريق عناصره لا تنتمي لمدينة صفرو، فكل عناصر الفريق تم جلبها من مدينة فاس ومن مدن أخرى، وبالتالي فالنتائج هزيلة إضافة إلى سوء التسيير. بداية، رئيس الفريق هو الأول الذي يتحمل المسؤولية في ذلك، وشخصيا فأنا سأصوت ضد منحة فريق وداد صفرو لكرة القدم لأنني أعرف واقع ما يقع داخل الفريق من سوء للتسيير، هناك جمعيات واردة باللائحة تستحق الدعم، مثال ذلك جمعية أكاي التي تشارك في منافسات ألعاب القوى المنظمة على الصعيد الوطني كذلك كرة السلة فهي متواجدة أيضا وكذلك كرة اليد وكل شيء، ولكن كرة القدم فقد شوهت بنا، وفيما يخص الجمعيات الأخرى سأرجع إليها وهي أيضا مرتبطة بمدى قانونية ملفاتها، وأولوية الجمعيات هي الجمعية التي تعنى

بمرضى القصور الكلوي، فهذه الجمعية تقوم بعمل إنساني تجاه الإنسان ولو أن يكون لا ينتهي لمدينة صفرو، ومن هنا فأنا أحيي مجلسنا لأنه يدعم ذلك المركز الصحي الإقليمي لمرضى القصور الكلوي، فهو لا يهتم فقط ساكنة مدينة صفرو بل فهو مركز إقليمي، وبصفتكم رئيسا لهذا المجلس أن تحرصوا على اللائحة المقترحة من طرف اللجنة، وحسب علمي فقد تم اتصال أثناء الاجتماع بإحدى الجمعيات لكي تقدم ملفها، فأنا أترأس جمعية تمت هيكلتها وقد ورد اسمها ضمن اللائحة فاتصلت باللجنة وطلبت منها حذف اسم الجمعية التي أترأسها من لائحة الدعم لأنني أحترم القانون لكوني عضو بهذا المجلس، المذكرة الصادرة عن وزير الداخلية فهي معمول بها وبعض الجمعيات توجهت إلى القضاء الإداري لأن القانون ينص على عدم استفادة الجمعية التي ينتهي إليها عضو بالمجلس الجماعي ولا ينص على شريطة عدم مشاركته في النقاش، وهذا يعني أن هناك قانون يجب احترامه، كما أن هناك مذكرة توجيهية لوزير الداخلية للتسهيل والتبسيط ولكن لما التجأت الجمعيات إلى القضاء فقد ربحت الملفات، وبالتالي فأنا طلبت من اللجنة بحذف الجمعية الرياضية لكرة الطائرة التي أترأسها من لائحة توزيع الدعم على الجمعيات وألا تحسب علي منحة 10 أو 15 ألف درهم وأنا متشعب بروح القانون، إذن جازاكم الله خيرا السيد الرئيس النظر مع المصلحة الجماعية المختصة فهل هذه الجمعيات توجد في وضعية قانونية؟ وفي الأخير يبقى المجلس سيد نفسه، وأنا لن أصوت لصالح فريق وداد صفرو لكرة القدم لأن النتائج التي يحققها الفريق والمشاكل التي يتخبط فيها فهي لا تشرف، ولا تشرف المدينة، وشكرا.

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاعر العلوي حيث قال:** بداية، لقد نسينا ذكر مسألة بمناسبة أشغال هذه الدورة العادية لشهر مايو 2021 التوجه بالشكر الجزيل للسيد خالد كادي، مدير المصالح الذي سيغادر هذه المؤسسة التي قدم إليها خدمة كبيرة، وفي نفس الوقت نهنئه على التحاقه للعمل بالمصالح المركزية بالرباط نظرا لكفاءته، وصراحة فقد قدم الشيء الكثير لهذه المؤسسة فتحية مرة أخرى للسيد خالد كادي وشكرا لك أخي مدير المصالح، وبكل صراحة سنفتقدك داخل هذه المؤسسة التي قدمت لها الشيء الكثير.

- وفيما يتعلق بهذه النقطة المتعلقة بدعم الجمعيات فأنا أحيي المجلس الذي اعتمد هذه السنة لأنه في سنة 2008 و 2009 إذا تذكر الإخوان كنا نتحدث عن جمعيتين فقط، والفضل لله، ففي ولاية المجلس (2009-2015) ارتفع عدد الجمعيات المستفيدة من الدعم من جمعيتين إلى 48 جمعية، وقد استمرت هذه السنة إلى أن وصلنا الآن إلى تجاوز هذا العدد،

وأنا لا أسمي الدعم بأنه منحة وإنما هو حق للجمعيات وفيما يخص التفاصيل، فالميزانية المخصصة لكل الجمعيات الرياضية والثقافية والتربوية تبقى بالنسبة إلي غير كافية، ونحن نتفهم الظروف المالية للجماعة بسبب تداعيات جائحة كورونا، وأنا ضد فكرة سيدي امحمد ازماض المتعلقة بفريق وداد صفرو لكرة القدم لسبب واحد، إذا تذكروا الإخوان سنة 2013 و 2014 فقد كان هذا الفريق يعاني من نفس المشكل، وكان بعض الإخوان يتجهون نحو حذف المنحة لهذا الفريق، وأنا أقول أن وداد صفرو لكرة القدم مثله مثل مهرجان حب الملوك ومثل الشلال، فهذا الفريق فهو إرث رياضي للمدينة أردنا أم كرهنا، ففريق وداد صفرو في حاجة إلى انتعاشة لتحقيق نتائج إيجابية ونتمنى أن يتمكن الفريق الخروج من عنق الزجاجة بعد الانتصار الأخير الذي حققه ولازال الأمل قائما للإفلات من السقوط إلى الدرجة الأدنى، وإني أعتبر فريق وداد صفرو لكرة القدم كإرث للمدينة، وهذه المرحلة التي يمر منها الفريق فهو في أمس الحاجة للمساعدة ونعم للمحاسبة وللمساءلة، مضيفا أن جمعية الأطلس لكرة القدم قد قلصت المنحة المقدمة لها وتعتبر الجمعية الثانية بالمدينة من حيث الاهتمام، وهي تحقق نتائج حسنة ما دمنا نتكلم عن النتائج، في المقابل هناك جمعية تسير ونأتي ونوقفها وكأننا نقول لها بعدم الاستمرار في تحقيق النتائج الإيجابية.

- بالنسبة للجمعيات التربوية والثقافية، نحن أتون من رحم العمل الجمعوي، إذا كنا نعاني على المستوى الرياضي داخل مدينة صفرو، فالجماعة تعتبر بمثابة الرافعة التي عليها أن تتحمل مسؤوليتها في هذا القطاع، مضيفا سأقدم لكم جمعيتين دون أي تحيز، أولاهما جمعية الشعلة للتربية والثقافة وهي بالفعل شعلة وقد تربيت في أحضان تلك المدرسة، فالذي أثارني هو قيمة المنحة المقدمة لها والتي تم تقليصها من 12000 درهم إلى 5000 درهم، في حين أن جمعية أخرى والتي أحترمها وأقدر العمل الذي تقوم به تم الرفع من قيمة الدعم المقدم لها من 5000 درهم إلى 10000 درهم، فبأي منطق تتحدثون؟ ولا مشكلة في أن أقدم لكم اسم هذه الجمعية وهي جمعية الطلائع ولكن بالنسبة إلي، فجمعية الشعلة وجمعية الرسالة يوجدان في نفس المرتبة، وأتمنى ألا تكون هناك حسابات حكمت عملية توزيع الدعم على الجمعيات، وأنا أعرف توجه كل جمعية فلما أتكلم عن جمعية الشعلة وجمعية الرسالة فبسبب تقليص المنحة المقدمة إليهما من 12 ألف درهم إلى 5 آلاف درهم، وأتكلم أيضا عن جمعية الأقنعة للمسرح والتنشيط الثقافي وكذا جمعية تنمية القراءة وأنا أحييها من هذا المنبر على العمل الذي تقوم به على الرغم من مواطن الاختلاف معها، وهي غير واردة بلائحة الدعم ربما أنها لم تودع

ملفها القانوني لدى المصلحة الجماعية المختصة وكذا الجمعية الجهوية للإبداع والثقافة التي يترأسها الأستاذ محمد الطوي وقد انسحبت من عضوية هذه الجمعية لكي يفسح المجال لاستفادة هذه الجمعية من الدعم، ففي فترة المجلس السابق التي كنت مشرفاً فيها على الشأن الثقافي والسيد عبد العزيز التقي العلوي في ولاية هذا المجلس فقد كنا نشتغل لخمسة في دراسة ملفات الجمعيات. وفي كثير من المناسبات يتطلب الأمر أكثر من هذه المدة الزمنية، وكان يحضر معنا السيد عبد الكريم البزيوي و كنا نشتغل بمنطق اللوائح وليس بمنطق انتخابوي أو سياسي، أما الآن فقد تبين لي مع احترامي الشديد على أنه لا يجب الاشتغال وفق هذا المنطق الأخير، وما حديثي عن هذه الجمعيات فلأنني أعتبر أحد أبنائها، ومن الأحسن ألا تقدم لها منحة 3000 و 5000 درهم. أقول جمعية الرسالة وجمعية الشعلة وجمعية الأقبعة وكذا جمعيات أخرى، فجمعية الائتلاف تعتبر باكورة أنتجناها على مستوى العمل الجمعوي حيث تكونت من خمسة جمعيات، وقد تمت هذه العملية في إطار مفهوم التشبيك، وللأسف لا نجدها واردة باللائحة.

- بالنسبة لجمعية المعهد البلدي للموسيقى، فقد بذل السيد عبد العزيز التقي العلوي بجمعية الأعضاء الآخرين مجهوداً، حيث تم رفع قيمة المنحة المقدمة لهذه الجمعية إلى 130 ألف درهم في حين نجد تقليصها بهذه اللائحة إلى 40 ألف درهم، فهذه الجمعية لها التزامات مالية في إطار شراكات. وأتمنى أن تكون الأصدقاء التي وصلتني خاطئة. وأنا أربأ بالإخوان وأحييهم على العمل الذي قاموا به ولكن يجب أن يكون المنطق الذي حكم أشغالهم أن يكون راقياً شيئاً ما، حيث أن جمعية حديثة التأسيس يقدم لها دعم يقدر ب مليون سنتيم، في حين جمعية أخرى يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1975 وهي جمعية الشعلة تقدم لها منحة 5 آلاف درهم ونفس الأمر ينطبق على جمعية الوثام وجمعية الرسالة التي ربما يرون فيها الإخوان أنها تحمل قبعة ما، فالإخوان يعرفون جيداً جمعية الرسالة وجمعية الوثام، وجمعية المسرح، وأنا أعتذر عن منطق الاشتغال بالمزايدات وأعتذر عن استعمال هذا المصطلح. وما كان يجب التعامل بهذا المنطق. وما يمكننا التأكيد عليه فنحن مع دعم الجمعيات، ولكن بمنطق الاشتغال ميدانياً. فكل واحد منا يعرف جمعياته، وصراحة فهذا المنطق يجب أن يعاد فيه النظر. وأناشد إخواننا بمناسبة هذه الدورة المحترمة الموقرة إرجاع الأمور إلى نصابها وألا تكون لدينا أية قراءة سوى القراءة التربوية والثقافية لهذه الجمعيات، وشكراً السيد الرئيس.

- بعده تناول الكلمة السيد امحمد ازماض قائلاً:أنا أحييكم لقد استمعت إلى صرخة السيد عبد الحق شاكر العلوي وقد تتبعت تدخله الذي زاد عن 5 دقائق ولم يوقفه السيد الرئيس، ونتمنى أن يتم التعامل مع جميع الإخوان بمنطق المساواة.

- بعده أعطيت الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث أفاد يمكننا الدخول في التفاصيل في الجزء الثاني من هذا التدخل، وبصفة عامة فالقراءة التي أستخلصها من خلال اللائحتين، ففي الحقيقة هناك ثلاث لوائح، حيث بمناسبة الاجتماع الأول خلصت أعمال اللجنتين إلى إعداد لائحة تتعلق بتوزيع الدعم على الجمعيات، وبعد ذلك أجل الاجتماع لأجل إعطاء فرصة لبعض الجمعيات لتبني ملفاتها إلا أن هذا المبتغى لم يحصل، ثم عقد اجتماع ثالث أسفرت أشغاله عن صدور لائحتين ولهذا فالطريقة التي دبرت بها الاجتماع لم تكن صحيحة. النقطة الثانية التي أود أن أتطرق إليها والتي جاءت في تدخل السيد امحمد ازماض، ففي الأصل يقدم الدعم بناء على الطلب الذي تقدمه الجمعيات التي ترغب في الاستفادة منه وهذه ملاحظة أثارها المفتشية العامة للإدارة الترابية، إذ لا يمكن تقديم الدعم لأي جمعية في غياب تقديمها لطلب في الموضوع، وأنا لا أقول أنني ضد تقديم الدعم بل إنني معه ولكن وفقاً للضوابط والشروط القانونية وبناء على طلب تقدمه الجمعية الذي يخضع للدراسة من طرف المصلحة الجماعية المختصة ومن ثم اللجنة الدائمة المختصة، وكما ذكر السيد امحمد ازماض، فهل تتوصل الجماعة بالتقارير الأدبية والمالية للجمعيات؟ وهل يتم الإطلاع عليها؟ وهذا في حد ذاته يطرح إشكالا، ومن خلال التقارير الأدبية والمالية تأخذ الجماعة فكرة عن الجمعيات الجادة والنشيطة والجمعيات الأخرى غير النشيطة، وفي هذا الصدد فالأمور تكون واضحة بالنسبة للجمعيات الرياضية التي تتوفر على نظام محاسباتي للمداخيل والمصاريف.إنما الجمعيات الثقافية والاجتماعية والتربوية عليها أن توافي الجماعة بتقاريرها السنوية الأدبية والمالية، مضيفاً قائلاً:أتأسف على التأخير الذي حصل في عقد الاجتماع المتعلق بدعم الجمعيات والذي كان من المفروض أن يعقد في دورات سابقة قديمة وليس في الدورة السابقة كما جاء في تدخل السيد امحمد ازماض فالإخوان رفضوا خلالها مناقشة هذه النقطة المتعلقة بتوزيع الدعم على الجمعيات.وأحي السيد الرئيس على الطريقة التي نهجها، والتي ساهمت في تسهيل عمل اللجان الدائمة ولولاها لكنا أمام مسائل أخرى وفي نظري فقد شكلت تلك الطريقة 50% من العمل المنجز من طرف اللجان الدائمة.

- بالنسبة لهذه الجمعيات وبعد أن تتم دراسة وضعيتها والتأشير عليها فسيطرح إشكال زمني للحصول على الدعم، ففي الوقت الذي كان من المفروض أن تعقد هذه الدورة في التاريخ الذي كان مقررا لها قانونا فقد تم تأجيلها 15 يوما أخرى، وقد كان من المفروض أن تكون اللائحة جاهزة بعد القيام بدراسة جدية لملفاتها القانونية وعلى الرغم من ذلك لم يحصل أي اتفاق على اللائحة النهائية في هذا اليوم، وأتمنى كما قال بذلك السيد عبد الحق شاكرا العلوي أن نخرج هذا اليوم بنتيجة إيجابية بخصوص هذه النقطة دون مزايدات على أن تأخذ كل فئة من الجمعيات حقها، نقطة أخرى نهى أنفسنا خصوصا المهتمين بالميدان الرياضي بمدينة صفرو بمناسبة ميلاد جمعية رياضية والتي تحمل اسم جمعية الشباب الرياضي الصفريوي للكرة الطائرة ومما لاشك ستمثل إضافة بالنسبة للألعاب الجماعية بمدينة صفرو، ونتمنى لها مسيرة رياضية موفقة بتضافر جهود جميع الإخوان وعلى رأسهم السيد امحمد ازلماض رئيس هذه الجمعية، وباقي الأعضاء من الأطر الرياضية والذين يشتغلون في الميدان، ونتمنى أن تسير الأمور بشكل جيد وألا يكون هذا الفريق يتشكل من 98 % من العناصر المحترفة. وأن تكون جميع عناصره من أبناء هذه المدينة.

- بالرجوع إلى هذه النقطة التي نحن بصدددها، فيمكنني أن أقول من خلال قراءتي لهذه اللوائح المتعلقة بتوزيع الدعم على الجمعيات فمازلت أقول مرة أخرى أنها صيغت بسوء نية، وهذا لنكون واضحين بخصوص هذه المسألة بحيث أثناء اجتماع اللجنة تم الاتصال ببعض الجمعيات، وبصراحة فهذه الطرق لا يجب أن تحصل، فالعمل يتطلب دراسة ملفات الجمعيات وبعد ذلك يتم إصدار رأي في شأنها إما أنها في وضعية قانونية مما سيفسح المجال أمام اللجنة لمناقشتها أو إذا كانت في وضعية غير قانونية فلا يمكن بتاتا مناقشتها، لماذا؟ وكما قلت فمن خلال دراسة طلب الجمعية يمكننا معرفة وضعيتها إن كانت قانونية أو غير قانونية، وهذا دور المصلحة الثقافية والرياضية التابعة للجماعة وقد أعطيت فرصة للجمعيات للإدلاء بملفاتها القانونية، إلا أن الملاحظ أن بعض الجمعيات استجابت لذلك وجمعيات أخرى لم تستجب، ونطلب من الله أن تكون غالبية الجمعيات قدمت ملفاتها القانونية لكي تستفيد من منحة الدعم، وفي رأيي فكيفما كان أمر هذه اللوائح إما بالزيادة أو النقصان أو أن هناك جمعيات تابعة لهذه الجهة وأخرى تابعة لجهة أخرى فبالنسبة إلي فهي ربح للمدينة، وكما قال بذلك السيد عبد الحق شاكرا العلوي أن عددا كبيرا من الجمعيات بجميع أصنافها وأنواعها سواء منها الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية والإنسانية والتربوية استفادت من منحة الدعم،

وهي سابقة في عهد هذا المجلس، وكما قال بذلك السيد عبد الحق شاعر العلوي أنه في الاجتماعات السابقة التي كان يحضرها دائما السيد عبد الكريم البزيوي وقد كان مواظبا على الحضور ويراقب كيف كانت تتم عملية توزيع الدعم على الجمعيات، فإن كانت النقاشات تنصب على كل ملف للجمعية على حدة وبدون مزايدات، وربما هناك من يرى أن شغله الشاغل هو تقديم الدعم للجهة التي تصوت عليه، ولذلك فيجب القطع مع هذا الأسلوب فعلينا النظر إلى الجمعية كجمعية، وما تقدم لهذه المدينة سواء في المجال البيئي أو الثقافي أو العمل الاجتماعي الإنساني أو في المجال الرياضي وبدون شعبية. بالنسبة للجمعيات الرياضية المشاركة في البطولات الوطنية، فهذه الجمعيات بحاجة ماسة إلى الدعم فهناك جمعية الوداد الرياضي الصفيوي لكرة القدم، وأنا أختلف في الرأي بخصوصها مع السيد امحمد ازلام في شأن الدعم المقدم لها، فهناك أيضا جمعية كرة السلة وجمعية الأطلس لكرة القدم والنادي لكرة اليد واللائحة طويلة، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث أفاد أنه حضر الاجتماع المتعلق بموضوع دعم الجمعيات كملاحظ مضيئا لأنني لا أتوفر على صفة الانتماء لعضوية اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية واللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية وما يمكنني التأكيد عليه هو أن أشغال اللجنتين قد تمت بشكل معقلن ولم يكن هناك انحياز لا لهذه الجهة ولا لجهة أخرى، وبالنسبة إلي فكل الجمعيات على حد سواء كما أن المشكل الذي واجهته اللجنتين يتمثل في تصنيف الجمعيات، فالملاحظة التي تقدم بها الأخ عبد الحق شاعر العلوي بخصوص جمعية الطلائع فقد صنفت في صنف آخر من طرف الموظفين وليس من طرف اللجنتين، وقد طرحنا بدورنا هذا السؤال بما أنها جمعية كشفية فقد كان من المفروض أن يكون إلى جانبها الجمعيات الأخرى كالكشفية الحسنية ومنظمة الكشاف المغربي، فاللائحة الأولى التي توصلنا بها من الرئاسة المشار بها إلى النسب المئوية فهي التي اعتمدنا عليها ومدرجة بها جمعية الطلائع في صنف معين، مضيئا أن الاعتمادات المخصصة لهذا الصنف كانت جد مرتفعة بحيث لم يتمكن من توزيع الاعتماد المالي المقدر ب 30 ألف درهم المتبقية من هذا الصنف ولم نجد موضعا لصرفها، ولذلك قلنا بأن هناك إشباع في الاعتمادات المخصصة لمكونات هذا الصنف وبالتالي ارتأينا أن يحول مبلغ 30 ألف درهم إلى فائض الميزانية.

- بالنسبة لجمعية الشعلة وجمعية الرسالة توجدان معا في صنف معين ونحترم الجمعيتين وكذا الجمعيات الأخرى. ولدينا مع الجمعيتين المذكورتين علاقة جد وطيدة، ونحن على علم

بالعمل الذي يقومون به في الحقل الثقافي بمدينة صفرو، فمنحة 5 آلاف درهم المخصصة لكل جمعية فلسنا نحن من حددها لهما وإنما النسبة المئوية المعتمدة كقاعدة لتوزيع الدعم هي التي أفرزت تلك القيمة المالية كمنحة لفائدة كل جمعية من الجمعيتين المتحدث عنهما، مضيفا هناك أربعة أصناف منها صنفين أو ثلاثة أصناف لا تطرح أية مشاكل إنما الصنف الذي يطرح مشاكل هو الصنف المتعلق بمساعدات ودعم الجمعيات والذي تنتهي إليه جمعية دعم مرضى القصور الكلوي وجمعية المعهد البلدي للموسيقى، فبالنسبة لدعم جمعية مرضى القصور الكلوي فهي جمعية ذات طابع إنساني والمرضى يعانون وهم بحاجة ماسة إلى العلاجات الطبية، وبالتالي فدورنا هو رفع المعاناة عن مرضى القصور الكلوي بالإقليم بأكمله لأن ذلك المركز الصحي أحدث لاستقبال مرضى القصور الكلوي المتواجدين بإقليم صفرو، بالإضافة إلى ذلك فجمعية المعهد البلدي للموسيقى فهي مؤسسة تابعة للجماعة فحسب قاعدة احتساب النسبة المئوية فالمبلغ المحصل عليه كان ضعيفا، إنما حاولنا تقديم أكبر نسبة كمنحة لفائدة هاتين الجمعيتين المذكورتين، فقدمنا دعما لفائدة جمعية مرضى القصور الكلوي يقدر ب 12 مليون سنتيم أي 120 ألف درهم، كما قدمنا منحة تقدر ب 40 ألف درهم لفائدة جمعية المعهد البلدي للموسيقى، وبالتالي فالمبلغ المالي المتبقي عن هذا الصنف هو 40 ألف درهم الذي وزع على 20 جمعية أخرى مدرجة بهذا الصنف، ونظرا لضعف المبلغ المتبقي فقد اقترحت على اللجنتين بعدم توزيعه حتى لا ينسب إلينا أي شيء، وفي نفس الوقت وبصفتي كملاحظ قلت للجنيتين بأنني أقدم فقط مقترحا وأنه لا يجب الأخذ به مائة في المائة، وحتى لا تقع اللجنتين في حرج أن تعمل على تحديد منحة جمعية دعم مرضى القصور الكلوي وكذا جمعية المعهد البلدي للموسيقى على أن يتم إحالة المبلغ المتبقي والمقدر ب 40 ألف درهم على الجلسة العامة للمجلس لأنها سيادة نفسها لتقرر في الطريقة المناسبة لتوزيع المبلغ المتبقي السالف الذكر، إنما الإخوان اتخذوا المبادرة وقاموا بتوزيع المبلغ المتبقي كما هو وارد باللائحة، ونشكرهم على هذا العمل الذي قاموا به، هناك مسألة أخرى والتي يجب مناقشتها، هناك ملفات لجمعيات تتوفر على وصل إيداع مؤقت، فهل تبقى مدرجة باللائحة أم تحذف منها ويتعلق الأمر بمجموعة من الجمعيات إذ من المحتمل أن يسلم لها وصل إيداع نهائي أولن يسلم لها، وفي حالة عدم تسليم إحدى الجمعيات وصل الإيداع النهائي فإن هذه العملية ستلحق ضررا باللائحة لأن المجلس يصوت على لائحة توزيع الدعم على الجمعيات، إذن فنحن أمام هذه الإشكالية وهناك من الجمعيات من انتهت صلاحية وصل إيداعها القانوني وهناك جمعية تسمى "صفرو إفنت" أخبرت

أن أحد إخواننا يترأسها وهو معنا بهذا المجلس، وهو الأخ عبد الحق شاكر العلوي ولهذا السبب لم يخصص لها الدعم، والمنطلق الذي انطلقت منه هو استفادة جميع الجمعيات من المنحة المخصصة برسم السنة المالية 2021.

- بالنسبة للجمعيات الرياضية، فالمبلغ المخصص لهذا الصنف والمقدر بـ 560 ألف درهم فقد كان ملائما نسبيا، وهذا النقص الحاصل في مبلغ الدعم يرجع بالأساس إلى تداعيات جائحة كورونا إذ في السنوات الماضية كان المبلغ المخصص لفائدة دعم الجمعيات الرياضية يقدر بـ 900 ألف درهم تسعة مائة ألف درهم، حيث سجل هذا المبلغ سنة 2018 و930 ألف درهم في سنة 2019، وخلال هذه السنة المبلغ المخصص لدعم الجمعيات الرياضية يقدر بـ 560 ألف درهم وهذا يعني أن هناك نقص في مبلغ الدعم. وهذا بسبب التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا كما سبقت الإشارة إلى ذلك مما أدت إلى تدني المداخيل، وهذه الوضعية دعت السيد وزير الداخلية إلى إصدار مذكرة يشير فيها إلى ضرورة ترشيد النفقات.

- بالنسبة للجمعيات الرياضية فقد انخرطنا في هذه العملية، ولكي أكون واضحا معكم فقد كنا نعارض منح الجمعيات، وحتى لا تسجلوا علينا بأننا انخرطنا في عملية توزيع المنح في آخر ولاية هذا المجلس من أجل الحصول على مكسب سياسي، نحن لسنا من فضاء المكاسب السياسية إنما انخرطنا فيها لسبب رئيسي يكمن في أن جمعيات بالمدينة لا تستحق أن يتوقف نشاطها. وإذا عملنا على حرمانها فإننا نحكم عليها بالتوقف في الاستمرار في أداء أدوارها، منها جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم وجمعية كرة السلة وكرة اليد، بالإضافة إلى عدة جمعيات رياضية أخرى في مختلف الأنواع الرياضية، فهذه الجمعيات لازالت تزاوّل أنشطتها الرياضية. ونكون جد فرحين عندما نتردد على الملعب البلدي ونشاهد عملها الذي يتجسد في المدارس الرياضية التي تحتضن عددا كبيرا من الممارسين من مختلف الفئات العمرية التي تعتبر قاعدة لتنمية ممارسة كرة القدم بالمدينة، وبالتالي لا يمكننا إلا أن نبارك العمل الذي تقوم به. وهذا ما جعلنا نغير موقفنا وألا يسجل علينا بأن جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم تم حرمانها من المنحة والتي قد تكون سببا في نزولها إلى القسم الأدنى، وبالتالي علينا النظر في كيفية تسوية الوضع المالي الحالي لهذه الجمعية على أمل أن تتمكن من تحقيق نتائج إيجابية في المباريات المتبقية لانتهاء الموسم الرياضي الكروي والحفاظ على مكانتها بالقسم الذي تتبارى فيه، والذي يجب أن تكون الجمعيات على علم به هو أن المنح المخصصة لها لن تتوصل بها مباشرة بعد أن تحظى بمصادقة السيد العامل لأن المداخيل المالية الجماعية فهي

متدنية، وبالكاد تؤدي القروض المالية لفائدة صندوق التجهيز الجماعي والالتزامات المالية لفائدة شركة أوزون التي توصلت فقط بالالتزامات المالية لشهر يناير الأخير، وهي مدينة للجماعة بنفقة 5 أشهر الموالية، وهذا يعني أن المداخيل المحصلة توجه أساسا لتغطية هذين الالتزامين.

- بالنسبة للصنف الأخير المتعلق بإعانات مؤسسات أخرى اجتماعية، فقد تم تقليص المبلغ المخصص لهذا الصنف فأصبح 300 ألف درهم عوض 500 ألف درهم، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث قال: بداية أثنى عمل المجلس بخصوص عملية توزيع المنح على الجمعيات لا على صعيد الكم ولا على صعيد الكيف، ففي عهد هذا المجلس استفاد من المنح أكبر عدد من الجمعيات والمبالغ التي تم رصدها للجمعيات كانت بدورها هي الأكبر من حيث القيمة المالية أيضا في ولاية هذا المجلس، وهذا لكي نعطي لكل ذي حق حقه.

- بالنسبة لهذه اللوائح، فمن خلال النظرة الأولى فإنها كارثية بكل المقاييس، وسأقدم مجموعة من الاعتبارات بخصوص ذلك.

- أولا، هذه اللوائح لم تحترم التراكمات التي خلفها عمل اللجان الدائمة السابقة، ابتداء من الأصناف، فعندما كنا نصطدم بمشكلة مطروحة على مستوى أحد الأصناف نتجه إلى النظر في القوانين الأساسية لتلك الجمعيات للنظر في إمكانية نقلها من صنف إلى صنف آخر مخصصة له مبالغ مالية مرتفعة. وهذا من أجل توسيع مجال العمل، وهذا هو العمل.

- مسألة أخرى أن مجموعة من الجمعيات تم تخفيض الدعم المقدم لها بشكل مهول علما أنها جمعيات نشيطة، وفي هذا الصدد يمكنني أن أقدم لكم مجموعة من أسمائها بل الأكثر من ذلك هناك جمعيات حرمت بشكل نهائي من المنحة بدون أي داع أو سبب وجيه، أعطي أمثلة عن ذلك، جمعية الوداد الرياضي للكرة الحديدية التي كانت تحصل على منحة تقدر ب 20 ألف درهم، فقد تم تقليص منحها إلى 7 آلاف درهم، فهذه الجمعية تعمل على تنظيم نشاط رياضي وطني سنوي في منافسات الكرة الحديدية تستقطب فيه 300 ثلاثي في لعبة الكرة الحديدية يأتون للمشاركة من كل ربوع المملكة بالإضافة إلى الأشخاص المرافقين لهم. كما أنها نظمت نشاطا مغاربيا في منافسات الكرة الحديدية، وهذا النشاط لوحده يكلفها الملايين، فكيف ستتمكن هذه الجمعية من القيام بأدوارها الرياضية بعدما أن تم تقليص منحها إلى 7 آلاف درهم، وهذا في حد ذاته إجحاف وبالتالي يجب مراعاة بعض الأمور، مسألة أخرى لقد

تحدث تقرير اللجنة عن البعد الإنساني، أريد أن توضحوا لي أين يتجلى هذا البعد الإنساني؟ هناك جمعية رعاية الأطفال في وضعية إعاقة، فكل هذه الفئة من الجمعيات تم تقليص منحها كما هو ظاهر باللائحة التي توجد بين أيدينا، لقد تم تقليص منحة جمعية التواصل والتنمية لذوي الاحتياجات الخاصة بصفرو من 20 ألف درهم إلى 4 آلاف درهم، وللعلم فهذه الجمعية تعتبر من أنشط الجمعيات. وقد أقدمت على إبرام شراكات مع المبادرة المحلية للتنمية البشرية، وعندما نتحدث عن الشراكة مع المبادرة المحلية للتنمية البشرية نتحدث عن مساهمة هذه الجمعية بنسبة 30 % في المشروع موضوع اتفاقية شراكة، وبالتالي فمن أين ستأتي بهذه النسبة إذا لم تتوفر على منحة تغطي بها النسبة المئوية لمساهمتها. مضيفا أن هذه الجمعية قامت بمبادرتين رائعتين جدا بمساعدة الإخوان في المبادرة المحلية للتنمية البشرية تمثلت في توزيع الدراجات النارية الثلاثية العجلات لفائدة الأشخاص المعاقين تمت على مرحلتين وأؤكد على مسألة مساهمة هذه الجمعية في تنفيذ المشروع بنسبة 30 %. هناك أيضا جمعية أخرى، وهي جمعية التحدي لرعاية الصم-البكم بإقليم صفرو بدورها تم تقليص منحها من 20 ألف درهم إلى 4 آلاف درهم، فهذه الجمعية تضم مجموعة من الأطفال الصم-البكم وكلهم ينحدرون من أسر فقيرة جدا حيث تقوم بتنظيم رحلات لفائدتهم وتقتني الملابس لفائدتهم صيفا وشتاء، وأنا على دراية بهذا الأمر لأنني أشتغل في هذا المجال إذ لا يعقل أن يتم تقليص منحها من 2 مليون سنتيم إلى 4 آلاف درهم، وهذه إشارات فقط. مسألة أخرى جمعية المعهد البلدي للموسيقى. يحسب لهذا المجلس بكل مكوناته أن عمل على الرفع من المنحة المقدمة لهذه الجمعية من 6 مليون سنتيم إلى 13 مليون سنتيم لأننا نعتبر هذا المرفق مرفقا حيويا لأن بعض طلبة المعهد البلدي للموسيقى تمكنوا من ولوج سلك الوظيفة، كما أن الحصول على شهادة الصولفيج تخول للطلبة اجتياز امتحان أساتذة التربية الموسيقية سلك الإعدادي، وبذلك يكون المعهد بوابة للتشغيل، كما أن الطلبة الذين يعزفون على الآلات الهوائية تكون لهم فرصة ولوج سلك الجندية للفرق الموسيقية، فالمنحة المقترحة لهذه الجمعية المقدرة في 4 مليون سنتيم، فلا يقبلها لا العقل ولا المنطق على اعتبار أن المبلغ الإجمالي لتعاقدات جمعية المعهد البلدي للموسيقى مع أساتذة الموسيقى المؤطرين تقدر ب 84 ألف درهم سنويا، في حين تقدم لها حاليا منحة تقدر ب 4 مليون سنتيم، وبالتالي فمن أين ستسد هذه الجمعية التزاماتها المالية اتجاه أساتذة الموسيقى المتعاقدة معهم، وبالتالي فمثل هذه الأمور فهي غير معقولة بتاتا، كما أن إقفال المعهد البلدي للموسيقى في السنة المنصرمة

تعتبر وصمة عار في جبين هذا المجلس، ومن غير الممكن أن يحصل هذا الأمر خلال السنة المقبلة، فإذا أخذنا بعين الاعتبار صرف المنح لجمعيتين، وأمام إكراهات الميزانية لا يمكن لأي جمعية أن تتوصل بالمنحة، مضيفاً وأمام هذه الوضعية ستفوت الفرصة أمام طلبة المعهد للحصول على الشواهد التي ستمكنهم من الاشتغال بالمعاهد الوطنية. ولذلك فهذا الشيء فهو كارثي بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

- بالنسبة لجمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم، فهذه الجمعية تعيش أزمة مادية وهي تشكل وجه المدينة، وهذا ما يفرض علينا إنقاذها ولكن يجب تنظيم لقاء صريح ومسؤول مع المكتب المسير لهذا الفريق، وإذا تذكرتم فقد تكلمنا عن هذا الأمر في بداية انتداب هذا المجلس، وقلنا بأن تعطى الأولوية للاعبين من أبناء هذه المدينة واللاعبون الآخرون الذين يتم جلبهم من مدن أخرى لتعزيز قوة الفريق فمرحبا بهم، فالشيء الجميل أن يحافظ الفريق على مكانته ضمن الفرق التي تتبارى معها باللاعبين المحليين عوض أن ينزل إلى القسم الموالي بلاعبين محترفين جلبوا من مدن أخرى علما أن الفريق في السنوات الأخيرة يصارع دائما في مقابلاته الأخيرة من البطولة للإفلات من النزول، ولذلك علينا أن نقدم يد المساعدة لهذا الفريق من أجل انتشاله من الوضعية المقلقة التي يعيشها، مضيفاً أن هذه المنحة ستوجه لتسديد الديون المتراكمة على الفريق، وفي نفس الوقت نركز اهتمامنا على جمعية الأطلس الرياضي الصفريوي لكرة القدم فهي فرقة واعدة تتوفر على شباب المدينة ويحققون مستويات ممتازة، وهذه الجمعية تستحق بدورها الرفع من قيمة المنحة المقدمة لها وشكرا.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، حيث أوضح: أنه قد تعمد وضع بين أيدي اللجنتين الدائمتين آخر لائحة للجمعيات تمت المصادقة عليها مشيراً أن هناك اختلاف حول بعض الجمعيات التي تمثل وجه المدينة، إذ لا يمكن القبول بتوقف نشاط ودور هذه الجمعيات، ومن ضمنها جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم، وفي هذا الصدد فإنني أختلف مع السيد امحمد ازلماض حول ما جاء في تدخله بخصوص هذا الفريق، وهذا على الرغم من كوننا نختلف مع هذا الفريق والمشاكل التي يتخبط فيها، ثم أكد أن العزيز عليك يجب أن تكون إلى جانبه في وقت المحنة التي يجتازها، ومن ضمن أسباب الأزمة المالية التي يتخبط فيها الفريق فهي تتمثل في عدم حصول الفريق على المنحة برسم السنة المالية 2020، وفي هذا الإطار جاء في تدخل السيد فؤاد بوشامة بالألا يسجل عليهم سقوط الفريق إلى القسم الأدنى، فإن هذا الأمر قد سجل عليك. فقد سجل عليك بأنك تسببت في انهيار فريق الوداد، كما سجل عليك

إغلاق المعهد البلدي للموسيقى، وقد سجل عليك وسجل عليك، ولهذا سنعمل على تدارك كل هذه الأمور، وعلى الإخوان أن يعلموا أن هذا الشيء يبقى رهينا بتأشيرة السيد العامل ويتوفر المداخيل، وقد أشار إلى ذلك السيد فؤاد بوشامة ويبدو أن تدني المداخيل خلال سنة 2021 فهي أكثر من سنة 2020، والمداخيل المتضررة أكثر، ليست مداخيل الجماعة التي لازالت تحافظ على مستوى مقبول لا يتجاوز 15 تدنمها أو 20 %، وإنما هناك تراجع في مداخيل الضرائب التي لا يؤديها الملتزمون حيث انخفضت بما يناهز 70 %، كما أن الجماعة ملزمة بنفقات أساسية وفي المقابل تواجه مشكلا كبيرا في أدائها، وأمام هذه الوضعية فعلينا القيام بواجبنا وتوجيه لائحة توزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2021 إلى المصالح المختصة بالعمالة، وهذا يبقى رهينا بالتأشيرة وبالقرار المشترك بين رئاسة المجلس والسيد عامل الإقليم.

وبعد الانتهاء من تدخله فتح السيد الرئيس لائحة ثانية في إطار الاستمرار في مناقشة هذه النقطة.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد رضوان الفرودي، حيث أفاد أنه ما يمكن قوله حول هذه اللائحة، فأول مرة نتوصل بلائحة للجمعيات أرى أنها قد صنفت إلى أربعة أصناف، مشار بها إلى الجمعيات القانونية والأخرى المؤقتة، ففي السابق فإن هذا العمل لم يكن ينجز بهذه الكيفية وقد كنا نتساءل كمعارضة في كثير من المرات حول وضعية الجمعيات والمشرفين عليها، وكنا نتكلم أيضا عن بعض الجمعيات المدرجة باللوائح، وقد كنا نتلقى جوابا كون اللائحة تنزل كما هي، ويجب التصويت عليها كما هي، وكنا نتلقى أجوبة تحز في النفس. والآن ظهر لي أن النقاش الدائر حاليا حول الجمعيات قد تبدل، فقد أصبحنا نتكلم جميعا عن الجمعيات النشيطة، وهذه المسألة لم تحصل في السابق، ففي السابق كنا في المعارضة وقد كانت اللائحة تمر بالطريقة التي يريدونها الإخوان، والتي كانت تبدو صالحة بالنسبة إليهم أو أنهم يفعلون بها السياسة، أما الشق الاجتماعي أو الإنساني فقد كان يتم من منظورهم ولكن حاليا فقد حضرت اجتماعات اللجنتين الدائمتين بصفتي مستانسا، وقد لاحظت الطريقة التي أعدت بها اللائحة، ذكر بعض الإخوان أن هذا الشيء قد أجل عدة مرات انعقاد هذه الدورة، فالمسألة لا تتعلق بعدم توفير النصاب القانوني في الاجتماع الأول والاستدعاء الثاني وهذا بشهادة الأطر الجماعية التابعة للمصلحة المالية أو الثقافية والذين بإمكانهم أن يتحدثوا حول هذه المسألة، فقد كنا نعلم إلى التأجيل لأن الجمعيات لم تكن على علم بتوزيع الدعم وبالتالي لم يكن بإمكانها الإدلاء بملفاتها القانونية وبطلبها للاستفادة من الدعم، ومن شروط الاستفادة أن تكون الجمعية في وضعية قانونية وتقديم طلب في الموضوع من أجل الاستفادة إذ لا يعقل استفادة أية جمعية من الدعم وهي لم تقدم طلبا في الموضوع، وبالتالي فعلى هذه المسألة اشتغل الإخوان. مما دعا الجميع إلى تأجيل موعد انعقاد هذه الدورة وذلك من أجل إعطاء فرصة لبعض الجمعيات للإدلاء بملفاتها القانونية، وقد كلفنا رئيس المصلحة الثقافية لكي يتصل ببعض الجمعيات التي لم تدل بعد بملفاتها، ويمكنه أن يشهد بذلك وبالفعل فقد تمت هذه العملية، وهناك من الجمعيات من أدلت بملفاتها القانونية مرفقة بطلب في الموضوع. وهناك من الجمعيات من عملت على تجديد مكاتبتها، وبقراءة اللائحة فقد تمت الإشارة إلى أن بعض الجمعيات ملفاتها غير قانونية وأخرى تتوفر على وصل إيداع مؤقت، وبالتالي يمكن القول أنه كان هناك اجتهاد من طرف اللجنتين، وهذا حتى لا يضرب أي أحد في عمق العمل الذي أنجز.

- ورد أن هناك حيف في المنح المقدمة لبعض الجمعيات، فالكل هنا على درجة عالية من الوعي ومن المستوى الدراسي، فلما يطلع على بيانات اللائحة يجد بها معادلة محاسبية تفرض نفسها في تحديد قيمة المنحة. نجد أيضا أن المبالغ المالية المرصودة لكل صنف قد تقلصت بشكل كبير مقارنة مع ما كان معتادا عليه في السنوات السابقة، مثال على ذلك، الإعانات التي كانت تخصص للجمعيات الرياضية كانت قيمتها المالية تقدر ب 900 ألف درهم بينما المبلغ المقترح والمرصود حاليا هو 650 ألف درهم. يعني 65 مليون سنتيم، وبالتالي فالفارق المسجل بين المبلغين هو في حدود 25 مليون سنتيم والذي كان بإمكانه أن يرضي جميع الجمعيات الرياضية لتتوصل بالمستحقات المالية التي كانت تحصل عليها من قبل.

- تكلم بعض الإخوان أيضا عن جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة القدم وعن جمعية الأطلس الرياضي الصفيروي لكرة القدم وعن جمعيات رياضية أخرى، فالمنطلق هو استفادة جميع الجمعيات من الدعم. ولكن كانت لدينا أولويات وقد تمثلت هذه الأولوية في جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة القدم، على أساس استفادتها من أكبر مبلغ كمنحة تقدم لها وبالتالي فالمبلغ المقدم لها فرضته النسبة المئوية المعتمدة في احتساب قيمة المنحة والتي أفرزت دعما ماليا يقدر ب 27 مليون سنتيم، وقد تم إضافة مبلغ 30 ألف درهم لتصل المنحة المقترحة لهذه الجمعية إلى 30 مليون سنتيم، وبالتالي فإذا أضفت مبلغا ماليا لجمعية فبطبيعة الحال سيتم تقليص حجم منحة جمعية أخرى لأن المبالغ المالية المخصصة لهذا الصنف من الجمعيات الرياضية فهي محدودة.

- بالنسبة لجمعية الأطلس الرياضي الصفيروي لكرة القدم، فالمبلغ المرصود لهذه الجمعية حسبما أفرزته معادلة احتساب النسبة المئوية هو 72 ألف درهم إنما اللجنتان الدائماتان معا اقترحتا الرفع من قيمة المنحة إلى 75 ألف درهم، فالإخوان حينما يعمدون إلى قراءة اللائحة فإنهم ينظرون إليها من زاوية الدعم المقدم للجمعيات في السنوات السابقة لما كانت المبالغ المرصودة مرتفعة أي في حدود 900 ألف درهم، وبالتالي لا يجب أن يكون هناك تغليب إذا كنا نقول بعدم ممارسة السياسة.

- بالنسبة لجمعية مرضى القصور الكلوي المبلغ المخصص لفائدتها حسب النسبة المئوية هو 62 ألف درهم، ولكن اللجنتين اقترحتا الرفع من هذا المبلغ ليصل إلى 120 ألف درهم وبالتالي فقد تم تقريبا مضاعفة المنحة، وبطبيعة الحال فهذه الإضافة المالية تؤدي إلى تقليص مبالغ

باقي الجمعيات، وبالتالي فليس لك أي خيار آخر أو اللجوء إلى اعتماد اللائحة كما أنزلت حسب النسبة المئوية.

- بالنسبة للجمعيات الأخرى التي تكلم عنها الإخوان، مثلا جمعية الشعلة وجمعية الرسالة وبعض الجمعيات المعروفة بأنها نشيطة، فإذا نظرنا إلى النسبة المئوية المرصودة لكل جمعية والتي لم تفرضه لا اللجنة ولا المعارضة والذي أعدته المصلحة الجماعية المختصة. من المفروض أن تحصل على منحة تقدر بـ 5 آلاف درهم لأن المبلغ الإجمالي المرصود لا يتجاوز 20 مليون سنتيم وبذلك نكون قد اعتمدنا المبالغ التي اعتمدها الإدارة الجماعية، فالنسبة المئوية المأخوذة من المبلغ الإجمالي المرصود هي في حدود نسبة 2.5% وبالتالي فنحن اعتمدنا نفس النسبة المئوية في توزيع الدعم، وهذه المعادلة المحاسبية فهي جد واضحة ولم تكن هذه العملية موضوع مزايدات من جهتنا، وجدنا بأحد فصول الميزانية مبالغ مالية كثيرة متبقية فناديننا على رئيس مصلحة الميزانية بالجماعة للنظر في إمكانية تحويلها إلى صنف آخر، كما أننا كنا نطلع على القانون الأساسي للجمعيات، وعلى أساسه قمنا بتحويل بعض الجمعيات من صنف إلى صنف آخر لأن قانونها الأساسي يسمح بذلك، وإذا كان هناك اجتهاد من طرف الإخوان خلال هذه الجلسة العامة للنظر في إمكانية تحويل بعض الجمعيات من صنف إلى صنف آخر فيمكننا القيام بذلك، وهذا حتى لا تكون هناك مزايدات ترتبط بهذا العمل الجمعوي، وشكرا السيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الكريم الزوي حيث قال: سأبدأ أولا بنقطة جاءت في تدخل كل من السيد عبد الحق شاعر العلوي والسيد نور الدين لمزابي حيث كنت أحضر في السابق اجتماعات اللجان الدائمة، وقد كانت المصلحة الثقافية بالجماعة تحضر ملفات جميع الجمعيات التي تقدمت بطلب الحصول على الدعم. وقد كنا ندرس ملف كل جمعية على حدة، ومن المفارقات التي صادفناها أننا وجدنا خمسة (5) أشخاص يكونون أربع (4) جمعيات بحيث أن مكاتمها تتشكل فقط من هؤلاء الأشخاص الخمسة (5) من خلال توزيع الأدوار فيما بينهم، وعلى إثر ذلك حذفنا هذه الجمعيات من لائحة الدعم وكذا الجمعيات التي توجد في وضعية غير قانونية إلا أن الملاحظة الجوهرية التي تثير الانتباه باللائحة التي نحن بصددتها فقد أدرجت بها جمعيات غير قانونية، بل الأكثر من هذا اقترحت لها منحة، وهناك جمعيات تتوفر على ملفات قانونية غير مدرجة باللائحة.

- بالنسبة لأنشطة الجمعيات، فقد سبق أن قلت بأنني أتيت بدفتر للتحملات لمدينة طنجة ولكن لما اطلعت على دفتر التحملات لمدينة صفرو وجدته أحسن من دفتر تحملات مدينة طنجة إنما لا يفعل، ولو كان يفعل سنكون على بينة تامة من الأنشطة التي تقوم بها كل جمعية، وفي غياب تفعيل دفتر التحملات فإنه من اللازم على كل جمعية قامت بأي نشاط يخصها أن تدلي بشهادة إدارية مسلمة من السلطة المحلية تثبت فعلا قيامها بتنفيذ نشاطها في الزمان والمكان أو تدلي بشهادة مسلمة من مديرية قطاع الشباب والرياضة بمدينة صفرو، فهل هناك من يقوم بنشاط خفية إذ لا يمكن لأي جمعية القيام بنشاطها إلا إذا تقدمت بطلب في الموضوع إلى السلطة المحلية والمجلس البلدي وإلى مديرية الشباب والرياضة فهذه الجمعيات لم تقم بأي نشاط ملموس، مسألة أخرى الجماعات الأخرى التي صنفت جماعة صفرو في قائمتها ضمن لائحة الجماعات العشر الأوائل فإن أحد موظفيها التابع للمصلحة الثقافية يكون ملزما بالحضور في النشاط الذي تقوم به الجمعية بعد أن تتقدم بطلب في الموضوع، وبالتالي فإذا حصلت هذه الجمعية على الدعم فإنها تحصل عليه بطريقة مشروعة.

- بالنسبة للجمعيات الرياضية بجميع أصنافها وأنواعها فهي تتوفر على برنامج وجدول منافساتها الرياضية صادر عن الجامعة والعصب المنضوية تحت لوائها الجمعيات الرياضية كما أنها تتوفر على نظام محاسباتي يضبط بشكل دقيق الالتزامات المالية الملزمة بأدائها لفائدة الممارسين الرياضيين والأطر التقنية.

- بالنسبة لما جاء في أحد التدخلات بأننا صوتنا على لائحة أولى للجمعيات، فقد صوتنا عليها بشرط عدم إدراج جمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان مع جمعية مرضى القصور الكلوي. وقد طلب منا التصويت على اللائحة بأكملها، فرفضنا هذه العملية، وفي نفس الوقت طلبنا التصويت على كل جمعية على حدة، وهي العملية التي كانت ستمكنا من تقديم أكبر قدر مالي كمنحة لفائدة جمعية دعم مرضى القصور الكلوي وبسبب هذا المعطى رفضنا التصويت في السابق على لائحة توزيع الدعم على الجمعيات، مضيفا منذ سنتين فريق الوداد الرياضي الصفيروي لكرة القدم لم يتوصل بأي سنتيم كمنحة. ولما كان السيد امحمد ازماض جازاه الله خيرا رئيسا للمجلس الإقليمي قدم لهذا الفريق مرة واحدة منحة تقدر ب 3 مليون سنتيم و120 ألف درهم، ومنذ ذلك التاريخ لم يحصل الفريق من المجلس الإقليمي بأية منحة ولا من جهة فاس- مكناس ألا يوجد هناك من يأخذ بيد هذه الفرق الرياضية؟ ويتم الحديث عن أنها نزلت إلى القسم الموالي وأنها لا تتوفر على لاعبين ينتمون لمدينة صفرو، الفريق الوطني يتشكل

بنسبة 99% من اللاعبين المحترفين خارج أرض الوطن، فلماذا لا تتوفر الفرق على لاعبين ينتمون لمدينة صفرو؟ فهذا يرجع بالأساس إلى المجالس المحلية المتعاقبة على تسيير الشأن المحلي لمدينة صفرو، فلم يسبق لأي مجلس بلدي أن كانت له رؤية رياضية للحفاظ على ملاعب القرب بأحياء المدينة والتي كانت مشتتة لتفريخ لاعبين يطعمون الفريق الأول لكرة القدم بالمدينة، وهذا المعطى الرياضي كان يغني الفريق عن البحث في تعزيز صفوفه بلاعبين آخرين خارج مدينة صفرو كما كانت مديرية الشباب الرياضية تقوم بدورها حيث كانت تشرف على تنظيم بطولة لفريق الأحياء سنويا، وقد كان دوري كرة القدم لفرق الأحياء يعرف تنافسا رياضيا كل نهاية الأسبوع يغري بالمشاهدة والمتابعة، وقد شكل هذا الدوري قاعدة عريضة من اللاعبين الجاهزين يتيح اختيار أجودهم للالتحاق بالفريق الأول لكرة القدم بالمدينة، بالإضافة إلى ذلك جمعية الرياضة المدرسية بدورها كانت تزود الفرق الرياضية باللاعبين الجاهزين، أما الآن فقد اندثرت الجمعية الرياضية المدرسية بسبب دروس التقوية التي يخضع لها التلميذ، فهذه الوضعية الكل يعرفها ولا داعي لأن أطيل الكلام حولها، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث قال:أولا سأناقش هذه اللائحة

بروح تربيتي السياسية وثقافتى الرياضية وليس من موقع المعارضة أو غير ذلك.
أولا: فيما يخص هذه اللائحة، يجب أن نسجل أن الاعتمادات المرصودة كدعم للجمعيات قد تقلصت وهذا حتى لا نظل نقول كنا بالأمس نقدم منحة للجمعيات تقدر بمبلغ معين، وقد تقلص اليوم هذا المبلغ، لأن المبالغ المرصودة للجمعيات الرياضية وكذا الثقافية قد تقلص حجمها، هذا من جهة، ملاحظتي لقد مارست الرياضة ولعبت كرة القدم داخل فريق المغرب الفاسي وقد حظيت بشغل منصب نائب رئيس هذا الفريق، وأشرفت على تسيير فريق الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم، وكرة السلة وألعاب القوى الخ... والسيد لمزابي نور الدين يعرف هذا، فلما كنت أشرف على تسيير الفريق يتم ذلك وفق برنامج عمل الذي يعتمد في مرتكزاته الأساسية على بناء الفريق انطلاقا من تفعيل مدرسة لتكوين وتأهيل ممارسي كرة القدم، فأنا لما قلت الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم، فهذا لا يعني عدم توصل الفريق بالمنحة أنها ستكون سببا في نزول الفريق إلى القسم الأدنى من التباري، فهذا الفريق حكم على نفسه بالنزول منذ اليوم الأول لبداية البطولة بسبب برنامجه التسييري الذي تستشف منه بأنه غير قابل لأن يحقق نتائج إيجابية، حيث:

- غياب مدرسة كروية،

- غياب البديل، وغياب كل شيء له علاقة بالتسيير المحكم.

وبمقارنة بسيطة مع فريق الأطلس الرياضي الصفيوي لكرة القدم الذي يعتبر فريق صغير إلا أنني أجد كبراً في رؤيته الرياضية الكروية وكبيراً أيضاً لاعتماده على مدرسة الفريق لتكوين الناشئة على ممارسة قواعد كرة القدم وأيضاً في عطائه الكروي وهو متواجد في الملعب أكثر من فريق الوداد الرياضي الصفيوي لكرة القدم، بل الأكثر من هذا يتوفر على برنامج لتسيير الفريق، وكما تعلمون السيد نور الدين لمزابي من قبل لم تكن جامعة كرة القدم تقدم المنح لفرق كرة القدم ولكن في الوقت الراهن أصبحت تقدم لها منحة مهمة جداً ومجلس جهة فاس-مكناس يقدم بدوره المنح الرياضية في إطار اتفاقيات، ويمكنني أن أكد لكم، لما كنت في السابق رئيساً للفريق لم يسبق أن توصل الفريق بمنحة مثل التي يقدمها المجلس البلدي حالياً، فإذا كان مكتب الفريق ضعيفاً لا يجب إلقاء المسؤولية على عاتق المجلس البلدي فيما سيؤول إليه مصير الفريق كون هذا الأخير لم يقدم المنحة للفريق بل إن ذلك مرده إلى ضعف المكتب المسير. فلما يتحمل شخص مسؤولية الرئاسة يجب أن يتوفر على برنامج عمل لتسيير الفريق والبحث عن الموارد المالية وليس البكاء على السيد العامل وعلى السيد الباشا تحت حجة عدم توفر المكتب على السيولة المالية لتسيير الفريق، وبالتالي فلا أحد أرغم عليك تسيير الفريق حتى تلجأ إلى البكاء، فالسيد العامل له أولويات من ضمنها الماء، والعالم القروي وغير ذلك. أنا أقترح وسجلوا اقتراحي لأن هذه اللائحة قابلة للتعديل، فإذا كنت سأصوت لصالح فريق الوداد الرياضي الصفيوي لكرة القدم العمل على تقليص منحها إلى 260 ألف درهم وإضافة المبلغ المنقوص إلى جمعية الأطلس الرياضي الصفيوي لكرة القدم لتصير المنحة المقدمة لها تقدر بـ 115 ألف درهم، كما نلاحظ أن جمعية كرة السلة وجمعية كرة اليد متساويتان من حيث قيمة المنحة المقدمة لهما وهي قليلة في حقهما. وهذا راجع إلى الاعتمادات المرصودة في فصل الميزانية، إذ لا يمكنك أن تمنحهما أكثر من تلك القيمة المالية، وهذا على الرغم من أن جمعية كرة اليد بدورها لها تنقلات مهمة لإجراء منافسات بطولة كرة اليد، نفس الأمر ينطبق على جمعية كرة السلة، نرجع إلى العطاء وأنتم السيد نور الدين لمزابي تعرفون ذلك بحكم أنكم مدرباً لكرة القدم وإطاراً بمديرية الشباب والرياضة بمدينة صفرو، بالله عليكم فريق كرة السلة قدم خمسة لاعبين كبار لفرق وطنية وبالتالي فهذا يعتبر بالفعل فريقاً يفرخ لاعبين في المستوى.

- بالنسبة لألعاب القوى، فبدورها قدمت عدائين لفريق الجيش الملكي ولفرق كبيرة أخرى، وفي المقابل ماذا قدم فريق الوداد الرياضي الصفيوي لكرة القدم من لاعبين؟ إنه لم يقدم أي شيء بل الأدهى من ذلك أن الفريق يعتمد سياسة جلب اللاعبين من مدينة فاس لا يتوفرون على مستوى كروي محترم، في حين تتوفر المدينة على لاعبين محليين يتوفرون على مستوى أحسن من اللاعبين الذين يجلبهم الفريق من مدينة فاس، وبالتالي فهناك سوء للتسيير.

- بالنسبة للصرخة التي أطلقها الأخ بخصوص المعهد البلدي للموسيقى، فأنا معه في صرخته ولكن الاعتمادات المرصودة بفصل الميزانية لا تتعدى 200 ألف درهم وكيف سنعمل مع جمعية دعم مرضى القصور الكلوي، وأنا متفق كون المعهد البلدي للموسيقى يقدم خدمات معتبرة في تربية الناشئة على التربية الموسيقية، وتخرج منه عدة طلبة وطالبات، وهو يلعب دورا مهما في تحصين الناشئة من اللجوء إلى أشياء أخرى ولكن الله غالب، ولكي أختتم فالذي ينظر، عليه أن ينظر إلى الأفق وإلى ما يجب القيام به، فقد كنت أقول أن الفرق الرياضية هي التي تتحمل المسؤولية وليس المجلس البلدي فقد أعطيت لها فرصة لإحداث المجلس الإقليمي للرياضة، على أن يكون داعما للمجلس الإقليمي وللجهة وللمجلس البلدي، فلو كان هذا المكون الرياضي قائما لكان الوضع الرياضي بالمدينة أفضل حال مما هو عليه الآن وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد زكرياء ونزار، حيث قال: في الحقيقة استمعت إلى مداخلات الإخوان التي وصفت توزيع المنح "بالكارثي" وأن هناك حيف كما استمعت إلى كثير من المصطلحات من هذا القبيل، مضيفا يمكنني أن أؤكد لكم أنني اشتغلت داخل اللجنة ولم يكن لدي أي سوء نية اتجاه أية جمعية، فهناك أرقام هي التي تتحكم في عملك، فإذا كنا سنتحاسب على التوزيع وعلى المبالغ الهزيلة، فالذي يجب أن يحاسب هو من كان وراء تقليص المنحة من مجموع المنح من 480 ألف درهم التي كانت تقدم للجمعيات إلى 200 ألف درهم حيث أن هذا المبلغ قد تقلص بنسبة الثلثين ولذلك فيجب محاسبة السبب الذي كان وراء هذا التقليص وجعل الجماعة تصل إلى الإفلاس، كما أننا نعرف أن المنح الموزعة لن يتم صرفها لأن الجماعة لا تتوفر على ميزانية لتغطية صرف المنح، وإذا كنا سنناقش نقاشا حقيقيا، فهذا هو الذي يجب أن نتكلم عنه، المبلغ المرصود لهذا الصنف يقدر ب 200 ألف درهم مدرجة به جمعية دعم مرضى القصور الكلوي وجمعية المعهد البلدي للموسيقى، وبالتالي فهذا المبلغ يمكن رصده فقط لإحدى الجمعيتين. وأنا متفق على أن منحة 40 ألف درهم المقترحة لفائدة جمعية المعهد البلدي للموسيقى تبقى غير كافية، ولكن من أين سنقدم

لهذه الجمعية الدعم الكافي؟ فنحن لا نكره تقديم 200 ألف درهم لفائدة هذه الجمعية و 150 ألف درهم لفائدة جمعية القصور الكلوي ولكن الملاحظ أن المنحة الإجمالية المرصودة لهاتين الجمعيتين تقدر ب 160 ألف درهم والمبلغ المتبقي الذي يجب توزيعه على باقي الجمعيات هو 40 ألف درهم، وهذا ما جعلنا نحترم المنطق في توزيع الدعم فالذي يتحدث عن جمعية الشعلة وجمعية الرسالة فإذا أخذنا بعين الاعتبار معيار احتساب النسبة المئوية في التوزيع فالناتج هو منحة بقيمة 5000 درهم مثلها مثل باقي الجمعيات، وبالتالي فليس هناك تعامل فيه حيف ضد جمعية معينة، وإذا ارتأى المجلس الذي يبقى سيد قراره أنه وقع حيف في حق أي جمعية أو أن المنحة المرصودة لفائدتها قد تقلصت بشكل كبير يمكننا استدراك ذلك، فهناك إجماع على اشتغال الإخوان بمسؤولية، ومن الطبيعي أن نلاحظ زيادة في نسبة بعض المنح، فهناك جمعيات مدرجة باللائحة لا تتوفر على وصل إيداع فهذه المسألة حملنا المسؤولية فيها للموظفين ونظرا لضيق الوقت فالجمعيات التي تتوفر على ملف قانوني ستستفيد من الدعم والأخرى التي لا تتوفر عليه لن تستفيد من الدعم، فنحن لم نتدخل في هذه العملية لأننا لا نتوفر على ملفات الجمعيات لمعرفة ما إذا كانت في وضعية قانونية أم غير قانونية.

- بالنسبة للجمعيات الرياضية، فأنا أشاطر رأي السيد امحمد ازماض بخصوص جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم، وهذا فيه نقاش يجب أن نناقشه بشجاعة بعيدا عن السياسة، فهذه الجمعية تأخذ منحة من المال العام أي من مال دافعي الضرائب لمدينة صفرو وبالتالي فنتائج هذا الفريق يجب أن تكون في المستوى المطلوب، فإذا كان توجه الفريق هو التكوين يجب أن نعرف ذلك وإذا كان الفريق يريد أن يلعب الأدوار الطلائعية في البطولة يجب أن نعرف ذلك، وإذا كنا لا نعرف ماذا نفع، فإننا جميعا نتخبط في العشوائية، فإذا كانت هذه الجمعية تتوفر على سياسة للتكوين و تأطير الفئات العمرية التي تعتبر الأساس لتزويد الفريق الأول بعناصر محلية مكونة ومؤهلة كرويا لخوض غمار المنافسات الكروية فإنه من الواجب علينا مساعدة هذا الفريق لكي يستمر في العطاء، ولذلك يجب أن يتوفر الفريق على سياسة كروية واضحة، فمنذ سنين ونحن نقدم لهذا الفريق الدعم دون أن يحقق أية نتيجة تذكر، وفي كل سنة نتكلم عن النتائج الكارثية التي يحصدها هذا الفريق، وأنا أقترح الإبقاء على تقديم منحة 300 ألف درهم على أن يتم صرفها على دفعتين، وإذا كان هذا الفريق سيغير من سياسته الكروية ويتجه نحو اعتماد سياسة التكوين و التأطير فإن من الواجب علينا الرفع من المنحة المقدمة لهذا الفريق، وأظن أنه إذا كان سيعمد إلى استهلاك هذه المنحة المقدرة ب 300

ألف درهم دون أي طائل. ونأتي السنة المقبلة لنكرر نفس الكلام، فمن الأفضل ألا تقدم له هذه المنحة.

- بالنسبة للجمعيات الرياضية الأخرى، فقد حاولنا أن يكون هناك نوع من الإنصاف في حقها، وإذا كان لدى الإخوان ملاحظة بخصوص جمعية معينة أن يدلي بها بتجرد وبدون سياسة ولا أي شيء، فنحن أنجزنا عملاً، وإذا كانت لدى الإخوان أي ملاحظة يمكنهم تقديمها للنظر في إمكانية تنزيلها، وشكراً.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الناصر القشابي، حيث قال: لم أستمع منذ البداية إلى ما جاء في المداخلات الأولى إلا أنني استمعت إلى ما جاء في بعض المداخلات الأخيرة وكأن اللجنة في موقع للمحاسبة، فاللجنة قامت بتهييء أرضية العمل، وقد هيأناها بمنتهى روح الجدية وروح المسؤولية والدليل على ذلك هو سلسلة الاجتماعات التي عقدتها اللجنة من أجل الحسم في اللائحة المتعلقة بالجمعيات، وبالتالي فلم يكن هناك العبث والعشوائية في العمل إننا نتحمل المسؤولية بصدق، ففي الوقت الذي كنا ندرس فيه ملفات الجمعيات اصطدمنا بإكراه وربما الكل يعرفه وهذا حتى لا تكون هناك مزايدات، وأنا لا أدافع على أية جمعية ولكنني أدافع عن المبدأ الذي يتجلى في عدم إقصاء أية جمعية، وإذا أقصيت جمعية ما، فالذي أقصاها هو القانون، وفي هذا الصدد يمكن لرئيس المصلحة أن يتحدث عن المعاناة التي عاينناها منها في مدارس ملفات الجمعيات، حيث وجدنا أن 70% من الجمعيات لا تتوفر على الملفات، وهذه إحصائيات الإدارة وليست إحصائيات رئيس اللجنة والمشكل الذي صادفناه هو المبلغ المرصود لفائدة الجمعيات الذي كان ناقصاً ولذلك فلا أحد يمكنه أن يزايد علي في هذا الموضوع، فأنا لم أقلص من المنحة المقدمة للجمعيات وإنما ذلك راجع إلى المبلغ المقلص لفائدة الجمعيات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى صادفنا مجموعة من الجمعيات التي لا تتوفر على الملفات وأتمنى من الإدارة أن تعلن عن أسمائها، ومن أجل الخروج من دائرة القيل والقال حول هذا الموضوع فإنني أقترح وبمعنى آخر، ففي غياب دفتر للتحملات يضبط معايير الاستفادة من الدعم، وأتمنى التوفر عليه مستقبلاً، والسلام عليكم.

- بعده أعطيت الكلمة إلى السيد بدر أحمرى، حيث أفاد بأنه سيتكلم عن الجمعيات المدرجة بصنف "مساعدات ودعم الجمعيات" فالمبلغ المرصود لهذا الصنف هو 200 ألف درهم، حيث قدمت منحة لفائدة جمعية دعم مرضى القصور الكلوي تقدر ب 120 ألف درهم كما قدمت منحة لفائدة جمعية المعهد البلدي للموسيقى تقدر ب 40 ألف درهم، وقد تم توزيع المبلغ

المتبقي المقدرب 40 ألف درهم على باقي الجمعيات المدرجة بهذا الصنف، ولهذا فإنني أقترح إضافة 50 % من مبلغ 20 ألف درهم لفائدة جمعية دعم مرضى القصور الكلوي مع توزيع 3 آلاف درهم كمنحة من مبلغ 20 ألف درهم المتبقي لفائدة الجمعيات التي تتوفر على صفر درهم باللائحة، ولذلك فسيكون فمجموع المبلغ الموزع بهذه الطريقة هو 150 ألف درهم وسيتبقى مبلغ 5 آلاف درهم يوزع كآتي:

- الرفع من قيمة المنحة المخصصة لفائدة جمعية التواصل والتنمية لذوي الاحتياجات الخاصة بصفرو من 4 آلاف درهم إلى 5 آلاف درهم.

- الرفع من قيمة المنحة المخصصة لفائدة جمعية التحدي لرعاية الصم-البكم بإقليم صفرو من 4 آلاف درهم إلى 5 آلاف درهم.

- الرفع من قيمة المنحة المخصصة لفائدة جمعية البعد الثالث للفنون بصفرو من 3 آلاف درهم إلى 5 آلاف درهم، وبهذه الطريقة سنكون قد وزعنا الدعم ليشمل جميع الجمعيات.

- بالنسبة للصنف المتعلق بإعانات لفائدة مؤسسات أخرى اجتماعية، فالمبلغ المتبقي هو في حدود 24 ألف درهم، ولذلك فإنني أقترح الرفع من قيمة المنحة المخصصة لفائدة جمعية الائتلاف المحلي من أجل البيئة والتنمية المستدامة بصفرو من 10 آلاف درهم إلى 30 ألف درهم، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث قال: سأبدأ مداخلتي من حيث انتهى بها السيد عبد الناصر القشابي والمتعلقة بدفتر التحملات، فقد سبق أن أدرج بجدول أعمال إحدى الدورات من أجل المناقشة إلا أنه وللأسف رفض من طرف المجلس، وقد كان بإمكانه أن يحل المشكل الذي يطرح على مستوى الجمعيات الثقافية والاجتماعية دون الجمعيات الأخرى الرياضية.

- بالنسبة للجمعيات الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعات الملكية والعصب الرياضية، فأمور هذه الجمعيات فهي واضحة لأنها جمعيات تخوض غمار المنافسات الرياضية المبرمجة سنويا من طرف الأجهزة الرياضية التي تشرف على تنظيم المسابقات الرياضية وأعتقد أن الوقت غير مناسب لكي نناقش الطريقة التي تسير بها جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم، مضيفا أن ما أصاب الرياضة هو ما أصاب المجال السياسي وبالفعل فالمشكل القائم يندى له الجبين، فهناك أشخاص لا يفقهون شيئا في التسيير الرياضي والنفاق هو السائد في التعامل، وأنا أتكلم هنا على ما يقع على صعيد المكتب المسير لهذه الجمعية فلم تعد تعرف من

الذي يريد الخير لكرة القدم، والذي لا يريد لها الخير والإخوان جميعهم يعرفون هذا الواقع الذي يعيشه المكتب المسير، وهذه الحالة التي وصل إليها الفريق، وأظن أن هذه المرحلة ليست مرحلة المحاسبة، مشيرا إلى أن المنحة التي ستقدم لن تكون موردا ماليا لانطلاق العمل بها في الموسم الرياضي المقبل وإنما من أجل سداد الديون المتراكمة على الفريق لفائدة بعض أعضاء المكتب المسير، مشيرا أن هذه العملية المتعلقة بسداد مثل هذه الديون سيتم القطع معها مع انطلاقة الموسم الرياضي للسنة المقبلة، ولذلك فمن قدم أية مساعدة مالية لفائدة الفريق لن تعتبر دينا بذمة الفريق، وبالتالي لن يكون بمقدوره استرجاعها، أو سدادها لفائدته لأن الجامعة الملكية لكرة القدم قد حسمت بشكل نهائي في هذه المسألة، مضيفا أن القطع مع هذه العملية ستجعل الفرق الوطنية تجتهد في البحث عن موارد مالية لدى جهات أخرى وتجتهد أكثر في إبداع أفكار تؤدي إلى أن تتوفر على موارد مالية جد مهمة وقارة، وفي هذا الإطار أقدم مثلا بسيطا فمجموعة كبيرة من الفرق الوطنية يحمل قميصها شعار شركة "أوزون" وهذه العملية تخولها تلقي دعما ماليا من هذه الشركة التي تنظر إلى تسويق صورتها من خلال كرة القدم الوطنية، مضيفا أن قميص فريق المغرب الفاسي وكذا فريق الدفاع الحسني الجديدي يحمل شعار شركة "أوزون". فلماذا لا تخطو هذه الشركة هذه الخطوة مع فريق الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم، مؤكدا أن الأعضاء الذين يسهرون على تسيير هذا الفريق لا يملكون أية رؤية كروية ولا يتوفرون على أية إستراتيجية للعمل، وهمهم الوحيد هو التطاحن فيما بينهم والنتائج السلبية التي يحققها الفريق خير معبر عن أجواء التطاحن التي يعيشها الفريق، بالإضافة إلى المكر الملاحظ بصفة دائمة. ثم قال: "ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله".

- بالنسبة لجمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة السلة، فهذه الجمعية تتوفر على فريق نسوي يشارك في منافسات البطولة الوطنية للصفوة، وهذا بغض النظر عن النتائج التي يحققها هذا الفريق وفريق للذكور يشارك في منافسات القسم الوطني الثاني لكرة السلة، واعتبارا لهذين المعطين أعتقد أنه من الضروري الرفع من قيمة الدعم المخصص لهذه الجمعية الرياضية.

- بالنسبة لجمعية الأطلس الرياضي الصفريوي لكرة القدم، أن يلتبس الإخوان المشرفين على تسيير هذه الجمعية العذر للجماعة، وبمقدور هذه الجمعية مساندة موسمها الرياضي. ولو أن الاستفادة لن تكون خلال هذه السنة الحالية وإنما نتكلم عن الاستفادة خلال السنة المقبلة، وبعد ذلك طلب إصلاح اسم فريق كرة اليد الوارد باللائحة حيث أوضح أن هذا الفريق يحمل

اسم "النادي الرياضي الصفيروي لكرة اليد" وليس "جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة اليد" الواردة باللائحة مضييفا لازلت أتكلم عن أن هناك اختلاف بين اللائحة الأولى والثانية والثالثة ولا أعرف كيفية تدبير المنح حيث خصص دعم لجمعية أشبال أكاي لألعاب القوى بصفرو يقدر ب 50 ألف درهم و25 ألف درهم كمنحة لفائدة جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لألعاب القوى.

- بالنسبة لجمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة الحديدية، فهذه الجمعية تعتبر من الجمعيات النشيطة حيث تنظم بانتظام تظاهرات وطنية في منافسات الكرة الحديدية بمناسبة تنظيم فعاليات مهرجان حب الملوك لمدينة صفرو، حيث يشارك في هذا الدوري الوطني عدد كبير من الفرق الوطنية، كما أن جمعية الصداقة لكرة الحديدية بصفرو تعتبر أيضا من الجمعيات النشيطة وتعمل جاهدة على نشر هذه اللعبة في صفوف الفئات الشبابية.

- بالنسبة لمن يتكلم عن النسب المئوية، فإن اعتمادها هو فقط من باب تسهيل العمل مشيرا إلى أن هناك جمعيات تم الرفع من قيمة منحها بنسبة 100% ، وعلى الرغم من ذلك فإن ذلك لا يطرح بالنسبة إلينا أدنى مشكلة.

- بالنسبة لجمعية القصور الكلوي، أقول برفع قيمة المنحة المقدمة لها إلى 150 ألف درهم، وكما قال بذلك السيد بدر أحمري حيث تكلم بنوع من المنطق هذه المرة بالإضافة إلى الرفع كذلك من قيمة المنحة المقدمة لجمعية المعهد البلدي للموسيقى من خلال عملية تقليص منحة بعض الجمعيات التي يقتصر نشاطها على ما هو محلي.

- بالنسبة للمنظمة المغربية للكشافة والمرشدات، فهي تعتبر من أقدم المنظمات الكشفية وهي في وضعية قانونية ولا أفهم لماذا مشار باللائحة أن ملفها غير قانوني؟ ولم تحظ بالدعم المقدم لباقي الجمعيات، فقد كانت تحمل في السابق اسم الجمعية الكشفية الإسلامية وأصبحت الآن تحمل اسم المنظمة المغربية للكشافة والمرشدات.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكرا العلوي، حيث قال:السؤال الذي طرح والمتعلق بكيفية تدبير المنح، فالذين كانوا في السابق يتابعون أعمالنا، فقد كنا نضع إعلانا للجمعيات الراغبة في الاستفادة من الدعم شهرين متتابعين قبل انعقاد دورة المجلس للتداول في النقطة المتعلقة بتوزيع الدعم على الجمعيات وهذا الإجراء كان معمولا به منذ سنة 2009 حيث يتم تعليق ذلك الإعلان بدور الشباب وبمقر الجماعة، وعلى إثر ذلك نتوصل بطلبات الجمعيات الراغبة في الاستفادة من الدعم مرفقا بملفها القانوني كما كنا نعتمد مقارنة الدعم

مقابل مشروع تقدمه الجمعية والذي تبلور فيما بعد إلى ملف لدفتر التحملات والذي توقف ولم يخرج إلى حيز الوجود وهذا للأسف، وهذا فقط كان توضيحا للإخوان الذين يقولون بأن توزيع المنح كانت تدبر دون معايير وقد كنا ننكب على دراسة ملفات الجمعيات على حدة ولساعات طويلة من الخامسة عشية إلى العاشرة ليلا.

- مسألة تصنيف فصول الميزانية المتعلق بتوزيع الدعم على الجمعيات، فليست هذه أول مرة تقع هذه الحالة والمصالح الجماعية المختصة هي التي تقوم بتدبير هذا العمل، وليس أي طرف من أطراف المجلس، وقد كنا نلجأ للعودة إلى الإطلاع على القوانين الأساسية للجمعيات لتصنيف موقع الجمعيات على ضوءها.

- مسألة أخرى الإخوان يتحدثون عن تقلص حجم الاعتمادات المالية الإجمالية المخصصة لتوزيع الدعم على الجمعيات، وتبعات ذلك جاءت نتيجة لرفض الميزانية الجماعية، وقد فرض علينا بطريقة أو بأخرى تقليص الاعتمادات المخصصة لتوزيع الدعم على الجمعيات، وهذا التقليص في الاعتمادات يسري علي وعلى أعدائي أي علي وعلى أصدقائي فكيف لجمعية حديثة النشأة سنة 2020 تم الرفع من قيمة المنحة المقدمة لها من 6 آلاف درهم في السنة الماضية إلى 10 آلاف درهم سنة 2021، في حين جمعية أخرى تم تقليص منحها من 10 آلاف درهم توصلت بها في السنة الماضية إلى 5 آلاف درهم سنة 2021، وهذا المثال ينطبق على جمعية الرسالة وجمعية الشعلة، في حين جمعية الطلائع تم الرفع من قيمة منحها من 6 آلاف درهم إلى 10 آلاف درهم، وبالتالي فإنني أطلب أن يقدم لي توضيح منطقي لهاتين الحالتين وأنا لن أقبل هذا المنطق الذي يروم الكيل بمكيالين ولذلك فالعملية تتطلب من الإخوان الذين اشتغلوا على عملية توزيع الدعم أن يكونوا منطقيين مع أنفسهم، وبالتالي فالمنطق الذي اعتمد فهو منطق أخرق واعتذر عن هذه الكلمة، وهو أيضا منطق غير سليم ولا تحترم فيه المقاربة التربوية والثقافية فهو يخضع ويناقش من زاوية ومقاربات أخرى، وحتى لا يزايد علي أي أحد فإنني أتكلم بمنطق تجربة 50 سنة من العمل الجمعوي وأعرف توجه كل واحد، ونشكر السيد الرئيس حيث في إحدى السنوات عندما قال البعض بأن العمل السياسي يمارس من خلال لائحة توزيع الدعم ولحسن الحظ اتصلنا بشكل مباشر بالباشوية فتفحصنا اللائحة للنظر في مدى وجود علاقة بين جمعية وبين حزب فوجدنا العجب العجاب. واللائحة لازالت لدى السيد الرئيس والإخوان يعلمون بالضبط عن ماذا أتكلم؟ فأنا لا أتكلم عن جمعية الشعلة أو عن جمعية الرسالة فهم يعرفون المسألة بالضبط وأنا أعرف التوجهات، ولكنني

أحترمها، وأحترم أيضا جمعية الطلائع التي اشتغلت ضمن فعاليات مهرجان حب الملوك، وبالتالي إذا كان هناك منطوق آخر، فلماذا تفعل هذه اللجنة التي تقول بأنها توصلت بتصنيف اللائحة من المصالح المختصة؟ ففي السابق كنا نحن من يحدد فصل الميزانية الذي تصنف به الجمعيات، وبالتالي فاللجنة تعتبر مصدر قوة اقتراحية فقد كنا نطلب من المصالح الجماعية المختصة أن توافينا بملفات الجمعيات الثقافية والاجتماعية والإنسانية وبعد دراسة معمقة لملفاتها كنا كلجنة نعمل على تصنيفها، وندرج كل صنف بفصل الميزانية الملائم، ولهذا ونظرا لتقلص الاعتمادات المالية فقد كان حري باللجنة أن توزع الدعم بمنطق المساواة بين جميع الجمعيات، وبمنطق المناصفة، وأنا أتكلم هنا بمنطق المشروع مقابل الدعم منطوق " يأتيك بأخبار ما لم تزودون" إذ كيف يعقل أن تناقش داخل اللجنة جمعية بعينها وقد كانت هناك نية من البعض من أن تحرم جمعية لسبب بسيط لأن لها يافطة معينة، وشكرا السيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث قال: لقد تم الحديث على أنه لأول مرة وضع تصنيف جديد لللائحة توزيع الدعم على الجمعيات، وفي هذا الصدد فإنني أتوفر على لائحة دعم الجمعيات برسم السنة المالية 2018 مشاربها إلى نفس التصنيف الجديد، كما أن لوائح الجمعيات للسنوات السابقة فهي تحمل نفس التصنيف.

- بالنسبة لملفات الجمعيات، فالسيد عبد الكريم البزوي قد نطق قبل قليل بشهادة حق، حيث لا يتم الحسم في أية جمعية داخل اللجنة إلا بعد قراءة تقريرها الأدبي والمالي، فقد كنا نناقش بالتفصيل ركام ملفات الجمعيات، مسألة أخرى، أريد الحديث عن جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة الطاولة فهذه جمعية واعدة وتتوفر على مدرسة للتكوين في هذه اللعبة وتنتج مجموعة من المواهب والأبطال الذين يشاركون في البطولات الوطنية، ومؤخرا نظمت نشاطا مغاربيا في لعبة كرة الطاولة، حضره شخصيات إلا أن المنحة المقدمة لها قد تم تقليصها من 15 ألف درهم التي كانت في الأصل ضعيفة إلى 6 آلاف درهم، فلا يعقل أن يتم تقليص منحها إلى هذا الحد، مسألة أخرى، نتأسف دائما عن المستوى الثقافي للمدينة لا على صعيد الممارسة، ولا على صعيد المنح المرصودة للمجال الثقافي، فقد قمت الآن بعملية حسابية، وجدت أن مجموع المنحة المخصصة للجمعيات الثقافية تقدر بـ 63 ألف درهم أي 6 مليون سنتيم و3 آلاف درهم. وانطلاقا من هذا المعطى يظهر التوجه والسياسة الثقافية التي تراد لأبناء هذه المدينة، فحينما يهمل المجال الثقافي فلننتظر الكوارث. فكلما تم الاستثمار في

المجال الثقافي ، إلا وتنتج إنسانا واعيا وعاقلا ويتصرف التصرف الصحيح.مسألة أخرى وكما أشار إلى ذلك السيد فؤاد بوشامة والمتعلقة بالرفع من قيمة المنحة المقدمة لجمعية المعهد البلدي للموسيقى، فالسؤال المطروح هو: ما هو الرابط الذي جعل اللجنة تجمع بين جمعية دعم مرضى القصور الكلوي وجمعية المعهد البلدي للموسيقى؟ وفي نفس الصنف ، وفي نفس فصل الميزانية. ففي هذه الحالة أقدم لكم الحل فقد كنا دائما نلجأ إلى الرجوع إلى القوانين الأساسية للجمعيات علنا نجد فيه ما يفيد إدراج الجمعية في مجال آخر يتوفر على فائض مالي غير الذي صنفت فيه، وهذا من أجل حل الإشكال على مستوى رصد المنح وهذا هو المقترح كحل يمكن اعتماده، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد احمد احمد الشريف، حيث قال: كانت لدي عدة نقاط لكن حذفها لأن الإخوان تطرقوا إليها في تدخلاتهم، و سأحاول أن أكون مختصرا في تدخلتي، وبداية أزي مداخله السيد عبد الكريم الزيوي الذي نطق وقال حقا مضيئا يجب أن نستمع إلى الإخوان حيث يتطرقون إلى نقط مهمة إلا أنها لا تسجل ولا تؤخذ بعين الاعتبار وسأعطي أمثلة عن ذلك، كما أتفق مئة بالمائة مع الملاحظات التي أدلى بها السيد امحمد ازلماض المتعلقة بالمجال الرياضي لأن له تجربة في هذا الميدان وقدم تضحيات رياضية ومن حقه علينا قول ذلك، ومساره الرياضي يتحدث عنه حيث تقلد في وقت سابق منصب رئيس فريق الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم وفريق كرة السلة وألعاب القوى، وقد تحدث عن نقطة مهمة تتجلى في العطاء الرياضي فعند تقديم منحة لإحدى الجمعيات، فإننا نقيس ذلك بعطائنا، وفي هذا الجانب قدم مثالين، وسأضيف إليهما مثلا ثالثا، المثال الأول الذي ضربه يتعلق بجمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة السلة حيث ذكر أنها قدمت لاعبين يشرفون المدينة إلى فرق تمارس بالبطولة الوطنية الأولى لكرة السلة وبالفريق الوطني. وأعطى كذلك مثلا بألعاب القوى، إنما لم يتحدث كثيرا عن هذا النوع الرياضي فقد سبق الحديث عن حدث رياضي كبير وهو مسجل بمحضر المجلس لسنة 2015 وسنة 2016، ويتمثل في كونه ولأول مرة في تاريخ المدينة، فريق ينتمي إليها يفوز بكأس العرش في ألعاب القوى وهو فريق الوداد الرياضي الصفريوي لألعاب القوى، فلما نلقي نظرة على اللائحة نجد جمعية أشبال أكاي لألعاب القوى بصفرو التي لا تحقق نتائج قدمت لها منحة تقدر ب 50 ألف درهم، في حين أن جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لألعاب القوى قدمت لها منحة تقدر ب 25 ألف درهم، فهذه الجمعية سبق لها أن نظمت في عهد ولاية المجلس السابق سابقا على الطريق حضي بتغطية عدد من المنابر

الإعلامية، كما حضره مجموعة من الفنانين، فهذه الجمعية لا تذكر، وتقدم لها منحة تقدر ب 25 ألف درهم وهي جمعية حققت إنجازا تاريخيا متميزا من خلال الفوز بكأس العرش في ألعاب القوى في حين نقدم 5 مليون سنتيم لفائدة جمعية أشبال أكاي لألعاب القوى ومن دون أن أقول أين تصرف هذه المنحة، وبالتالي فهذا التوزيع مع احترامي للإخوان فقد كان عشوائيا، أو أنه غير منطقي وأنا أنطق بالحقيقة، وقد قدمت فقط مثلا واحدا، ثم شدد التأكيد مرة أخرى على أن جمعية أشبال أكاي لألعاب القوى قدمت لها منحة تقدر ب 5 مليون سنتيم في حين جمعية الوداد الرياضي الصفيوي لألعاب القوى التي لها تاريخ رياضي في ألعاب القوى كما أن هذه الجمعية قد حققت إنجازات تاريخية من خلال فوزها بكأس العرش لألعاب القوى، وبهذا الإنجاز الغير مسبوق تكون قد شرفت المدينة، تقدم لها منحة تقدر ب 2.5 مليون سنتيم، واعتبارا لذلك فإنني أقترح منح كل جمعية 3.5 مليون سنتيم والمبلغ المتبقي والمقدر ب 5 آلاف درهم يمكن تقديمه لجمعية الوفاء للبيئة، وأتساءل لماذا أقصيت من اللائحة؟ فهذه الجمعية تقوم بحملات نظافة داخل المدينة وتقوم بأعمال بيئية مهمة الخ.....فهذه الاقتراحات سبق أن أدلينا بها في المرة السابقة وقلناها إلى السيد فؤاد بوشامة الذي سبق ودافع في المرة السابقة عن جمعية أشبال أكاي لألعاب القوى. وقلنا له مرحبا وأهلا وسهلا، فهل كلامنا يبقى حبرا على ورق "قيد بالعواد وارمي للواد" مع احترامي للإخوان فقد قدمت أمثلة وحججا، وشكرا.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، حيث أفاد: أنه قبل النظر في المقترحات التي تقدم بها الإخوان، توجه نحو المجلس حول ما إذا كان يريد الخوض في التعديلات التي جاءت في تدخلات السادة أعضاء المجلس؟ أو المرور إلى التصويت على لائحة توزيع الدعم على الجمعيات المقترحة كما هي.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث أفاد: أن المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات تنص على ما يلي: "يزود رئيس المجلس اللجان بالمعلومات وبالوثائق الضرورية لمزاولة مهامهم".

- أوضح السيد الرئيس: أنه زود اللجان بكل شيء حيث قدمنا لها طلبات وملفات الجمعيات وإذا كانوا بحاجة إلى وثائق أخرى يمكن طلبها لدى رئيس المصلحة الذي كان حاضرا اجتماع اللجنة.

- استأنف المتدخل كلامه قائلا: بماذا تزودهم؟ تقول لرئيس المصلحة بأن يعطي للجنة الوثائق التي هي بحاجة إليها والذي أريد أن أنبه إليه هو أنني أجد مشار باللائحة إلى وصل إيداع مؤقت، مبرزا أنه مؤخرا أسس جمعية رياضية وأنه حصل على وصل الإيداع النهائي في ظرف 20 يوما، فالجمعية التي لها وصل إيداع مؤقت ولم تحصل على وصل الإيداع النهائي في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر، فهذا يعني أن هناك خلل، وبالتالي لا يجب أن تظل هذه الجمعية مدرجة باللائحة.

- تدخل السيد الرئيس، فأوضح، على الجميع أن يكون متأكدا أن السلطة المحلية لن تؤثر على الجمعية التي لا تتوفر على ملف غير قانوني، ومن الناحية العملية فالجمعية التي لا تتوفر على الملف القانوني لا تصرف لها المنحة، شيء آخر بالنسبة لوصل الإيداع المؤقت، هل يتعلق بالتأسيس الأول للجمعية؟ أم يتعلق بتجديد التأسيس؟ مضيفا أعرف أن جمعية الأقنعة قد أسست قديما، ومشار ببيانها إلى أنها تتوفر على وصل إيداع مؤقت، وفي الأصل فهو يتعلق بتجديد ملف الجمعية ولا يعني التأسيس لأول مرة، ولذلك فعلى الجميع أن يكون مطمئنا لأن هذه العملية سيتم تصفيتها من طرف مصلحة الحسابات الجماعية ومن طرف السلطة المحلية.

- تدخل السيد امحمد ازلماض، قائلا: إذن يسجل بالمحضر على أن السيد الباشا سيراقب هذه العملية.

- وردا على ذلك أفاد السيد الرئيس، بطبيعة الحال، وهذه مسألة مرتبطة بتطبيق القانون، مضيفا أن تقليص حجم الاعتمادات المالية المخصصة للجمعيات وحتى لا نظل نتكلم عن أشياء أخرى، فهذا التقليص راجع إلى عاملين، العامل الأول يتمثل في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا التي لازالت تجتاح العالم بأكمله والعامل الثاني يتعلق بأسباب ذاتية للمجلس الذي لم يصادق على الميزانية الجماعية، وبسبب ذلك يكون قد فتح الباب أمام إعداد الميزانية بالشكل الذي تراها السلطات المختصة مناسبا، وهذا التوضيح هو من أجل عدم الاستمرار في الحديث عن هذا الموضوع لأن حيثياته واضحة.

- بالنسبة لمسألة تصنيف الجمعيات، فقد أعطيت لكم آخر لائحة لتوزيع الدعم على الجمعيات وهي ليست بقرآن، وبالإمكان تغيير الصنف إن إدراج جمعية بصنف يبدو غير ملائم، فهذا يعني وكما قال بذلك السيد عبد العزيز التقي العلوي أنه يتم نقل جمعية من صنف إلى

صنف آخر يتوفر على اعتمادات مالية مهمة بناء على قانونها الأساسي المشار به إلى ما يسمح لها بأن تكون ضمن تلك المجموعة من الجمعيات.

- بالنسبة لدفتر التحملات الخاص بضوابط توزيع الدعم على الجمعيات، فقد بذل فيه مجهود من أجل إعداده حيث تم الإطلاع على مجموعة من التجارب الناجحة لجماعات ترابية في هذا المجال إلا أنه وللأسف فقد رفض المجلس مناقشته في إحدى دوراته السابقة، ومن المفارقات أنه تم الحديث الآن عن عدم اعتماد دفتر التحملات المتعلق بضبط عملية توزيع الدعم على الجمعيات، مضيفاً من خلال المناقشة التي تخللت هذه النقطة يتضح أنه على الأقل تقدم خمسة من الإخوان بطرح تعديلات على اللائحة، وإذا فتحنا هذا الباب فلن نتمكن من الانتهاء من هذه النقطة وفي حالة ما إذا فتحنا باب التعديلات نؤجل هذه النقطة مشيراً إلى أن السيد عبد الحق شاكر العلوي يتشبت بالتعديلات التي تقدم بها.

- بعد ذلك تدخل السيد بدر أحمرى قائلاً: أنا أتشبت بالتعديلات التي طرحت، إذ لا يعقل أن نقدم صفر درهم لأي جمعية، وبالتالي فالاستفادة من المنحة يجب أن تشمل جميع الجمعيات.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس متسائلاً، عن الكيفية التي ستتم بها عملية التصويت موضحاً فهل المجلس سيصوت على اللائحة كما أنزلت؟ أم ستطالها تعديلات؟ مبرزاً أن الإكراه الذي سيطر هو حينما يتم إقرار التعديل بالزيادة في منحة جمعية معينة، فهذا يعني تقليص المنحة لجهة أخرى لأنه ليس هناك هامش للزيادة في المنح.

- تدخل السيد امحمد ازلماض قائلاً: من خلال النقاش، فالذي قدم تعديلات فهو عبد ربه وبدر احمرى وأنا أسحب تلك التعديلات التي تقدمت بها في حين أن الإخوان لم يقدموا اقتراحات للتعديلات التي تقدموا بها.

- تدخل السيد احمد احمد الشريف، موضحاً، أنه بدوره قدم تعديلات يقترح من خلالها المساواة في المنحة بين جمعية أشبال أكاي لألعاب القوى بصفرو وجمعية الوداد الرياضي الصفريوي لألعاب القوى لتمنح كل جمعية على حدة 3.5 مليون سنتيم وتقديم منحة تقدر ب 5 آلاف درهم إلى الجمعية التي ذكرتها في مداخلي.

وفي محاولة لإيجاد الصيغة المناسبة لعملية التصويت على هذه النقطة اقترح السيد الرئيس على أن يكون التصويت في المرة الأولى بهم موافقة المجلس من عدمه على التعديلات التي ستطال اللائحة وفقاً لما تم إقراره خلال المناقشة، وإذا أسفرت نتيجة التصويت على رفض التعديلات يمر المجلس مباشرة للتصويت على اللائحة كما هي والتي تداولها المجلس بالمناقشة.

- تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي، قائلاً: فإذا كانت هذه العملية ستخضع لمنطق الأغلبية، فيجب تسجيل ذلك إنما العملية يجب أن تتم وفق مفهوم المساواة بين جميع الجمعيات، وليس بالمنطق الذي أريده، فهناك جمعيات يجب أن تتساوى فيما بينها كما أن الجمعيات الثقافية يجب أن تنقل من الصنف المدرجة به إلى صنف آخر. كما أن جمعية الكشفية يجب أن تبقى ضمن صنف الكشفيات، والمنطق بالنسبة إلينا أنه ليس هناك اختلاف بين جميع جمعيات الكشفية ولكن لما يتم إدراج جمعية كشفية ضمن صنف الجمعيات الثقافية لكي تحصل على المنحة، فإنني أستسمح عن ذلك، وهذا ليس تعديلي وإنما ذلك هو من باب المنطق.

- تدخل السيد الرئيس موضحاً للمتدخل أن النقاش قد انتهى بالنسبة لهذه النقطة وأن المجلس سيبدأ عملية التصويت الأول والمتعلق بالتعديلات التي تقدم بها مجموعة من الإخوان، وبعد ذلك وقبل المرور إلى عملية التصويت الأولى، طرح السيد الرئيس السؤال التالي على المجلس: هل يقبل المجلس إجراء تعديل على هذه اللائحة؟ فإذا أقر المجلس التعديلات سيتم مناقشتها وإذا رفض إدخال تعديلات على اللائحة سيمر المجلس مباشرة إلى التصويت على اللائحة كما هي، ثم كرر السؤال التالي: من مع إدراج التعديلات على اللائحة وفقاً للتعديلات التي تم إقرارها خلال المناقشة؟.

مقرر رقم 444 بتاريخ 25 ماي 2021

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2021 في جلسة فريدة والمنعقدة يوم الثلاثاء 25 ماي 2021 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتوزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2021.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي تمت على مرحلتين أسفرت نتائجها على

ما يلي:

- بالنسبة للتعديلات الواردة في اللائحة التي أقرها المجلس خلال المناقشة:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 27

- عدد الأصوات المعبر عنها : 27

- عدد الأعضاء الموافقين على التعديلات التي أقرها المجلس خلال المناقشة : 10

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين أحمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- بدر أحمري

6- عبد العزيز التقي العلوي

7- محمد العمراني

8- الولي العدلوني

9- عبد الحق شاكر العلوي

10- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين لإدخال التعديلات التي أقرها المجلس خلال المناقشة على

اللائحة المقترحة لتوزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2021 : 17

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

- 2- محمد الداسي
 - 3- امحمد الحيوني
 - 4- إلهام شريقي
 - 5- فاطمة الواحي
 - 6- كريمة اسماعيلي علوي
 - 7- شفيق كريم
 - 8- عبد اللطيف بوشارب
 - 9- ازلماض امحمد
 - 10- عبد الناصر القشابي
 - 11- زكرياء ونزار
 - 12- عبد الكريم البزيوي
 - 13- مينة مزاورو
 - 14- رضوان الفرودي
 - 15- محمد ليكاتي
 - 16- فؤاد بوشامة
 - 17- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

- بالنسبة لتوزيع الدعم المقترح على الجمعيات برسم السنة المالية 2021 التي تداول في

شأنه المجلس:

27: - عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت

27: - عدد الأصوات المعبر عنها

17: - عدد الأعضاء الموافقين

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- كريمة اسماعيلي علوي

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- ازلماض امحمد

10- عبد الناصر القشابي

11- زكرياء ونزار

12- عبد الكريم البزيوي

13- مينة مزاورو

14- رضوان الفرودي

15- محمد ليكاتي

16- فؤاد بوشامة

17- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الراضين: 10

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- نور الدين لمزابي

- 3- أمين أحمد كمال
 - 4- أحمد احمد الشريف
 - 5- بدر أحمرى
 - 6- محمد العمرانى
 - 7- عبد العزيز التقي العلوى
 - 8- الولى العدلونى
 - 9- عبد الحق شاكى العلوى
 - 10- عبد الله كراكى
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

يقرر ما يلي:

وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية شهر ماي 2021 في جلسة فريدة بتاريخ 25 ماي 2021 بأغلبية الأصوات المعبر عنها على دعم الجمعيات برسم السنة المالية 2021 على الشكل التالي:

لائحة الجمعيات المقترحة لاستفادة من الدعم برسم سنة 2021

الصفحة	المنح المصرفية	%	المنح حسب النسبة	اقتراحات لجنة المالية لسنة 2021	صنف الجمعيات
	900 000,00		650 000,00		اعانات للجمعيات الرياضية:
	380 000,00	42,22	274 430,00	300 000,00	جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة القدم (2019)
	140 000,00	15,55	101 075,00	80 000,00	جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة السلة (2019)
	100 000,00	11,11	72 215,00	75 000,00	جمعية الاطلس الرياضي الصفيروي لكرة القدم (2019)
	90 000,00	10,00	65 000,00	80 000,00	النادي الرياضي الصفيروي لكرة اليد (2019)
	70 000,00	7,77	50 505,00	50 000,00	جمعية اشبال اكاي لاعاب القوى بصفرو (2019)
	50 000,00	5,55	36 075,00	25 000,00	جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لاعاب القوى (2019)
	20 000,00	2,22	14 430,00	7 000,00	جمعية الوداد الرياضي الصفيروي للكرة الحديدية (2019)
	15 000,00	1,66	10 790,00	6 000,00	جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة الطاولة (2019)
ملف غير قانوني	15 000,00	1,66	10 790,00	0,00	جمعية فرق الأحياء للتنمية الرياضية بأقليم صفرو (2019)
	8 000,00	0,88	5 720,00	7 000,00	جمعية المستقبل لفرق الأحياء لكرة القدم بصفرو (2019)
	7 000,00	0,77	5 005,00	7 000,00	جمعية الصداقة للكرة الحديدية بصفرو (2019)
	5 000,00	0,55	3 575,00	10 000,00	جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة المضرب (2019)
				3 000,00	جمعية مولاي إسماعيل لرياضة
				650 000,00	مجموع الاعانات للجمعيات الرياضية
	480 000,00		200 000,00		مساعادات ودعم الجمعيات
	150 000,00	31,25	62 500,00	120 000,00	جمعية دعم مرضى القصور الكلوي بأقليم صفرو (2018)
	20 000,00	4,16	8 320,00	4 000,00	جمعية التواصل والتنمية لذوي الاحتياجات الخاصة بصفرو (2018)
	20 000,00	4,16	8 320,00	4 000,00	جمعية التحدي لرعاية الصم-البكم بأقليم صفرو (2018)
ملف غير قانوني	10 000,00	2,08	4 160,00	0,00	جمعية الأمل لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة (2018)
ملف غير قانوني	5 000,00	1,04	2 080,00	0,00	جمعية الأمل للطفولة والمرأة والتنمية (2018)
	130 000,00	27,08	54 160,00	40 000,00	جمعية المعهد البلدي للموسيقى (2018)
	12 000,00	2,50	5 000,00	5 000,00	جمعية الرسالة للتربية والتخميم (2018)
	12 000,00	2,50	5 000,00	5 000,00	جمعية الشعلة للتربية والثقافة (2018)
	12 000,00	2,50	5 000,00	3 000,00	جمعية البعد الثالث للفنون صفرو (2018)
وصل إيداع موقت	12 000,00	2,50	5 000,00	5 000,00	جمعية الأفتعة للمسرح والتنشيط الثقافي بصفرو (2018)
ملف غير قانوني	12 000,00	2,50	5 000,00	0,00	جمعية شباب صفرو للتنمية والثقافة (2018)
	12 000,00	2,50	5 000,00	0,00	جمعية مهرجانات صفرو SEFROU EVENT (2018)
وصل إيداع موقت	10 000,00	2,08	4 160,00	4 000,00	الجمعية المغربية لحمام السباق والحفاظ على البيئة (2018)
ملف غير قانوني	6 000,00	1,25	2 500,00	0,00	منظمة الكشاف الجوال (2018)
ملف غير قانوني	6 000,00	1,25	2 500,00	0,00	الجمعية الجهوية للإبداع والثقافة (2018)
ملف غير قانوني	6 000,00	1,25	2 500,00	0,00	المنظمة المغربية للكشافة والمرشدات (2018)

	3 000,00	2 500,00	1,25	6 000,00	الكشفية الحسنية المغربية (2018)
	0,00	2 080,00	1,04	5 000,00	جمعية سبيل الخير للثقافة والتنمية الاجتماعية (2018)
	3 000,00	2 080,00	1,04	5 000,00	جمعية شباب الحي للتنمية والثقافة والرياضة والبيئة (2018)
ملف غير قانوني	0,00	1 660,00	0,83	4 000,00	جمعية أبواب للتنشيط السياحي وإحياء التراث صفرو (2018)
	4 000,00				جمعية الشباب للثقافة ولرياضية و الفنية و البنية
	200 000,00				مجموع مساعدات ودعم الجمعيات
		160 000,00		400 000,00	اعانات مقدمة لجمعيات الاعمال الاجتماعية للموظفين
	160 000,00	160 000,00		400 000,00	جمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي واعوان جماعة صفرو (2019)
		300 000,00		500 000,00	اعانات لمؤسسات أخرى اجتماعية
	100 000,00	120 000,00	40,00	200 000,00	جمعية السلام للعناية بالمقابر الاسلامية بأقليم صفرو (2019)
ملف غير قانوني	0,00	60 000,00	20,00	100 000,00	جمعية الرفيق لتوعية الانسان و حماية الحيوان بصفرو (2019)
	60 000,00	30 000,00	10,00	50 000,00	جمعية مستعملي المياه المخصصة للاغراض الزراعية لواحة صفرو (2018)
	10 000,00	30 000,00	10,00	50 000,00	جمعية الائتلاف المحلي من أجل البيئة والتنمية المستدامة بصفرو (2018)
	10 000,00	9 000,00	3,00	15 000,00	نادي صفرو للصحافة (2018)
تكوين المكتب سنويا	20 000,00	9 000,00	3,00	15 000,00	جمعية مستغلي فندق فاس الجديد (2018)
تكوين المكتب سنويا	20 000,00	9 000,00	3,00	15 000,00	جمعية مستغلي فندق الغزل (2018)
	6 000,00	6 000,00	2,00	10 000,00	جمعية شبكة المجتمع المدني بالمدينة العتيقة بصفرو (2018)
	10 000,00	6 000,00	2,00	10 000,00	جمعية تدبير المركز التربوي الاجتماعي لدعم قدرات الشباب بصفرو (2018)
	10 000,00	6 000,00	2,00	10 000,00	منظمة الطلائع - أطفال المغرب فرع طارق بن زياد صفرو (2018)
	5 000,00	6 000,00	2,00	10 000,00	جمعية مفاتيح الرحمة (2018)
	5 000,00	5 100,00	1,70	8 500,00	جمعية الونام لتنمية المرأة ورعاية الأسرة (2018)
	5 000,00	3 000,00	1,00	5 000,00	جمعية الوحدة للمدينة العتيقة (2018)
	5 000,00	8 320,00	4,16	20 000,00	جمعية مسافات لمحاربة التهميش و الإقصاء بالمجتمع (2018)
	5 000,00	2 080,00	1,04	5 000,00	جمعية المكفوفين وضعاف البصر والمعاقين (2018)
	5 000,00				جمعية المغربية للنساء الرائدات
	276 000,00		-		مجموع الاعانات لمؤسسات أخرى اجتماعية

الكاتب:



أحمد أحمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي

• النقطة الرابعة: الدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة خاصة بإنجاز المطرح

المراقب لصفرو:

• المقرر : فؤاد بوشامة،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة و
تنظيم السير والجولان:

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات والسادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض:

بعد عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر للاجتماع الأول المشترك بين اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة و تنظيم السير والجولان واللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات يومه الجمعة 30 أبريل 2021 والاجتماع الثاني يومه الثلاثاء 18 ماي 2021 على الساعة العاشرة صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل موعد الاجتماع لمدة ساعة واحدة تطبيقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس، وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، فقد باشرت اللجنتان أعمالهما بمن حضر من أعضائهما لاستكمال مدارس هذه النقطة الواردة بجدول أعمال هذه الدورة والمتعلقة بالدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة خاصة بإنجاز المطرح المراقب لصفرو.

وبعد الاطلاع على مقتضيات بنود الاتفاقية ومحاورها وأهدافها ذات البعد البيئي والتي شكلت منطلق نقاشات جادة و مسؤولة اعتبارا للأهمية البالغة التي يكتسبها مشروع الاتفاقية الخاصة بإنجاز المطرح العمومي المراقب لصفرو كآلية ناجعة لاحتواء إشكاليات القضايا البيئية التي تعتبر من المجالات الحيوية الأكثر ارتباطا بالحياة اليومية للسكان، ومن أبرز تجلياتها مجال تدبير النفايات بمختلف أنواعها وأصنافها والذي يندرج ضمن أهم الصلاحيات الموكولة للجماعات الترابية إذ تتمحور مظاهره في عملية جمع النفايات المنزلية والتخلص منها بكيفية عقلانية تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة والعمل على اعتماد السبل الكفيلة بضمان نجاعة معالجة تأثيراتها السلبية على المنظومة الايكولوجية والنظافة العامة والمحافظة على السلامة الصحية.

وهذه الاتفاقية الخاصة تأتي في إطار مواكبة الجماعات الترابية لصفرو من أجل بلورة تفعيل البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية تستهدف استعمال أساليب جديدة مبتكرة وتقنيات التكنولوجيا الحديثة المتطورة لتقوية فعالية تدخلات الجماعة على مستوى تدبير القضايا البيئية والسعي الى تامين عمليات جمع النفايات المنزلية والحيلولة دون انتشار المواد العضوية الملوثة وتسرب العصارات السامة للفرشات المائية، ومن جهة أخرى العمل على إعادة تدويرها وتطويرها وجعلها ذات مردودية اقتصادية والارتقاء بهذا القطاع ليصير قطاعا منتجا وإطارا محفزا لخلق فرص شغل قارة بالإضافة إلى الحفاظ على المنظومة الايكولوجية المتدهورة بفعل مجموعة من العوامل والسلوكيات البشرية اللامسؤولة.

وتفاعلا مع مضمونها فقد أثار انتباه أعضاء اللجنتين التكلفة الإجمالية المرتفعة للمشروع موضوع الاتفاقية التي تقدر ب 111.22 مليون درهم مما سيجعل الجماعة تواجه في المستقبل صعوبة بالغة في تعبئة الشركاء لتوفير هذا المبلغ، وقد تكون هذه التكلفة المرتفعة جدا سببا رئيسيا في مزيد من تأخير تحقيق هذا المشروع بل ربما قد يكون حاجزا وعائقا في عدم إخراجه إلى حيز الوجود، علما أن تكلفة المشروع بالاتفاقية الأصلية التي اعترضتها صعوبات كبيرة في تنفيذه تقدر ب 50 مليون درهم أي ما يعادل نصف مبلغ تكلفة الاتفاقية التي نحن بصدددها والذي كان من المرتقب أن يكون قد رأى النور مع بداية ولاية هذا المجلس الحالي وشرع في استغلاله.

ونظرا لأهمية هذا المشروع، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية عبرت عن إرادتها بالإسهام بقيمة إضافية تقدر ب 5.25 مليون درهم بواسطة مراسلة في الموضوع توصلت بها الجماعة تنضاف إلى حصتها الأصلية السابقة لتصبح بذلك الحصة الإجمالية لمساهمتها تقدر ب 11.25 مليون درهم، وبذلك تكون وزارة الداخلية قد عبأت وسخرت كل إمكانياتها اللازمة لبلوغ تحقيق هذا المشروع.

واعتبارا للرغبة الأكيدة للشركاء وانخراطهم الفعلي في تحقيقه، فإن أعضاء اللجنتين تباركان مساهمة وزارة الطاقة والمعادن و البيئة بإضافة مبلغ مليار سنتيم إلى حصة مساهمتها السابقة في تمويل المشروع، ومن منظور تحقيق المصلحة والمنفعة العامة والحاجة الملحة إلى إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن فإن اللجنتان تتشبان وبإلحاح شديد بتفعيل الاتفاقية الأصلية وما تلاها من تعديلات لاحقة مع الأخذ بعين الاعتبار الإضافات المالية لكل من وزارة الداخلية ووزارة الطاقة والمعادن والبيئة، وهذا كله من أجل توفير كل الظروف

الملائمة والشروط والمقومات والدعامات المالية المتوفرة واللازمة لضمان التسريع في إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود.

ولمجلسكم الموقر واسع النظر.

• المناقشة:

- في البداية أوضح السيد الرئيس أن المسألة ترتبط بالمبلغ الإضافي لمساهمة وزارة الطاقة والمعادن والبيئة والمقدر ب مليار سنتيم وذلك من أجل تنفيذ مشروع الاتفاقية الخاصة بإنجاز المطرح العمومي المراقب لصفرو، ونحن ننطلق من منطق "خذ وطالب"، ثم أفاد أن هذه المبالغ ستخضع للتوقيع من طرف :

1- وزارة الداخلية

2- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة.

3- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

والتوقيع على هذه الاتفاقية سيأخذ وقتا و سيستفيد منها المجلس المقبل الذي سيتولى تدبير شؤون جماعة صفرو، وبالنسبة إلينا تعتبر هذه الاتفاقية فرصة لجلب موارد مالية مهمة لتستفيد منها مدينتنا، وفي إطار النقاش فإن مبلغ 111.22 مليون درهم فهو المبلغ الإجمالي لتكلفة إنجاز المشروع بما في ذلك مجال الاستغلال، فلما أبرمت الاتفاقية مع شركة " ECO.MED " فقد حددت هذه الأخيرة مبلغ 103 مليون درهم كتصور لها لقيمة المشروع خلال 20 سنة، مشيرا إلى أن الصفقة توضع عليها آخر اللمسات وبعد إنجاز الدراسة المتعلقة بإنجاز المشروع سيتم الإعلان عن الصفقة الأولى حيث سيتم إنجاز حوضين داخل مدة زمنية محددة في 28 شهرا، وبعد انقضاء مدة الانجاز سيعمل المجلس على إطلاق صفقة ثانية لإنجاز حوضين آخرين، وهذا النموذج طبقته الوزارة المختصة مع مجموعة من المدن الشبيهة بمدينة صفرو، وقد صادف النجاح ووافقنا هذه الأخيرة بالدراسة الكاملة للمشروع.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكرا العلوي، حيث أشار إلى أنه بخصوص هذا الملف الذي أهدرنا فيه وقتا معتبرا، مضيفا أننا أضعنا هامشا زمنيا لن يكون في صالح أي أحد، ونبارك للجميع لبلوغنا هذه المسألة في آخر المطاف، ويبقى التسريع بهذه العملية، فمنذ سنة 2009 كانت جميع الهيئات السياسية ترفع شعار إنجاز هذا المشروع لرفع الأضرار الصحية والبيئة عن ساكنة حي بودرهم والمدينة بصفة عامة، وقد بذلت مجهودات من أجله، مضيفا أن المشروع يوجد الآن في مرحلة توقف ولذلك فإنني أناشد السيد الرئيس إلى جانب القطاعات المركزية العمل جاهدة على التسريع بالمصادقة على الاتفاقية الخاصة بإنجاز المطرح المراقب لصفرو وكذا التسريع بإخراج إلى حيز الوجود مجموعة من مشاريع التأهيل الحضري، وشكرا السيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث أفاد أن الاتفاقية الجديدة التي توصلنا بها تقتضي توفير غلاف مالي يقدر ب 11 مليار سنتيم و 122 مليون سنتيم (111.22 مليون درهم) وهذا يعني أنه غلاف مالي مرتفع جدا حيث أضيف مبلغ 6.5 مليار سنتيم إلى التكلفة الأولى للمشروع الملاحظ أننا لم نستطع إخراج المشروع إلى حيز الوجود لما كانت تكلفته محددة في 6 مليار سنتيم وقد كانت الاعتمادات متوفرة وبالتالي فمن أين سنأتي بالاعتمادات المالية الأولى لتغطية تكلفة المشروع الواردة بالاتفاقية الخاصة والمقدر ب 111.22 مليون درهم، الشركاء فهم معروفون ومشار إليهم بالاتفاقية ويتجلون في:

- وزارة الداخلية.

- الجماعة الترابية لصفرو التي تتجلى مساهمتها في تعبئة الوعاء العقاري الذي سينجز فوقه المشروع المقدره تكلفته ب 404 مليون سنتيم والذي يوجد بمنطقة بوعغول بالإضافة إلى حوض سبو الذي خصص مساهمته في تمويل الدراسات المتعلقة بالمشروع بقيمة مالية تقدر ب 600 مليون سنتيم (ستة مليون درهم) مضيفا بالنسبة إلينا فهذه الاتفاقية تخضع لتقنيات جديدة وبالأخص تلك المتعلقة بجمع عصارة النفايات ومنع تسربها حيث يتم معالجتها بطريقة حديثة تسمى بطريقة " الأسموس " وهي طريقة ناجعة، وقد أثبتت الدراسات أن عصارة النفايات تحتوي على 70 في المائة من الماء و 30 في المائة ليست ماء وهذا يعني أن معالجة عصارة النفايات بالاعتماد على هذه الطريقة فهي جد مكلفة من الناحية المالية وبالتالي فقد كانت سببا مباشرا في الرفع من القيمة الإجمالية لتكلفة المشروع، مشيرا أن مدينة فاس لم تشرع بعد في معالجة عصارة النفايات حيث يتم تجميعها داخل الحاويات المودعة تحت الأرض إذن وكما سبق أن ذكرت فمعالجة عصارة النفايات تتطلب استعمال التقنية الجديدة المشار إليها سلفا وهي ما تتطلب إنجاز دراسة معمقة حولها وتكلفة مالية عالية، وهذه الدراسة هي التي كانت وراء ارتفاع تكلفة المشروع الذي أصبح ملحا لأننا مقبلين على فصل الصيف والملاحظ أن المطرح العمومي التقليدي الحالي قد امتلأ ولم يعد قادرا على استيعاب المزيد من النفايات المنزلية التي يتم إلقاؤها على جنبات الطريق، وهذا ما سيؤدي إلى انتشار الأكياس البلاستيكية على طول طريق المنزل.

- بالنسبة إلي نحن نعبر عن قبولنا المنحة التي قدمتها وزارة الطاقة والمعادن والبيئة وكذا القيمة المالية الإضافية لوزارة الداخلية التي عبرت عن ذلك بواسطة مراسلة وجهتها لجماعة صفرو

لتنضاف إلى حصتها الأصلية السابقة ولكنها نتشبت بتفعيل الاتفاقية القديمة وذلك من أجل ضمان إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض، حيث قال: لم أكن سأدخل بخصوص هذه النقطة ولكن انطلاقا مما جاء في تدخل الأخ فؤاد بوشامة تبين لنا أننا بصدد مناقشة اتفاقية جديدة وليست الاتفاقية القديمة علما بأن القانون التنظيمي ينص تزويد السادة أعضاء المجلس بالوثائق المرافقة ولذلك فإننا لا نتوفر على هذه الاتفاقية الجديدة بين أيدينا ولم نتوصل بها فإذا توصلت بها اللجنة المختصة فهذا الأمر يهم اللجنة لوحدها إنما نحن كأعضاء للمجلس لم نتوصل بها واعتبارا لذلك فإننا نتوفر على هذه الاتفاقية الجديدة بين أيدينا التي ليست هي الاتفاقية التي أعيدت برمجتها ولذلك فهناك مشكل يتطلب توضيحا من طرف الرئاسة، وشكرا.

أفاد أنه يظن أن هذه الاتفاقية هي ملحق للاتفاقية الأصلية.

- تدخل السيد الرئيس، فأكد أنها اتفاقية وليست بملحق اتفاقية إنما لا تلغي الاتفاقية السابقة، فقد سبق من خلال التقرير الإخباري لأعمال رئاسة المجلس أن أشرت إلى أنني عقدت ثلاثة لقاءات مع وزارة الطاقة والمعادن والبيئة حيث تطرقنا إلى هذا الموضوع فأوضحوا إلى أنه إذا تم إقامة ملحق اتفاقية فإن ذلك سيتطلب توقيع كافة الشركاء بما في ذلك الجماعات الخمس الأخرى المعنية بدورها بإنجاز هذا المشروع.

ولتسريع العملية تم وضع هذه الاتفاقية مع جماعة صفرو بصفتها تتوفر على تفويض من طرف اللجنة وهذا مخرج التجأت إليه وزارة الطاقة والمعادن والبيئة حيث اعتمدت نفس الطريقة مع جماعات أخرى وهذا الإطار الذي وضع هو من أجل ربح الوقت فعوض إدراج هذه النقطة بجدول أعمال الجماعات الخمس كل جماعة لوحدها في دورة تعقده مجالسها، فقد ارتأت وزارة الطاقة والمعادن والبيئة أن يتداول في شأنها مجلس جماعة صفرو لوحده فقط وهذا هو التعليل الذي يفسر إبرام هذه الاتفاقية مضيفا أن المسألة الأهم في هذه العملية هو ذلك المبلغ الإضافي لوزارة الطاقة والمعادن والبيئة الذي لا يجب التفريط فيه وقد منحني الوزارة المعنية أجل التداول فيها خلال هذه الدورة التي نحن بصددتها بعدما علمت أن المجلس سبق أن اتخذ مقرا برفضها خلال الدورة السابقة الأخيرة، وإذا تم رفضها من جديد خلال هذه الدورة فإنها ستكون مضطرة إلى عدم الإسهام بالمبلغ الإضافي لتمويل إنجاز المشروع لأن هناك مدن أخرى بحاجة إليه، مضيفا أن موضوع هذه الاتفاقية هو نفسه إنما هي فقط مع جماعة صفرو لكي

تضيف وزارة الطاقة والمعادن مبلغ 10 مليون درهم في أسرع وقت ممكن لينضاف إلى حصتها الأصلية بالاتفاقية الأولى المعمول بها والمصادق عليها وهي موضوع صفقات سيتم إطلاقها والإعلان عنها.

- تدخل السيد فؤاد بوشامة، فأوضح أنهم يقبلون المبلغ الذي أضافته وزارة الطاقة والمعادن إلى حصة مساهمتها الأولى لتمويل إنجاز المشروع والذي تقدر قيمته ب مليار سنتيم ولكن في نفس الوقت متشبثون بالاتفاقية الأصلية السابقة.

- تدخل السيد الرئيس موضحا للمتدخل: بالنسبة للتشبث بالاتفاقية الأصلية الأولى، فلم تعرض على المجلس من أجل إلغائها، فتلك الاتفاقية سبق للمجلس أن صادق عليها، وتحمل توقيع جميع الوزارات ولذلك فإذا كانت المسألة تستدعي إلغاؤها فلا بد من عرضها على أنظار المجلس وتلك الاتفاقية فهي سارية المفعول ونعمل بها وسنعلن في إطارها عن صفقة المشروع وهذه ما هي إلا آلية إضافية سيعمل بها المجلس المقبل.

مقرر رقم 445 بتاريخ 25 ماي 2021

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2021 في جلسة فريدة والمنعقدة يوم الثلاثاء 25 ماي 2021 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة باتفاقية شراكة خاصة بإنجاز المطرح المراقب لصفرو.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 21

- عدد الأصوات المعبر عنها : 21

- عدد الأعضاء الموافقين : 9

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين أحمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- محمد العمراني

6- عبد العزيز التقي العلوي

7- الولي العدلوني

8- عبد الحق شاكر العلوي

9- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 12

وهم السادة:

1- محمد الداسي

2- إلهام شريقي

3- فاطمة الواحي

4- بدر أحمرى

5- شفيق كريم

6- عبد اللطيف بوشارب

7- امحمد ازلماض

8- عبد الناصر القشابي

9- زكرياء ونزار

10- عبد الكريم البزيوي

11- محمد ليكاتي

12- فؤاد بوشامة

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2021 المنعقدة في جلسة فريدة بتاريخ 25 ماي 2021 بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة باتفاقية شراكة خاصة بانجاز المطرح العمومي المراقب لصفرو.

الكاتب:



أحمد أحمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلاحي

● النقطة الخامسة: الدراسة والتصويت على تصفية حسابات خصوصية متعلقة

بمشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية (مقترحة من طرف السلطات الإقليمية):

- في البداية أوضح السيد الرئيس : وكما هو في علم الجميع أن المبادرة المحلية للتنمية البشرية قد أوقفت الالتزامات المالية، وبالتالي فالاعتمادات الغير ملتزم بنفقتها أو أن صفقة مشروع قد تم فسخه أو أنه لم يعد ممكنا إعادة برمجته ولذلك فقد طلب منا العمل على تصفية الحسابات الخصوصية المتعلقة بمشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية من أجل تبيان الاعتمادات المالية لميزانية الجماعة والاعتمادات المالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أساس استرجاع ميزانية الجماعة الاعتمادات المالية التي تعود لها وكذا استرجاع المبادرة المحلية للتنمية البشرية لحساباتها المالية.

- وبعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد بدر أحمري، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و

الشؤون المالية والبرمجة لتلاوة تقرير اللجنة والذي جاء على الشكل التالي:

✍ السيد الرئيس،

✍ السيد الباشا،

✍ السيدات والسادة المستشارين،

✍ الحضور الكريم

● العرض :

بعد عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المحدد لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية و البرمجة يومه الجمعة 21 ماي 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، وطبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة.

وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، فقد باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها وذلك بهدف مداولة هذه النقطة الواردة بجدول أعمال هذه الدورة والمتعلقة بالدراسة والتصويت على تصفية حسابات خصوصية متعلقة بمشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية (مقترحة من طرف السلطات الإقليمية).

وفي هذا الإطار ، وبعد دراسة البيان الذي تم التأشير عليه من طرف الخازن الإقليمي بصفرو خلال سنة 2020 حول المبالغ المصروفة والمبالغ المتبقية من مجموعة من المشاريع التي تندرج في إطار برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تبين أن المبالغ المتبقية اعتمادا على النسبة المئوية هي:

■ المبلغ المحول لصندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو: 9.192.344,69

■ المبلغ المحول لصالح ميزانية الجماعة هو: 1.174.507,48

المجموع : 10.366.852,17

ولمجلسكم الموقر واسع النظر.

● المناقشة:

- في البداية تدخل السيد الرئيس، حيث أوضح أن هناك مبالغ مالية أخرى مرتبطة بمشاريع لا زالت قائمة ولم تنتهي بعد أشغال تنفيذها ومشاريع أخرى متوقفة وأشغالها لم تنتهي بعد ولم يتم فسخ صفقاتها مثل مشاريع موضوع شكاية مودعة لدى النيابة العامة، فهذه الحالات المذكورة غير واردة ببيان تصفية الحسابات الخصوصية التي لم يسبق لها أن تم الالتزام بنفقتها وكذا المبالغ المتبقية عن المشاريع التي تمت تصفيتها وهي المعنية والواردة ببيان تصفية الحسابات الخصوصية المتعلقة بمشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث قال: كانت لدي ملاحظة أولية حيث أن اللجنة المختصة كان عليها ألا تجتمع لمدايسة هذه النقطة لأن جدول الأعمال طبقا لمقتضيات المادة 38 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وما يؤكد القانون الداخلي للمجلس في المادة 15 أن الرئيس يعد نقط جدول أعمال الدورات بمعية مكتب المجلس وتحال على السيد العامل من أجل المصادقة عليها ويبقى للسيد العامل الحق في إضافة نقطة إلى جدول الأعمال، إذن فقد سبق أن حدد جدول الأعمال يتضمن أربعة نقط وهو الذي توصلتم به السيد الباشا في الاستدعاء الأول لحضور أشغال الدورة العادية لشهر ماي التي نحن بصددتها، ونظرا لعدم توفر النصاب القانوني تم استدعاؤنا مرة ثانية لحضور أشغال هذه الدورة العادية لشهر ماي الجاري وفرضا لو انعقدت هذه الدورة بصفة قانونية في تاريخها الذي كان محددًا بتاريخ 06 ماي 2021 لتداول المجلس في النقط الواردة بجدول الأعمال المحددة في أربع (4) نقط فقط، وقد تفاجأنا خلال الاستدعاء الثاني لحضور أشغال هذه الدورة العادية لشهر ماي الجاري بأن جدول الأعمال الذي توصلنا به مرفقا بالاستدعاء الثاني يتضمن خمس (5) نقط والنقطة الخامسة هي المرتبة بجدول الأعمال تحت رقم 5، سؤالي السيد الرئيس من أضاف هذه النقطة؟ هل أضافها السيد العامل؟ فالسيد العامل كان عليه إضافتها لما حدد جدول الأعمال الأولي، ثانيا ما هي مسؤوليتنا نحن المتعلقة بمبلغ 17 مليون درهم التي حرمت منها ساكنة مدينة صفرو، فمن كان سببا وراء عدم برمجتها ولم يحلها على اللجن المختصة وعدم إحالتها على المجلس لاتخاذ القرار المناسب في شأنها، وفي الحقيقة فقد ضاع مجلسنا الموقر في مبلغ 17 مليون درهم وأكد على النقطة المضافة إلى جدول الأعمال تستلزم توضيحا من جهتك السيد الباشا، فهل أنت من أضافها أم أضافها السيد

العامل؟ ولا يحق للسيد الرئيس أن يضيف نقط بعد أن تم تحديد جدول الأعمال المصادق عليه من طرف سلطات الوصاية الذي تتوصلون به أنتم مباشرة، وشكرا.

- بعده تناول الكلمة السيد فؤاد بوشامة، حيث أفاد بأن لديه تساؤلا فيما يخص بعض المشاريع التي كانت مبرمجة في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية والتي لم تخرج إلى حيز الوجود ولم أجدها باللائحة التي وافيتنا بها وسأعطيك مثالا على ذلك ويتعلق بالممر الرابط بين ساحة درب عمر وباب المقام، وقد خصص غلاف مالي لإنجاز هذا المشروع يقدر ب 500 مليون سنتيم إذ أن الدراسة المتعلقة بإنجاز هذا المشروع فقد أنجزت إلا أنها لم تر النور وهي غير المذكورة ضمن المبالغ المتبقية، وبالإضافة إلى ذلك فهناك أيضا مشاريع قد تم إلغاؤها وهذا بسبب تماطل المجلس الذي حرم المدينة من مبلغ مالي يقدر ب مليار سنتيم و 700 مليون سنتيم، هناك مسألة مهمة فقد تم اقتناء مؤخرا سيارتين للإسعاف، فهما عبارتين عن صندوقين، فسيارة نوع 207 المستعملة لنقل الخضر تتوفر على مكيف هوائي وسيارة الإسعاف التي ستنقل المريض ولمسافة معتبرة لا تتوفر بتاتا على مكيف هوائي، وبالتالي فهذه الحالة يستنكرها الجميع كما يستنكرها بدوره السائق، حيث الحرارة جد مرتفعة بداخلها خلال فترة الصيف والبرودة الشديدة خلال فصل البرد القارس، في حين نجد إلغاء 15 مليون سنتيم بتلك الصفقة والتي سيتم إرجاعها وقد كان بالإمكان توظيف هذا المبلغ في تجهيز تلك السيارتين للإسعاف بأحدث التجهيزات المتعلقة بالإسعافات الأولية التي يجب أن تتوفر عليها سيارات الإسعاف، وقد كان من الأجدر اعتماد دفتر التحملات الخاص بسيارات الإسعاف المتوفر لدى المصلحة الجماعية الثقافية كمرجع أساسي وهذا حتى يلتزم به مصنع تلك " الكروسة"، مضيفا أن السيارتين لا تتوفران على قارورة الأكسيجين الأصلية والقارورة المتوفرة ليست أصلية لأنني عايتها ولا أدري من أين أوتي بها وربما قد تم اقتناؤها من متجر "comptoire" بمدينة فاس، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، قائلا: التهريج فهو سهل إنما البناء فهو صعب، وسنجيب السيد فؤاد بوشامة حول ما جاء في تدخله، ولو أننا أوضحنا له هذا الموضوع في مرة سابقة.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد زكرياء ونزار، حيث قال: السيد الرئيس إذا كنتم تتحدثون عن البناء فليس هناك بناء، أنا أرى أن هذه المشاريع.

- تدخل السيد الرئيس، قائلا: هل ستقول شيئا غير هذا الكلام ونحن لا نتسنى منكم قول غير هذا الشيء.

- استأنف السيد زكرياء ونزار كلامه، قائلاً: أنا أتكلم في النقطة. وردا على ذلك قال السيد الرئيس: أن ذلك لا علاقة له بالنقطة.

- استأنف مرة ثانية السيد زكرياء ونزار تدخله، قائلاً: صادف ذلك قول عبارة البناء والبناء هو أن تمنحك الدولة مليار و700 مليون سنتيم من أجل محاربة الهشاشة ومحاربة الفقر بالمدينة وبرمجت لذلك مشاريع سهرت على إعدادها لجن إلى أن وضعتها في سكتها وتأتي أنت وترجعها بكامل البساطة لأنك لم تقدر على إخراجها إلى حيز الوجود منها مشاريع سياحية ستعود بالنفع على المدينة، مشاريع محاربة الفقر ومجموعة من المشاريع الأخرى التي ستستفيد منها طبقة معينة وجئتم أنتم فأرجعتموها بكامل البساطة، فإذا كانت الدولة تنهج سياسة محاربة الهشاشة، فأنتم جئتم لتكريس الهشاشة، وهذا هو واقع المدينة.

- تدخل السيد الرئيس مشيراً للمتدخل هل تتكلم في النقطة أم في السياسة؟ مضيفاً أنت الذي أخرجت مشاريع المبادرة عوجاء ولم تكتمل.

- تدخل السيد زكرياء ونزار، مشيراً إذا كانت عوجاء كان عليكم إعادة برمجتها وألا ترجع تلك الاعتمادات المالية للدولة. رداً على ذلك قال السيد الرئيس: لما أرجعناها كان قد فات الأوان، وسأشرح لك المسألة بالنقطة والفاصلة مضيفاً، لقد سبق أن طرحتم نقطة تتعلق بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية وقد هيأتها بكامل تفاصيلها، ولم تستحمل إكمال النقاش بشأنها. وهنا اشتد التداخل في الكلام بين السيد الرئيس والسيد زكرياء ونزار، ثم أفاد هذا الأخير أنكم أرجعتم مبلغ مليار سنتيم و700 مليون سنتيم للدولة. تدخل السيد الرئيس، موضحاً إننا لم نرجع أي شيء إلا إذا تم التصويت عليها.

- تدخل السيد زكرياء ونزار، قائلاً: هذا تحصيل حاصل، إذا لم تبرمجها ستردها وبالتالي فلماذا إرجاعها؟ ولماذا التفريط في مشاريع محاربة الهشاشة، فلماذا إرجاع المبالغ المالية التي منحتم لكم الدولة، أجبنا عن هذا السؤال، وردا على ذلك أشار السيد الرئيس للمتدخل بأنه كان وراء فشل المشروع.

- ثم طلب السيد زكرياء ونزار من السيد الرئيس أن يجيبه عن المشروع الذي كان وراء فشله، مضيفاً أنت الرئيس وأنت الذي يسير.

هنا اشتد التداخل في الكلام بين المتدخل والسيد الرئيس الذي ضرب المثال التالي:

" كالمطاح، كالم من الخيمة خرج أعوجا" موضح أنه في إحدى السنوات لم تستفد الأحياء المستهدفة التي لم تفعلوا في شأنها أي شيء من قيمة مالية تقدر ب 160 مليون سنتيم لكل حي على حدة. وهنا أيضا حصل أخذ ورد في الكلام بينهما، فطلب بعد ذلك السيد زكرياء ونزار من السيد الرئيس ألا يقاطع كلامه لأنه يتحدث عن مليار و 700 مليون سنتيم، ثم قال: أنا أتكلم عن النقطة وأتكلم عن مليار و 700 مليون سنتيم ألا يعجبك الحال عندما أتكلم في النقطة. أوضح السيد الرئيس قائلاً: تلك تسمى 170 مليون سنتيم، ثم تدخل السيد زكرياء ونزار، قائلاً: لقد أرجعت السيد الرئيس مليار سنتيم زد عليه 700 مليون سنتيم تتعلق ب 2 أسواق التي عطتهم المقاول بالتزوير، المقاول لديه شواهد مزورة. وضيعت المدينة وهما متوقفان، مضييفا في ظرف 5 دقائق اكتشفنا كلجنة أن وثائقه مزورة .

- تدخل السيد الرئيس، قائلاً: " عرفتي لأنك كتدير داكشي بحالو. والشفار ما كيعرفو غير الشفار".

- قال السيد زكرياء ونزار: " الشفار هو اللي راه في المحكمة" مضييفا سجل بأنه يتهمني بالشفار.

- قال السيد الرئيس: سجلها " الشفار كي عرف الشفار". وهنا حصل تداخل في الكلام بينهما، ثم قال السيد الرئيس: لو كنت كتبني المدينة فتلك الشكاية ملحوقة. ثم قال السيد زكرياء ونزار، المقاول لا يتوفر على المؤهلات، إذا سكتم أنتم فنحن لن نسكت، فإذا وجدناه يخرق القانون نبلغ عليه وإذا شاهدنا الرئيس يخرق القانون نقدم شكاية إلى وكيل الملك ونتحمل مسؤوليتنا وإذا شاهدنا المقاول يزور نقدم شكاية ونتحمل مسؤوليتنا ونحن لا نختبئ وليس لدينا شيء يجعلنا نختبئ من أجله، أنتم الذين لديكم ما تختبئون من أجله. تدخل السيد الرئيس، قائلاً: هذه مزاييدة فارغة. ثم قال السيد زكرياء ونزار: هذا مليار و 700 مليون سنتيم، نحن الآن بصدد مناقشتها. تدخل السيد الرئيس، قائلاً: لقد شرحت لك في المرة السابقة بأنك أنت السبب. وردا على ذلك أوضح السيد زكرياء ونزار قائلاً، فهذه مشاريع. هل أنا السبب في إرجاع مبلغ يزيد عن 60 مليون سنتيم المتعلقة بتمويل مشروع الطريق السياحية من واد أكاي إلى حي القلعة، فأنا برمجتها، وهل كنت سببا في عدم توزيع الدراجات النارية. وفي ظل استمرار الحوار الثنائي قال السيد الرئيس: ولو مشروعا

واحد استطعت إخراجها إلى حيز الوجود منذ سنة 2011 إلى سنة 2015 ولو إبرة، في حين جاء بعدك السيد عبد السلام بوهدون الذي عمل على الأقل على إخراج بعض المشاريع إلى حيز الوجود ولو أنها مشاريع صغيرة، وقد تسببت في ضياع منحة سنة 2015 حيث لم تصرف أي مبلغ خلال سنوات (2011.2014) والمتعلقة بمنحة 160 مليون سنتيم والتي كان من المنتظر أن يستفيد منها كل حي على حدة من الأحياء الثلاثة المستهدفة.

- تدخل السيد زكرياء ونزار، قائلاً: تحكي الأوهام.

- تدخل السيد الرئيس، فأوضح للمتدخل بأنه كان من المفروض عليه أن يجيبه عن مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية لما تداول المجلس في شأن هذه النقطة في إحدى دوراته السابقة.

- تدخل السيد زكرياء ونزار، ميرزا تركنا لك المشاريع المتعلقة بالمطرح العمومي هذه مدة أربع سنوات وهي بين يدك ولم تقم بأي شيء، مضيفاً هذه مدة أربع سنوات وأنت تدور فوق الكرسي وتقول أنا الرئيس، فمن نتائج ذلك أننا لم نجد اعتمادات مالية نوزعها على الجمعيات الجماعة أصبحت تتسول.

- تدخل السيد الرئيس، قائلاً: هذا عيب عليك، مطالباً المتدخل إن كان لديه ما يقوله في إطار النقطة التي يتداولها المجلس، فأجاب هذا الأخير بأنه انتهى من مداخلته. وبعد ذلك أوضح السيد الرئيس، بخصوص إضافة هذه النقطة الخامسة بجدول الأعمال أن هناك من يعتقد أنه عالم من العلماء وهو مسكين لا يفهم شيئاً، فجدول أعمال الاجتماع الأول الذي لم يكتمل فيه النصاب القانوني، فطبقاً لما ينص عليه القانون فالاستدعاء الثاني يعتبر بمثابة استدعاء جديد، وبتداول أعمال جديد.

- هنا تدخل السيد امحمد ازماض، قائلاً: لا. وهنا وقع تداول في الكلام بين المتدخل والسيد الرئيس في إطار حوار ثنائي، أوضح هذا الأخير للمتدخل أن الاستدعاء الثاني يوجه في إطار احترام آجال عشرة أيام قبل انعقاد الدورة طبقاً لما ينص على ذلك القانون وأن الجلسة الثالثة تنعقد دون مراعاة للأجال. أي بعد اليوم الثالث الموالي للاجتماع الثاني. وهنا طلب السيد امحمد ازماض أن يقدم له ما يفيد ذلك وأن للسيد الرئيس الحق بإضافة نقطة إلى جدول الأعمال عند توجيه استدعاء ثاني للسادة المستشارين لحضور أشغال الدورة التي سيعقدها المجلس. أوضح السيد

الرئيس، أن المادتين 36 و 37 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات تشيران إلى ذلك أي أن المسألة تتعلق باستدعاء جديد وبأجال جديدة، ولما نص المشرع على الآجال الجديدة لأنها مرتبطة بجدول الأعمال الذي يوجه إلى السادة أعضاء المجلس عشرة (10) أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاد الدورة، كما يبلغ جدول الأعمال إلى السيد الباشا داخل الآجال المنصوص عليها قانونا وذلك من أجل إضافة نقطة إلى جدول الأعمال. موضحا ومؤكدا أن المسألة تتعلق بجدول أعمال جديد، مضيفا أنت الذي يكذب ولا تفهم أي شيء إلى أن جمعوا لك رجلين فأنت لا تفهم شيئا وغير قارئ أي شيء. **وهنا اشدت الكلام بين السيد امحمد ازماض والسيد الرئيس** فأكد هذا الأخير أن المسألة تتعلق بجدول أعمال جديد وبأجال جديدة مشيرا إلى أنه يمكنه إضافة 20 نقطة إلى جدول الأعمال وتبليغه إلى السلطة المختصة وفي حالة عدم اعتراضها على جدول الأعمال يصبح نهائيا وقانونيا، مبرزا أنه بعد عدم اكتمال النصاب القانوني في الاجتماع الأول والاجتماع الثاني تكون مداوات المجلس صحيحة كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين بعد اليوم الثالث الموالي من أيام العمل دون التقيد بشرط احترام الآجال موضحا أن هذه الوضعية قد حصلت في إحدى الدورات السابقة ثم أوضح أن إدراج هذه النقطة الخامسة بجدول الأعمال أشير بجانبها بين قوسين أنها مقترحة من طرف السلطة الإقليمية بناء على الاجتماع الذي تم مع السيد الباشا والمبادرة الوطنية، والخازنة الإقليمية. وقد تمحور الاجتماع حول مناقشة هذا الموضوع. **وهنا تدخل السيد امحمد ازماض** طالبا من السيد الرئيس أن يقرأ المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات وأنه يجب عليه أن يكون حافظا لها، **فأوضح السيد الرئيس** أن القانون لا يحفظ وإنما تعرف خريطته وأن أي مادة أو موضوع يمكنني إحالتك على المادة التي تشير إلى ذلك، فطلب من المتدخل أن يقرأ نص المادة 42 فقام بتلاوة ما جاء فيها على الشكل التالي: " لا تكون مداوات مجلس الجماعة صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد أعضائه المزاولين مهامهم عند افتتاح الدورة. إذا لم يكتمل النصاب القانوني للمجلس بعد استدعاء أول يوجه استدعاء ثان في ظرف ثلاثة (3) أيام على الأقل وخمسة (5) أيام على الأكثر بعد اليوم المحدد للاجتماع الأول ويعد التداول صحيحا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء المزاولين مهامهم عند افتتاح الدورة". **وهنا تدخل السيد الرئيس**، **فأوضح** أنه وكما تشير إلى ذلك هذه المادة، ولفهم هذه المسألة يتم توجيه استدعاء ثاني في ظرف ثلاثة أيام على الأقل وخمسة أيام على الأكثر ويتم توجيه جدول

الأعمال عشرة 10 أيام على الأقل قبل انعقاد الدورة في احترام تام لنفس ضوابط الاستدعاء الأول موضحا أن تدخله جاء من أجل تفسير هذه المسألة.

- بعد ذلك قام السيد امحمد ازماض بإعادة تلاوة نص المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات وهي كالآتي: " لا تكون مداوات مجلس الجماعة صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد أعضائه المزاولين مهامهم عند افتتاح الدورة. إذا لم يكتمل النصاب القانوني للمجلس بعد استدعاء أول يوجه استدعاء ثان في ظرف ثلاثة أيام على الأقل وخمسة أيام على الأكثر بعد اليوم المحدد للاجتماع الأول، ويعد التداول صحيحا بحضور أكثر من نصف الأعضاء المزاولين مهامهم عند افتتاح الدورة، إذا لم يكتمل في الاجتماع الثاني النصاب القانوني المشار إليه أعلاه، يجتمع المجلس بالمكان نفسه وفي الساعة نفسها بعد اليوم الثالث الموالي من أيام العمل وتكون مداواته صحيحة كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

وإلى حدود هذه الفقرة تدخل السيد الرئيس مؤكدا أنه في هذه الحالة لا نحتاج إلى توجيه استدعاء، ثم وقع أخذ ورد في الكلام بينه وبين السيد امحمد ازماض، وبعد ذلك أوضح السيد الرئيس أن توجيه استدعاء ثان مثله مثل الاستدعاء الأول على أساس احترام آجال 10 أيام قبل انعقاد الدورة، ثم شدد التأكيد على أن الاستدعاء له شروطه حيث يوجه توجيهه عشرة (10) أيام قبل انعقاد الدورة. وهنا تدخل السيد امحمد ازماض، قائلاً: متى توجهه؟ توجهه عندما يرجع إليك من طرف السيد العامل ومصادق على نقط جدول الأعمال إما يضيف إليه نقطة أو حذف نقطة منه، فالذي له الحق بإضافة أو حذف نقط هو السيد العامل فأنت من تلقاء نفسك أضفت نقطة إلى جدول الأعمال الذي سبق أن وجهته مرفقا بالاستدعاء الأول حيث لم يكتمل في الاجتماع الأول النصاب القانوني. تدخل السيد الرئيس فطلب من المتدخل أن يقيم دعوى ضده بخصوص هذه المسألة، ثم حصل مرة أخرى أخذ ورد في الكلام بينهما. وقد أشار السيد الرئيس للمتدخل بأنه يفهم الأمور إلا أن لا يريد أن يفهمها لأنه طاغية ولا يمكنه التنازل لأن نفسه لا تسمح له بالتنازل، وبعد ذلك أوضح السيد الرئيس أن مبلغ 9 مليون درهم المطلوب إلغاؤه يتعلق بمشروعين كبيرين، وهما مشروع حي القلعة ومشروع حي درب عمر، وهذين المشروعين اللذان اقترحناهما، بذلنا بخصوصهما مجهودات هامة، ثم أوضح للسيد فؤاد بوشامة أن الدراسة المتعلقة بهذين المشروعين لم يسبق أن كانت جاهزة مع العلم أن مهندسي وتقني الجماعة قاموا بإنجاز الدراسة المتعلقة بالمشروعين وهي جاهزة إلا أن مصالح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالعمالة رفضت تلك

الدراسة التي تتوفر عليها الجماعة وارتأت أن تعهد إلى مكتب للدراسات لإنجازها يكون خارج نطاق الجماعة مما اضطررنا معه إلى اللجوء إلى اعتماد سند الطلب لإنجاز الدراسة المتعلقة بمشروع حي درب عمر على أن تكون جاهزة داخل أجل أقصاه ستة (6) أشهر فقط ونظرا لضيق الأجال المحددة فقد كنا نتصل يوميا بمكتب الدراسات من أجل تسريع وتيرة إنجازها إلا أن هذا الأخير تأخر في عملية إنجازها إلى أن ظهرت فجأة جائحة كورونا، وفي ظل تداعياتها لم يعد مكتب الدراسات يجيبنا عن مآلها. وأمام هذه الوضعية الوبائية الصحية الصعبة أقفلت مكاتب الدراسات هواتفها وفي خضم هذه الجائحة، توصلنا بإلغاء تلك الاعتمادات المالية المخصصة لإنجاز المشروعين، ونفس الوضع ينطبق على حي القلعة فالدراسة المنجزة من طرف تقنيي الجماعة لم تحظ بدورها بالقبول من طرف مصالح العمالة المكلفة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث ارتأت أن تنجز من طرف مكتب للدراسات وهذا ما جعلنا نلجأ إلى اعتماد نفس الإجراء إلا أن مكاتب الدراسات تأخرت في إنجاز الدراسة المطلوبة.

- **وهنا تدخل السيد زكرياء ونزار، قائلاً:** إذن أنت المسؤول وليس زكرياء ونزار السيد الرئيس فمكتب الدراسات يشتغل معك وليس معي، ثم طلب من السيد الباشا بأن يسجل في تقريره بأن السيد الرئيس اتهمه بأنه "شفار" وهذا لكي يتحمل مسؤوليته. **ورداً على ذلك قال السيد الرئيس:** اكتب أخاي بأنني قلت " الشفار يعرف الشفار" وأنت " إذا فيك الفز كتقفز" وأنا أتكلم عن الشفار الذي يعرف الشفار وأنا أوضح لك وأنت تريد التمسك بشيء غير موجود. **تدخل السيد زكرياء ونزار،** فأوضح أن الكلام فهو واضح ومسجل. **عقب السيد الرئيس على ذلك قائلاً:** " الله يسخر" وأنا فقط أصحح الأمور بأن الشفار يعرف الشفار واللي فيه الفز كيقفز".

- **بعد ذلك تناول الكلمة السيد باشا المدينة،** فأشار إلى أنه استمع إلى مجموعة من المداخلات التي تتعلق بالسلطة المحلية انطلاقاً من ملف الجمعيات إلى حدود هذه اللحظة مبرزاً بأنه لا يتحيز لأحد وأن ما يقع في الدورة سيكون أميناً عليه وسيكون لديه رأيه القانوني الذي سيحمله إلى رؤسائه وفيما يخص الاختلاف الذي حصل حول نقط جدول الأعمال الذي وجه إلى المصلحة المعنية بالعمالة، مضيفاً أن التقرير الذي سيرفعه سيشير فيه إلى رأي كل فريق وكذا رأيه طبقاً للقانون، ثم أفاد بأنه لم يتدخل في الملف المتعلق بالجمعيات لأن المجلس سيد نفسه، وشكراً.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث قال: كيف

يعقل أننا نقول بأن المجلس فوت مليار و 700 مليون سنتيم في إطار مشاريع التنمية البشرية، وهذا ليس صحيحا وأسباب ذلك فهي معروفة والتي سبق أن قدمت شروحات في شأنها في دورات سابقة في حين وفي هذه الجلسة فوتنا على الجماعة مبلغا يقدر بـ 700 مليار سنتيم، متسائلا أليس نفس المعيار؟ فقد رفضنا مليار سنتيم، وفي نفس الوقت نقول بتفويت مليار سنتيم وهذا الشيء لا يمكنني السكوت عنه . وهنا حصل أخذ ورد في الكلام بينه وبين السيد محمد ازلماض، مضيفا بأن هذه الملاحظة أثارها فقط في ظل النقاش الحاصل. تدخل السيد الرئيس، مشيرا إلى أن الملاحظة فهي واضحة ونظرا لضيق الوقت المتبقي طلب السيد الرئيس المرور مباشرة إلى عملية التصويت عن هذه النقطة التي تداولها المجلس.

مقرر رقم 446 بتاريخ 25 ماي 2021

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2021 في جلسة فريدة والمنعقدة يوم الثلاثاء 25 ماي 2021 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتصفية حسابات خصوصية متعلقة بمشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 19
- عدد الأصوات المعبر عنها : 19
- عدد الأعضاء الموافقين : 6

وهم السادة:

- 1- جمال الفلاحي
 - 2- أمين أحمد كمال
 - 3- أحمد احمد الشريف
 - 4- محمد العمراني
 - 5- عبد العزيز التقي العلوي
 - 6- عبد الله كراكي
- عدد الأعضاء الراضين: 12

وهم السادة:

- 1- عبد السلام بوهدون
- 2- محمد الداسي
- 3- فاطمة الواحي
- 4- شفيق كريم
- 5- عبد اللطيف بوشارب
- 6- امحمد ازلماض
- 7- عبد الناصر القشابي
- 8- زكرياء ونزار

قري حمر بن است -

عداء الأجداء المتبرين: واحد، وهو:

12- فؤاد بن شامة

11- محمد لثاني

10- رضوان الفروي

9- عبد الكريم الكريم

بقرر ما يلي:

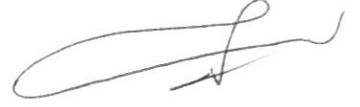
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر ماي 2021 المنعقدة في جلسة فريدة بتاريخ 25 ماي 2021 بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتصفية حسابات خصوصية متعلقة بمشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية.

الكاتب:



أحمد أحمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي

برقية ولاء وإخلاص

مرفوعة إلى السدة العالية بالله
صاحب الجلالة

الملك محمد السادس نصره الله
القصر الملكي العامر = الرباط =

بمناسبة انتهاء أشغال الدورة العادية لشهر ماي 2021،
يتشرف خديم الأعتاب الشريفة رئيس المجلس الجماعي
لمدينة صفرو ، أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس
وكافة سكان مدينة صفرو بأن يرفع إلى السدة العالية بالله
مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده
آيات الولاء والإخلاص والتعلق بأهداب العرش العلوي المجيد .

كما أن أعضاء المجلس وسكان مدينة صفرو يؤكدون مباركة
خطوات جلالتم السديدة وتجندهم الدائم وراء جلالتم في
سبيل نصره قضايا هذا الوطن وحماية مقدساته.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم وأبقاكم حصنا
حصينا وملادا آمنا لشعبكم الوفي ، وأقر عينكم بولي عهدكم
المحبيب الأمير الجليل مولاي الحسن و شد أزركم بصنوكم
السعيد الأمير مولاي رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية
الشريفة، إنه تعالى سميع مجيب .

والسلام على المقام العالي بالله.

حرر بصفرو في : 13 شوال 1442

موافق ل: 25 ماي 2021

خديم الأعتاب الشريفة
رئيس المجلس الجماعي
جمال الفلالي